الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية وأثرها على التجارة الدولية (حالة الجزائر)

إعداد الطلبة

- حميدي ليلى
- موساوي عائشة
- موساوي محمد
- نجاع عبد الوافي

إشراف الاستاذ:

د. عقبة خضير

لجنة المناقشة

أ.د.	عيشوش الحافظ	رئيسا
أ.د.	عقبة خضير	مشرفا
أ.د.	جديدي سميحة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

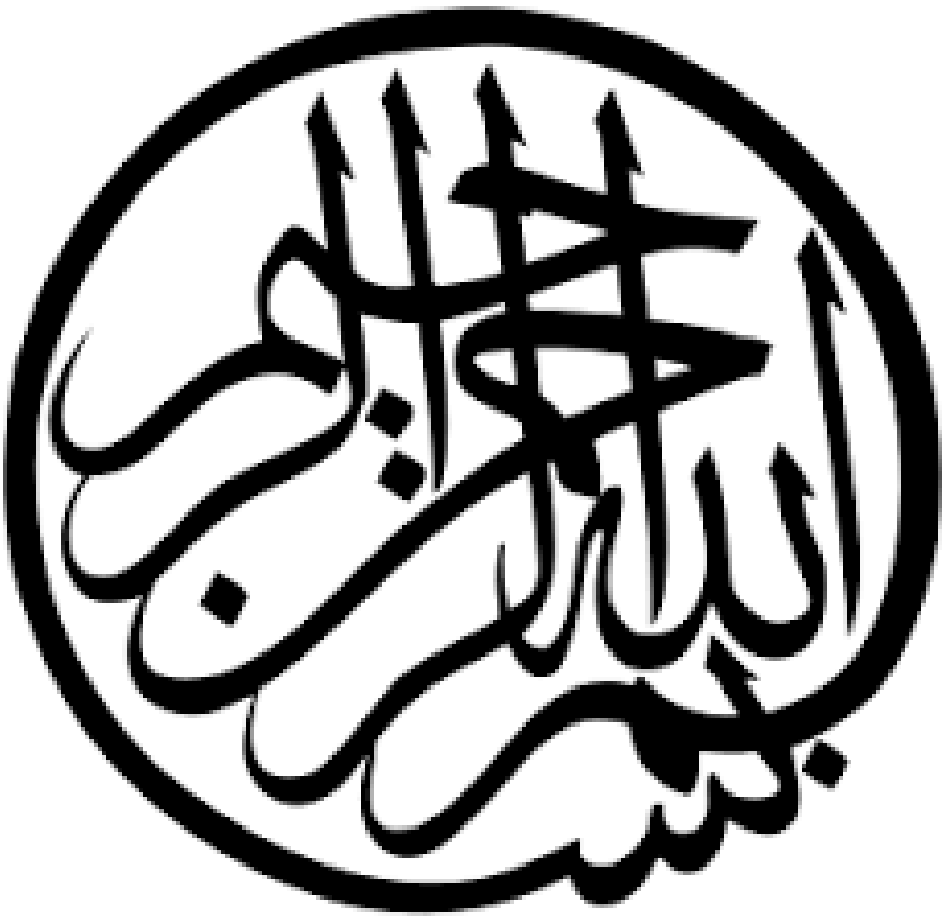

شكر وعرفان

﴿...وقال رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾ سورة النمل *19*

اللهم لك الحمد والشكر أولا وآخرا، وظاهرا وباطنا، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضا. نحمدك ربي على أن وفقتنا لإتمام هذا العمل وأصلي وأسلم على من بعثه الله متمما لمكارم الأخلاق ورحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

ونوجه الشكر إلى جميع الأساتذة؛ إشرافا: الاستاذ عقبة وأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذا العمل.

كما نشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمة لخضر بالوادي

وفي الأخير نتوجه بالشكر الجزيل الى جميع من قدم المساعدة من قريب أومن بعيد لإنهاء هذا العمل ولو بدعوة صادقة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التعريفة الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة للدراسة باعتبارها خطت خطوة هامة نحو تحرير التجارة الخارجية، من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات الجمركية.

اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى أهم العناصر ذات الصلة بالتدابير التعريفية وغير التعريفية والمتمثلة في الإيرادات الجبائية، المستورد والمستهلك وميزان المدفوعات وكذا تأثيرها على صادرات وواردات الجزائر لاسيما الفلاحية منها.

خلصت الدراسة إلى أن للتعريفة الجمركية وغير الجمركية أثر على التجارة الدولية من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، حيث تفرض توازن تجاري بتخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، فبارتفاعها أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة بالزيادة أو النقصان.

الكلمات المفتاحية : تعريفة جمركية، تعريفة غير جمركية، تجارة دولية،

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact des tarifs douaniers et non tarifaires sur le commerce international. L'Algérie a été choisie comme échantillon pour l'étude car elle a franchi une étape importante vers la libéralisation du commerce extérieur, en adoptant un ensemble de réformes douanières.

Dans notre étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche des études de cas en abordant les éléments les plus importants liés aux mesures tarifaires et non tarifaires, à savoir les recettes fiscales, les revenus importés et de consommation, et la balance des paiements, ainsi que leur impact sur les exportations et les exportations de l'Algérie. importations, notamment agricoles.

L'étude conclut que les tarifs douaniers et non tarifaires ont un impact sur le commerce international à travers les opérations d'importation et d'exportation, car ils imposent une balance commerciale en réduisant les importations et en encourageant les exportations. Leur augmentation ou leur diminution affecte directement les recettes publiques, qu'elles augmentent ou diminuent.

Les mots clés: Tarifs douaniers, Non tarifaires douaniers, la commerce international.

شكر وعرفان ..... **I**

الملخص ..... **II**

فهرس المحتويات ..... **III**

قائمة الجداول ..... **V**

قائمة الاشكال البيانية ..... **VI**

مقدمة ..... **أ–هـ**

الفصل الأول: الجمارك والتجارة الدولية

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الدولية 3

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية 4

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية (أدواتها وأسسها) 6

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية والدولية 9

المبحث الثاني: ماهية إدارة الجمارك 13

المطلب الأول: تعريف إدارة الجمارك (النشأة والتطور) 15

المطلب الثاني: الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك 20

المطلب الثالث: مجال نشاط إدارة الجمارك 23

المبحث الثالث: الرقابة الجمركية، وآليات تفعيلها 24

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجمركية 25

المطلب الثاني: ميكانيزمات الرقابة الجمركية 26

المطلب الثالث: أدوات الرقابة الجمركية 27

خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني: طبيعة التعريفة الجمركية، والتدابير غير جمركية، وأسباب فرضها

المبحث الأول: عموميات حول التعريفة والرسوم والقيمة لدى الجمارك 33

المطلب الأول: التعريفة الجمركية 33

المطلب الثاني: أسباب فرض التعريفة الجمركية وأهدافها 35

المطلب الثالث: الفرق بين التعريفة الجمركية وعناصر الجباية الجمركية 37

المبحث الثاني: التدابير غير الجمركية 42
المطلب الأول: ما هية التدابير غير الجمركية 42
المطلب الثاني: خصائص التدابير غير الجمركية وسلبياتها وايجابياتها 45
المطلب الثالث: الفرق بين التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية..... 49
المبحث الثالث: الاجراءات المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية 54
المطلب الأول: الاجراءات المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية..... 54
المطلب الثاني: علاقة القيود غير التعريفية بتسهيل التجارة..... 56
خلاصة الفصل: 63

الفصل الثالث:أثر التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية على التجارة الدولية

المبحث الأول: أثر التعريفة الجمركية على التجارة الدولية:..... 66
المطلب الأول: أثر الحقوق الجمركية على الإيرادات الجبائية:..... 67
المطلب الثاني: أثر الحقوق الجمركية على المستورد والمستهلك: 74
المطلب الثالث: أثر التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات 78
المبحث الثاني: أثر التدابير غير الجمركية على التجارة الدولية 84
المطلب الأول: تأثير التدابير غير الجمركية على واردات الجزائر 84
المطلب الثاني: تأثير التدابير غير الجمركية على الصادرات في الجزائر 97
المطلب الثالث: أثر التدابير غير الجمركية على الصادرات الفلاحية الجزائرية 102
خاتمة الفصل الثالث: 109
الخاتمة العامة.....
قائمة المراجع .....

رقم الجدول	العـــنوان	الصفحة
الجدول رقم (1)	**أوجه الاختلاف بين التعريفة الجمركية وغير الجمركية**	50
الجدول رقم (2)	**التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية**	51
الجدول رقم (3)	**تطور هيكل إيرادات الميزانية (بالنسب المئوية من اجمالي الإيرادات الجبائية)**	67
الجدول رقم (4)	**وضعية عمليات الخزينة العمومية (بملايير الدينارات)**	69
الجدول رقم (5)	**التغيرات الحاصلة في الرسم على المنتجات البترولية لسنتي 2017 و2023**	72
الجدول رقم (6)	**تطور التعريفات والتوجيه الميزاني للرسوم البيئية ما بين سنتي 2017 و2023**	73
الجدول رقم (7)	**تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات بملايين الدولارات**	81
الجدول رقم (8)	**تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات بملايين الدولارات**	82
الجدول رقم (9)	**طفره الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 _ 2014**	85
الجدول رقم (10)	**الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000_ 2018)**	86
الجدول رقم (11)	**تطور واردات السلع حسب قطاع النشاط(بالمئة)**	88
الجدول رقم (12)	**التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية**	89
الجدول رقم (13)	**التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية**	90
الجدول رقم (14)	**حجم الواردات حسب المونون الأساسيون للجزائر**	90
الجدول رقم (15)	**توزيع الواردات الجزائرية حسب الاتفاقيات التجارية**	91
الجدول رقم (16)	**تطور استيراد السلع حسب الاصناف الاقتصادية الكبرى**	92
الجدول رقم (17)	**تطور استيراد حسب الاصناف الاقتصادية الكبرى (بالمئة)**	93
الجدول رقم (18)	**عدد التدابير غير التعريفية المطبقة حسب فئات السلع**	95
الجدول رقم (19)	**التدابير غير التعريفية العشرة الاولى المطبقة في الجزائر**	96
الجدول رقم (20)	**عدد القيود غير تعريفيه المفروض على الصادرات خلال الفترة 1 جانفي 2010 الى 31 ديسمبر 2017**	100

رقم الشكل	العـــنوان	الصفحة
الشكل رقم (1)	**طفره الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 _ 2014**	85
الشكل رقم (2)	**التوزيع السلعي للواردات الجزائرية (2000_2018)**	87
الشكل رقم (3)	**تدابير مكافحه الاغراق حسب المنتج عالميا خلال الفترة 1995 _2001**	97
الشكل رقم (4)	**يوضح عدد الرسوم التعويضية حسب المنتج عالميا خلال الفترة 1995_ 2021**	98
الشكل رقم (5)	**تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 الى 2017**	99
الشكل رقم (6)	**اهم التدابير غير التعريفية التي تعرقل الصادرات الجزائرية من المنتوجات الفلاحية**	103
الشكل رقم (7)	**تطور عدد التدابير غير التعريفية المطبقة في الدول العربية خلال الفترة 2000_ 2020**	104
الشكل رقم (8)	**التدابير غير التعريفية المفروضة من طرف الشركاء التجاريين على الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية**	105
الشكل رقم (9)	**متوسط ارتفاع الاسعار الناتج عن تطبيق التدابير غير التعريفية على المنتجات الفلاحية**	106

المقدمة

إن التحولات التي عرفها النظام التجاري متعدد الاطراف من جهة، وتنامي التكتلات الاقليمية من جهة أخرى، حتمت على الدول مراجعة سياساتها التجارية وبصفة أخص سياساتها التعريفية الجمركية، وقد جاء ذلك في إطار ما تفرضه الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية من جهة، والتزامات الدول الأعضاء في مسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أو الاتفاقيات التجارية الاقليمية بكل أشكالها من جهة أخرى.

تنعكس التوجهات الاقتصادية للدول ودرجة تطورها وطبيعة علاقاتها الاقتصادية بصفة مباشرة على سياساتها التجارية الخارجية تقييدا وانفتاحاً ، وإذا أخذنا حالة الجزائر خلال الفترة (2018_2022)، فإنه وباعتبار أن التعريفة الجمركية من بين أهم مكونات السياسات التجارية فقد كان لمراجعة تركيبتها ومستوياتها الحمائية نصيب وافر في مسار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، وقد جاء ذلك في إطار سعي الجزائر لاتخاذ جملة من التدابير التي تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق الاندماج في المبادلات التجارية الدولية، التي شهدت درجة أكبر من النمو والتحرير في إطار متعدد الاطراف سيما بعد إنهاء مفاوضات دورة الأرجواي واستحداث المنظمة العالمية للتجارة، أو في إطار الكتل الاقتصادية الاقليمية التي عرفت بدورها تطورا كبيرا.

ويجدر التذكير أنه طيلة مرحلة الاقتصاد المخطط التي عرفها الاقتصاد الجزائري استهدفت التعريفة الجمركية والإصلاحات المدخلة عليها تجسيد اقتصاد وطني خال من التبعية سيما لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالتنويع الجغرافي لتجارة الاستيراد وإلغاء الامتيازات الجمركية الممنوحة لهذه الأخيرة، وكذا وقف التدفقات الزائدة من السلع غير الضرورية وتشجيع الصناعات المحلية في إطار سياسة خفض الواردات وتشجيع الصادرات.

وإذا عرفت هذه المرحلة كثيراً من النقائص سواء في هيكلة الحقوق الجمركية ونسبها وعددها، فإنما ميز المرحلة السابقة لتحرير التجارة الخارجية هو التوجه البارز للتعريفة الجمركية إلى الهدف الجبائي للحصول على موارد مالية غير نفطية لتغطية عجز الميزانية الذي طبع مرحلة ما بعد أزمة البترول.

❖ إشكالية الدراسة:

في إطار تحديد أثر التعريفة الجمركية، والتدابير غير الجمركية على التجارة الدولية بصفة عامة، وعلى التجارة الخارجية للجزائر بصفة خاصة، جاءت هذه الدراسة التي تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر التعريفة الجمركية، والتدابير غير الجمركية على التجارة الدولية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

ويندرج تحت التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات التالية:

1. ما أثر التعريفة الجمركية على الإيرادات الجبائية؟
2. ما أثر التعريفة الجمركية على المستورد والمستهلك؟
3. ما أثر التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات؟
4. ما أثر التعريفة غير الجمركية على صادرات وواردات الجزائر لاسيما الفلاحية منها؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

في ضوء هذه الدراسة تمت صياغة مجموعة من الفرضيات والتي سيتم تحليلها من خلال مجريات البحث وقد جاءت على النحو الآتي:

1. يوجد تناسق ما بين الواردات والإيرادات الجبائية الجمركية يترجم العلاقة الطردية بين هاذين المتغيرين، ما يدل على أن الجزائر تستعمل التعريفة الجمركية في الواردات أكثر منها في الصادرات؛
2. للتعريفة الجمركية أثر مباشر على المستهلك يعزى لفرض الدولة قيوداً فنية على عمليات الاستيراد والتصدير لحماية المستهلك والبيئة؛
3. التعريفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريفة الجمركية مما يشجع على دخول السوق الجزائري؛
4. للتعريفة غير الجمركية أثر ايجابي على الصادرات من خلال مساهمتها في خفض تكاليف التصدير وكذا أثر إيجابي على الواردات من خلال مساهمتها في التقليل من حجمها.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

تتمثل المبررات التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ومحاولة معالجته دون غيره من المواضيع في:

المبررات الذاتية: والمتمثلة في:

الموضوع له علاقة مباشرة مع التخصص العلمي؛

الميل الشخصي للبحث والاستطلاع في هذا الموضوع؛

المبررات الموضوعية: والمتمثلة في:

تتميز التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية بأهمية خاصة باعتبارها من الأدبيات الادارية الحديثة التي لابد من التعريف بها؛

المساهمة في إثراء الدراسات في هذا المجال خاصة وأن موضوع التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية من المواضيع الجديدة نسبيا.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق جملة منا لأهداف تتمثل في:

التطرق لمفهوم وطبيعة التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية،

تحديد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر الأكثر تعرضا لاستعمال هذه التدابير غير التعريفية من طرف الهيئات المكلفة بتنظيم التجارة الخارجية؛

تشخيص أثر القيود غير التعريفية على التجارة الخارجية (حالة الواردات والصادرات) على الاقتصاد الجزائري، إثراء المكتبة الجامعية.

❖ **أهمية الدراسة:**

إعطاء فكرة واضحة حول أهم التدابير غير التعريفية على الواردات الجزائرية، إضافة إلى فهم أحسن للمشاكل المقيدة للتجارة الخارجية؛

إن تحليل تكاليف التجارة بالاعتماد على بعض العناصر الأساسية مثل التركيز الجغرافي للواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، الصين، تركيا، ظهور أشكال الحماية الجديدة، تفاوت تأثر التدابير غير التعريفية على مختلف السلع والمنتجات المستوردة، واختلاف حجم المؤسسات العاملة في قطاع التجارة الدولية يمكن أن يساعد على تحديد وبكل دقة أنواع هذه التدابير التي يعترض نشاط المستوردون في الجزائر وحجم تأثيرها على التجارة الدولية.

محاولة التعريف بالتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية، مع دراسة وتحليل الأسباب والعوامل المؤدية لها، وآثارها على الاقتصاد الوطني.

❖ **حدود الدراسة:**

للبحث حدود زمانية ومكانية، حيث أجريت الدراسة في الجزائر وحاولنا من خلالها إبراز أثر التعريفة الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية خلال الفترة من 2018 إلى 2022، وقد تم اختيار هذه الفترة بالذات لعدة اعتبارات منها: كون الجزائر قد عرفت عدة إصلاحات اقتصادية من أهمها التوجه نحو التحرير الكامل للتجارة الخارجية والمساعي الحثيثة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكذا حداثة الاحصائيات المقدمة لنا من طرف إدارة الجمارك بالوادي.

❖ منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لمعالجة الإشكاليات المثارة في البحث والتحقق من صحة الفرضيات المقدمة، اتبعنا المنهج الوصفي في معالجة الادبيات النظرية وكذا منهج دراسة الحالة لتحديد أثر التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية على التجارة الدولية بإسقاط المعلومات والاحصائيات التي تم الاستعانة بها للتحليل والتي تم الحصول عليها من إدارة الجمارك وكذلك الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الالكترونية للحصول على معطيات من مواقع رسمية.

❖ صعوبات الدراسة:

تأخر الرد من إدارة الجمارك لتزويدنا بالإحصائيات جراء الاجراءات التحفظية،

ندرة المراجع كون موضوع التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية يعتبر موضوعا حديثا نسبيا.

❖ هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث الأساسية والتحقق من الفرضيات، فقد إرتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية، حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول الجمارك والتجارة الدولية، فقسم هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الدولية، وفي المبحث الثاني إلى ماهية إدارة الجمارك، وخصص المبحث الثالث إلى الرقابة الجمركية، وآليات تفعيلها.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى طبيعة التعريفة الجمركية، والتدابير غير الجمركية، وأسباب فرضها، حيث هو بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التعريفة والرسوم والقيمة لدى الجمارك، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى التدابير غير الجمركية، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه الاجراءات المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية.

وأخيرا الفصل الثالث، فقد تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية لأثر التعريفة الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية

حالة الجزائر، خلال فترة الدراسة (2018– 2022) حيث قسم إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول أثر التعريفة الجمركية على التجارة الدولية، وفي المبحث الثاني فتطرقنا إلى أثر التدابير غير الجمركية على التجارة.

الفصل الأول: الجمارك والتجارة الدولية

تمهيد: الجمارك هي وكالات حكومية تشرف على تنظيم ومراقبة حركة السلع عبر الحدود الدولية. تهدف إلى تحصيل الرسوم والتعريفات الجمركية، حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة غير العادلة، ومنع دخول البضائع المحظورة أو المقلدة. وتلعب الجمارك دورًا هامًا في التجارة الدولية من خلال تحديد كيفية ومعاملة السلع المستوردة والمصدرة.

التجارة الدولية، من جهة أخرى، تتعلق بتبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية. تعتبر عنصراً حيوياً للنمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار للدول من خلال توسيع الاسواق، تعزيز التخصص، وتحفيز التنافس والابتكار.

ومع ذلك، يمكن للتعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية أن تؤثر بشكل كبير على حجم واتجاه التجارة الدولية، وعلى السياسات التجارية بين الدول. من ناحية، تستخدم الدول التعريفات لحماية الصناعات المحلية، ومن ناحية أخرى، قد تعمل هذه التعريفات كحواجز أمام التجارة يمكن أن تؤدي إلى توترات تجارية وأحيانًا إلى نزاعات تجارية تستدعي تدخل منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO).

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الدولية

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن ذلك لأن إتباعها يضطر الدولة أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تمكنها من ذلك، ومهما يكون ميل أي دولة أن تعيش هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، أي أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع والخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة يصبح عندها، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الاستيراد من الخارج مفضلا الخارجية هو: « عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول[1].بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل «وقد جرت العادة عند كثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد: الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسة في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن اختلاف العملة الاجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.
- اختلاف طرق النقل: حيث أن 90 %من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري على عكس التجارة الداخلية.
- اختلاف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حال التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، والمنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق.
- صعوبة انتقال عناصر الانتاج في التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص: 12

- اختلاف طرق وأساليب التمويل .بعد أن تعرفنا على أهم الفوارق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

*المعني الضيق: ويشمل - الصادرات والواردات المنظورة (السلع) والصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: ويشمل - الصادرات والواردات -الصادرات والواردات غير المنظورة - الحركة الدولية لرؤوس الأموال -الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية «مصطلح التجارة الخارجية» وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية ".

من خلال ما سبق يمكن أن نبين مفهوم التجارة الخارجية على أنها: «عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى " الواردات " أو خارجة منها وتسمى " الصادرات "، كما أخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بـ " الصادرات غير المنظورة "، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ " الواردات غير المنظورة ".[1]

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان. أما التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى.

التجارة الدولية هي أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة التجارة الدولية هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة .إضافة إلى التعريف الأوضح والأبسط المتمثل في أن: "التجارة الخارجية هي من أهم جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية لكونها تتعلق بحركة السلع المادية وتنقلها عبر الحدود السياسية إما داخلة إليها وتسمى

[1] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص: 13

الواردات، وإما خارجة منها وتسمى الصادرات، كما تتعلق بالخدمات المؤداة من رعاية الدولة إلى رعاية دولة أخرى. تسمى الخدمات المؤداة للغير بخدمات الصادرات غير المنظورة، والخدمات التي يتم تلقيها من الغير تسمى " الواردات غير المنظورة ".

أهمية التجارة الدولية: تعد التجارة الدولية من اهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة. وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصص الموارد الانتاجية بشكل عام. وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري .كما أن هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه. والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، وألمانيا، واليابان مثلا، يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول، أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية يتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك لأن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية .ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل بالتالي مستوى الاستهلاك والصحة العامة والتعليم، وتنخفض الانتاجية وتقل الاستثمارات ما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل؛ وهكذا تدور دائرة الفقر. فيمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات مما يؤدي للحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الاجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات، بناء مصانع، إنشاء بنية أساسية مما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.[1]

[1] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993 ص 3

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية (أدواتها وأسسها)

يعود تفسير سبب إنشاء التجارة الدولية إلى السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية بين الدول، أو ما يسمى بالندرة النسبية؛ وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة باستخداماتها المختلفة في تلبية الاحتياجاتّ ا يجعل من البشرية، بالإضافة إلى الحاجة لاستخدام هذه الموارد بأفضل طريقة بين دول مختلفة في العالم، مما يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، لذلك هناك حاجة للتبادلات الدولية لتلبية الطلب.

أولا: أسباب تطور التجارة الدولية

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الانتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الانتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- الفائض في الانتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الدولية.
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة عالميا.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.[1]

ثانيا: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

[1] جمال جويدان الجمل، الدولية التجارة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص 12، 13

✓ **التجارة الداخلية:** عبارة عن تداول السلع والخدمات بين الأفراد المقيمين بنفس الدولة على عكس التجارة الخارجية التي تقوم تبادلاتها خارج حدود الدولة، فقيام كل من التجارة الداخلية والخارجية يكون نتيجة التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي على قيام التبادل.

كما يعبر مفهوم التجارة الداخلية أنها العمليات التجارية التي يتم فيها تداول السلع بين التجار في السوق المحلي ضمن منطقة جغرافية محددة، وتقسم التجارة الداخلية إلى نوعين، هما كالآتي:

- **تجارة الجملة:** تكون كمية البضائع المتاجر فيها في هذا النوع كبيرة، حيث يشتري تجار الجملة كميات كبيرة من البضاعة من مصنعيها، ثم يبيعها لتجار التجزئة الذين بدورهم يبيعوها للمستهلكين، حيث يشكل تجار الجملة حلقة الوصل بين المنتجين وتجار التجزئة.
- **تجارة التجزئة:** تكون كمية البضائع المتاجر فيها في هذا النوع من التجارة محدودة وبكميات أقل من بضائع تجارة الجملة، حيث يشتري تجار التجزئة كميات تناسب حاجة السوق ويبيعها للمستهلكين، حيث يشكل تجار التجزئة حلقة الوصل بين تجار الجملة والمستهلكين.

✓ **التجارة الخارجية:** يعتبر مفهوم التجارة الخارجية عن العمليات التجارية التي يتم فيها تداول السلع بين بلدين مختلفين، وتقسم التجارة الخارجية إلى ثلاثة أنواع، وهي كالآتي: تجارة التصدير: تشير هذه التجارة إلى النشاط الذي يتم بموجبه بيع البضاعة من داخل بلد ما إلى خارج حدودها.

- **تجارة الاستيراد:** تشير هذه التجارة إلى النشاط التجاري الذي يتم بموجبه شراء البضاعة من بلد خر وجلبها إلى البلد الموطن.
- **تجارة الترانزيت:** تشير هذه التجارة إلى النشاط التجاري الذي يتم من خلاله نقل البضاعة عن طريق تاجر وسيط من بلد المنشأ إلى بلد آخر؛ لتتم معالجتها ثم نقلها إلى البلد المستورد.

ثالثا: خصائص التجارة الداخلية والخارجية:

حيث تتمثل خصائص التجارة الداخلية في:

✓ استخدام منتجات محلية ذات الجودة القليلة.

✓ استخدام العملة المحلية في التداول.

✓ تم التداول بين الأفراد المقيمين بنفس الدولة.

✓ تتميز منتجاتها بقلة أسعارها نظرا لقلة المنافسة. بنفس الدولة.

- ✓ تساعد التجارة الداخلية في تدعيم الاستقلال الاقتصادي للدولة.
- ✓ تعمل التجارة الداخلية على دعم التكامل بين القطاعات الاقتصادية يمكن القول بأنه من خصائص التجارة الخارجية.
- ✓ تتم التجارة الخارجية بين متعاملين من عدة دول مختلفة.
- ✓ تتم التجارة الخارجية باستعمال العملة الصعبة.

تخضع التجارة الخارجية لقانون التجارة الدولية تتم التجارة الخارجية باستعمال العملة الصعبة[1].

رابعا: الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية:

التجارة الداخلية عبارة عن تداول السلع والخدمات بين الأفراد المقيمين بنفس الدولة، وتشترك التجارة الداخلية والتجارة الخارجية في كونهما ينشآن نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الاختلافات بين التجارتين تكمن فيما يلي:

- **فروق العملات:** من السمات المميزة للتجارة الخارجية استخدام مختلف العملات من قبل مختلف البلدان التي تشارك في التبادل، على سبيل المثال، الروبية الهندية، الين الياباني، والجنيه الاسترليني البريطاني، والدولار الأمريكي، إلخ. في المقابل، التجارة المحلية تتم من خلال عملة موحدة. لا شك أنه من الممكن الوصول إلى سعر الصرف بين العملات المختلفة. ومع ذلك، فإن فروق العملة تجعل التجار ة الخارجية أكثر تعقيدا مقارنة بالتجارة الداخلية.
- **تنقل الموارد:** يلاحظ بشكل دقيق من قبل الاقتصاديين مثل ريكاردو، أن العمل هو متنقل تماما داخل بلد ما وغير متحرك تماما بين البلدان. نتيجة لهذا تختلف أسعار العناصر وبالتالي تختلف تكلفة الانتاج اختلافا كبيرا بين الدول. علاوة على ذلك، بسبب جمود الموارد الانتاجية، فإن بعض البلدان غير قادرة لإنتاج سلع معينة، هذا يمهد الطريق للتخصص الدولي.

[1] عيسى خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017 - 56ص، 2018

- **اختلاف السياسات:** بما أن التجارة الخارجية تتطلب تدخل مختلف السياسات المستقلة، فلا بد أن تتأثر بالاقتصاديات الأخرى المستقلة والسياسات الأخرى المعتمدة على عكس التجارة الداخلية التي تضم سياسة موحدة.
- **الاختلافات بين الموارد:** لدى البلدان المختلفة مواهب وموارد مختلفة. لوحظ بشكل عام أن بعض البلدان لديها موارد طبيعية غنية بينما في بلدان أخرى لديها موارد بشرية، قد تكون الموارد أفضل من الناحيتين الكمية والنوعية. هذه الاختلافات غير موجودة في سياق التجارة الداخلية.
- **الاختلافات الجغرافية والاختلافات الأخرى:** تختلف البلدان اختلافا كبيرا فيما يتعلق بالمواقع الجغرافية أو الظروف الطبيعية. التي تتعلق بنوعية وكمية الموارد الطبيعية والمناخية كهطول الأمطار، أنواع الأراضي إلخ. مثل هذه الاختلافات على الرغم من وجودها، إلا أنها ليست كبيرة التأثير على التجارة الداخلية.
- **القيود التجارية:** تتبنى البلدان ممارسات معينة تقيد أو تعزز بشكل مصطنع المعاملات الدولية كرسوم الاستيراد والجمارك، وتحديد الحصص، وما إلى ذلك، التي تؤدى بشكل فعال تقييد الواردات والصادرات. مقابل ذلك اتفاقيات ثنائية، إعانات، امتيازات ضريبية إلخ. إن هذه الممارسات غير موجودة فيما يتعلق المحلية تجارة.
- **أسواق مختلفة:** الدول المختلفة لديها أسواق مختلفة للبيع (الصادرات) والشراء (الواردات) **و**هذه تعتمد على الأيديولوجية السياسية، والنظام الاقتصادي، والعلاقات الأخرى بالدول، إلخ. هذا العامل يميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية والدولية

تتمثل أهم العوامل الطبيعية المؤثرة في حركة التجارة السلعية في:

– الموقع الجغرافي – موارد الثروة الطبيعية التي تختلف من دولة لأخرى.

وسوف يتم تناول العوامل الطبيعية فيما يلي بشيء من التفصيل.

الموقع الجغرافي: الذي يعد من العوامل المؤثرة من خلال الاتصال بالعالم الخارجي، اذ تنشط التجارة الخارجية وتتطور لوقوعها على البحار والمحيطات اذ تشكل نسبة 75% من حجم التجارة الدولية حيث تتم من خلال مياه البحار والمحيطات الدافئة التي تعد إحدى أسباب ضخامة تجارة الولايات المتحدة، وقوعها على ثلاثة

[1] عيسى خوذري– مرجع سبق ذكره

مسطحات مائية، في حين أن هناك دول تقع على بحرين، بينما تفتقر بعض الدول إلى البحار مما تجعلها تحت رحمة الدول المتواطئة وبشكل أساسي تتأثر بالمناخ والمياه، وأشكال السطح، والتكوين الجيولوجي، وبالتالي تباين الموارد الطبيعية التي تتمثل بالأراضي الزراعية والنبات الطبيعي والموارد المعدنية وموارد الطاقة.

ان تباين الموقع الجغرافي بين الدول ينتج تبايناً كبير في عناصر المناخ (درجة الحرارة الأمطار – الرياح الضغط الجوي الرطوبة النسبية بين الدول، وبالتالي اختلاف الظروف الملائمة لنمو النبات وممارسة النشاط الزراعي، مما أدى إلى التنوع الكبير في الغطاء النباتي الطبيعي، كالغابات الاستوائية او الغابات المدارية أو السهوب أو المراعي وكذلك غابات المناطق الدافئة والباردة، فضلا عن التباين في أنواع المحاصيل الزراعية التي يمكن زراعتها في مختلف الأقاليم فمثلاً بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة، في حين تتباين مناطق إنتاج إقليم البحر المتوسط، وكذلك التباين في مواعيد جني هذه المحاصيل، مما أتاح الفرصة بشكل كبير للتبادل بين الأقاليم المنتجة والأقاليم المستهلكة، أو أقاليم الوفرة وأقاليم الندرة.

ترتبط التجارة الدولية بالعوامل الجغرافية ارتباطاً وثيقاً، باعتبار أن العوامل الجغرافية لها تأثيرها على الانتاج والاستهلاك والنقل ومن أهمها ما يلي:

اختلاف توزيع السكان: يُعد الإنسان العامل الأساسي المحرك للموارد الطبيعية، فهو المنتج وهو في نفس الوقت المستهلك، والبيئة الطبيعية بلا إنسان يستغل ما بها من موارد لا تعد شيئا يذكر، فقيمتها تظهر عندما يستغلها الإنسان بما يحقق غاياته والإنسان يستغل الموارد الطبيعية بقدر ما تسمح قدراته كمنتج، وعدد السكان كمستهلكين لما يُنتج، كما أن حجم السكان يؤثر من جانب أخر من حيث المستوي الحضاري والصحي والمهارة والتقاليد والعادات ومستوي الدخل، فهذه كلها تحدد الانتاج أو الاستهلاك من حيث الكم والكيف، وحتى هؤلاء السكان مما يتميزون به من اختلاف في صفاتهم وفي حجمهم يختلفون من منطقة إلى لأخرى، وبالتالي يختلف نوع الانتاج تبعاً لهذه الظروف، ويترتب علي ذلك اختلاف في نوع الانتاج من مكان لآخر، الأمر الذي يؤدي إلى التبادل التجاري بين هذه المجتمعات المتباينة.

فعلى سبيل المثال نجد الصين والهند ذات السكان المهول نجد ما يدخل من مواردهم الزراعية في التجارة الدولية يكاد لا يذُكر بسبب استهلاكه محلياً، بينما بريطانيا ذات المساحة المحدودة (243,600كم2) والسكان القليل (60مليون نسمة) نجدها من أكثر الدول استيراداً للسلع الغذائية بسبب ارتفاع مستوى المعيشة بها.[1]

[1] الجغرافية الاقتصادية– فوزي السعيد جدبة ص 287

اختلاف الموارد الطبيعية: تختلف البيئة الطبيعية من منطقة لأخرى، ويختلف النشاط البشري تبعاً لاختلاف هذه البيئات، فنوع الانتاج وكميته وجودته يتأثر بطبيعة الموارد المتاحة، وتتمثل الجوانب الطبيعية في المناخ والتربة والسطح والتكوين الجيولوجي وتوزيع النبات والحيوان الطبيعي، وفي توزيع اليابس والماء والعلاقة بينهما، وعلى هذه الجوانب جميعها يتوقف النشاط الاقتصادي الذي يتوقف عليه بالتالي النشاط التجاري.

واختلاف توافر الموارد الطبيعية بين إقليم وآخر يؤدي إلى تباين في منتجاتها، وبالتالي حدد ما يمكن الإسهام به في التجارة، فالأقاليم المدارية تتميز بإنتاج الشاي والبن والمطاط والقطن والقصب والسكر والجوت، وبالتالي فإنها تقوم بتصدير هذه السلع إلى الدول في المناطق المعتدلة الدافئة والباردة، بينما تتميز المناطق المعتدلة بإنتاج محصول كالقمح الذي يُعد من المحاصيل الغذائية الهامة، وبالتالي فإنه يصدر إلى الدول التي لا تنتجها، كما أن القمح نفسه يختلف موسم حصاده في النصف الشمالي من الكرة الأرضية عن النصف الجنوبي، ولذلك تعتمد معظم الدول الواقعة في النصف الشمالي على القمح الذي يزرع في النصف الجنوبي في الموسم، والعكس بالنسبة للدول الواقعة بالنصف الجنوبي. ويمكن أن يقال ذلك على بعض المحاصيل الأخرى.

وتؤثر الاختلافات التضاريسية في نوع المحاصيل التي تزرع والحيوان الذي يربى، كما تؤثر في تكلفة الانتاج، فعلى سبيل المثال يعلب إنتاج أرز المنخفضات في الجهات المرتفعة لارتفاع كلفتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر في مجال المنافسة. ومن منظور آخر تمثل المرتفعات في كل من سويسرا والنمسا مناطق جذب سياحي لطبيعتها الخلابة والجذابة.[1]

المناخ: وله أثر في تكاليف الانتاج بصفة عامة ونفقات الانتاج الزراعي بصفة خاصة، من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا العامل بدأ يضعف بسبب التقدم العلمي، فقد أصبح من الممكن تدريجيا إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الانتاجية المطلوبة، فضلًا عن إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية

التكاليف والأسعار: بمعنى مدى ما يكلفه كل عنصر من العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم، إذ إن ارتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها، فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة، أي إن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب

[1] الجغرافية الاقتصادية: مرجع سبق ذكره ص 278-279

الجودة: يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الاسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية في الجودة لذات السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم الحديث التي تجعل هناك فروقا لها.

التخزين: كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية، كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كان النوع من السلع، نظرا ت خواصها ال تسمحً بالبقاء فترة أطول.

التمويل: إن أي تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل، فإذا وجدت المؤسسات المالية **و**البنوك على مستوى العالم، فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات، أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

الندرة النسبية: بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لاستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجتها.

الرواج والكساد الاقتصادي: الرواج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول، ومن ثم زيادة حجم التجارة الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد اقتصادي.

نفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية، إذ إن التقدم العلمي في قطاع النقل وانخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الانتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة فبالتبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحاً.

اختلاف الأذواق: تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية، ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيراً ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتادوا عليها بالسلع الاجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات ومن ثم التأثير في حجم التجارة الخارجية.

الظروف السياسية: في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة فيؤدي العامل السياسي دورا هاما في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.

الاجراءات الادارية: يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك، وكلما كانت الاجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.

القوانين والتشريعات: تخضع التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تقييدها بدرجة أو بأخرى أو تحريرها من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي.

الإضرابات العمالية: تؤدي الإضرابات العمالية بطبيعة الحال إلى توقف الانتاج، ويكون حجم الخسارة في الانتاج تابعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب واتصالها بتجارات الصادرات أو الواردات.[1]

المبحث الثاني: ماهية إدارة الجمارك

تعتبر سلطات الجمارك من أهم السلطات الحكومية بدول العالم نظرا للدور الكبير والخطير الذي تقوم به في مساعدة الجهات الرقابية بالدول عبر الحدود من خلال تطبيق أحكام الرقابة الأمنية والصحية والزراعية والبيئية والإعلامية وغيرها من الأحكام فضلاً عن تحصيل الرسوم الجمركية التي تمثل رافداً مهماً للدخل القومي.

وتواجه الإدارات الجمركية في دول العالم ضغوطا شديدة ومتزايدة من المجتمع التجاري المحلي والدولي في ظل عصر العولمة وتحرير التجارة، وأصبحت مهام السلطات الجمركية معقدة ومتجددة، حيث أصبح من أهم واجبات الجمارك في الحقبة الأخيرة هو تشجيع التجارة كمطلب أساسي لمنظمة التجارة العالمية وهذا يحتاج بالطبع إلى إحداث توازن بين الرقابة من جهة وتسهيل الاجراءات الجمركية من جهة أخرى.

وفي إطار مواكبة عولمة النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية، سعت الإدارات الجمركية إلى تطبيق توجهات منظمة الجمارك العالمية باستخدام نظم جمركية جديدة لتطوير منظومة العمل بها، والتحول من سلطات لجباية الرسوم إلى سلطات تقدم خدمات جمركية مميزة ومتكاملة تهدف إلى تشجيع وتيسير حركة التجارة وجذب الاستثمارات.

ودعما لهذا التوجه شاع استخدام اصطلاح الإدارات اللوجستية ليعبر عن كافة أشكال الدعم البشرية والمادية والتنظيمية التي تسهل العمليات الجمركية وتجعل المنافذ والموانئ بوابات تعبر منها السلع والبضائع في أسرع وقت، مما يخفض النفقات ويحقق مفهوم الجودة متمثلة في رضا المتعاملين مع الإدارات الجمركية وثقتهم في العاملين بها.

[1] الدليمي، د. سعد عبد الكريم حماد، كتاب تجارة خارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)، دار الدكتور للعلوم، العراق. 2023.

ولما كان الخلاف بين الجمارك وأصحاب البضائع ليس مستبعداً كان لابد من وضع نظم قانونية تهدف إلى سرعة الفصل في المنازعات الجمركية بأقل تكلفة ممكنة، وقد تجسدت هذه الأنظمة في إصدار القوانين الموحدة مثل القانون الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي. وهكذا تعاظم دور الجمارك في تنمية التجارة البينية الدولية وفي الحد من المنازعات الجمركية فضلا عن تعدد آليات تسويتها.

وبالرغم مما تم تحقيقه من تقدم في سبيل تحرير إجراءات التجارة يرى البعض أن الاجراءات الجمركية لا تزال معقدة مما سيكون له تأثير على القدرة التنافسية ومستوى الاستفادة من جهود تحرير التجارة، لذلك نرى أن التحديث الجمركي أصبح مطلبا مهما للتعامل مع التجارة وممارستها من خلال تبني المبادرات الجمركية الناجحة. واختلف مفهوم عمل الإدارات الجمركية باختلاف مهامها، نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول، حيث نجد أن هذه الإدارات تسعى جاهدة لمواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي، بصفتها جهات تنفيذية وباعتبارها وسيلة فعالة في تطبيق السياسات الاقتصادية المتبناة من قبل الدول، فهي تتكفل بتأمين الاحترام الكامل لقوانين المبادلات الخارجية دون أن يشكل ذلك عائقا في وجهة تحرك السلع عبر الحدود، وذلك عن طريق رفع الاختناقات عن الساحات التابعة للمطارات والموانئ والمنافذ البرية لتصبح مناطق عبور وليست مناطق تخزين وبالتالي تعمل من أجل أن تصبح هذه الدول قادرة على المنافسة الدولية.

ومما لا شك فيه أن تطبيق البرامج الجمركية الحديثة واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنسيق الفعال مع كافة الجهات الحكومية المعنية بالإفراج عن السلع والبضائع عبر المنافذ الجمركية والشراكة مع المجتمع التجاري، سيسهم بدور كبير في تفعيل دور المنافذ والموانئ في تسهيل التجارة وسيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري وسيؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية.

وهكذا يتضح أن الإدارات الجمركية تعتبر من أهم أركان التجارة الدولية وتلعب دورا رئيسيا في تيسير التجارة، كجهة مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة السياسات والقرارات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير والرقابة في المنافذ الحدودية وتؤثر على حركة انسياب وتدفق البضائع فيما بين الدول.

تظهر أهمية قطاع الجمارك في تعزيز المنظومة الأمنية للدول المختلفة، ودعم استقرار المجتمع وحماية الأرواح والممتلكات، لأن الجمارك هي خط الدفاع الأول عن المجتمعات، كما تمثل في نفس الوقت الواجهة الحضارية للدول والحكومات، لذلك أسند المشرع لقطاع الجمارك عدة صلاحيات من بينيا تحقيق الأمن عمى المستوى الدولي والإقليمي والمحمي، على حد سواء، وأخذ الحيطة والحذر والتكثيف من التدريبات في العمل الجمركي من خلال ابتكار وتطوير أنظمة للمخاطر، وتوسيع أفق التعاون بين الدول وإنشاء مراكز متطورة في مجال تبادل

المعلومات والخبرات، متطورة لاستهداف تتبنى أنظمة تقنية آمنة ومتقدمة في الرصد والمراقبة والمتابعة والتحميل قبل وبعد وصول البضائع، إضافة إلى ضبط الحدود والتنسيق في إدارتها، ويمكن لمتعاون الدولي أن يحقق الكثير من بسط الاستقرار والأمن.[1]

المطلب الأول: تعريف إدارة الجمارك (النشأة والتطور)

تعرّف الجمارك بأنّها السلطة أو المؤسسة المسؤولة عن التحكّم في آلية نقل البضائع من داخل البلاد إلى خارجها والعكس؛ وذلك لمراقبة جميع الواردات التي تدخل البلاد[2]، وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود، ويتمّ ذلك من خلال ما يأتي: تفتيش جميع المسافرين وأمتعتهم وبضائعهم. تحصيل الرسوم الجمركية وجميع الضرائب التي تُفرض على البضائع الواردة. جمع البيانات الدقيقة حول البضائع الداخلة إلى البلاد والخارجة منها. وضع القيود على الممنوعات من البضائع المستوردة والمصدَّرة. حماية الشركات الوطنية من التجارة غير المشروعة.

أولا: ماهية إدارة الجمارك:

تعتبر سلطات الجمارك من أهم السلطات الحكومية بدول العالم نظرا للدور الكبير والخطير الذي تقوم به في مساعدة الجهات الرقابية بالدول عبر الحدود من خلال تطبيق أحكام الرقابة الأمنية والصحية والزراعية والبيئية والإعلامية وغيرها من الأحكام فضلاً عن تحصيل الرسوم الجمركية، التي تمثل رافدًا مهمًا للدخل القومي.

وتواجه الإدارات الجمركية في دول العالم ضغوطا شديدة ومتزايدة من المجتمع التجاري المحلي والدولي في ظل عصر العولمة وتحرير التجارة، وأصبحت مهام السلطات الجمركية معقدة ومتجددة، حيث أصبح من أهم واجبات الجمارك في الحقبة الأخيرة هو تشجيع التجارة كمطلب أساسي لمنظمة التجارة العالمية وهذا يحتاج بالطبع إلى إحداث توازن بين الرقابة من جهة وتسهيل الاجراءات الجمركية من جهة أخرى.

وفي إطار مواكبة عولمة النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة العالمية، سعت الإدارات الجمركية إلى تطبيق توجهات منظمة الجمارك العالمية باستخدام نظم جمركية جديدة لتطوير منظومة العمل بها، والتحول من سلطات لجباية الرسوم إلى سلطات تقدم خدمات جمركية مميزة ومتكاملة تهدف إلى تشجيع وتيسير حركة التجارة وجذب الاستثمارات.

[1] المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني 7404-2661 العدد الأول المجلد الخامس سنة 2021

[2] ↑ The Loss Prevention Foundation (2018-7-2), "What Is Customs?", losspreventionmedia.com, Retrieved 2021-3-30. Edited.

ودعما لهذا التوجه شاع استخدام اصطلاح الإدارات اللوجستية ليعبر عن كافة أشكال الدعم البشرية والمادية والتنظيمية التي تسهل العمليات الجمركية وتجعل المنافذ والموانئ بوابات تعبر منها السلع والبضائع في أسرع وقت، مما يخفض النفقات ويحقق مفهوم الجودة متمثلة في رضا المتعاملين مع الإدارات الجمركية وثقتهم في العاملين بها. ولما كان الخلاف بين الجمارك وأصحاب البضائع ليس مستبعداً كان لابد من وضع نظم قانونية تهدف إلى سرعة الفصل في المنازعات الجمركية بأقل تكلفة ممكنة، وقد تجسدت هذه الأنظمة في إصدار القوانين الموحدة مثل القانون الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي. وهكذا تعاظم دور الجمارك في تنمية التجارة البينية الدولية وفي الحد من المنازعات الجمركية فضلا عن تعدد آليات تسويتها.

وبالرغم مما تم تحقيقه من تقدم في سبيل تحرير إجراءات التجارة يرى البعض أن الاجراءات الجمركية لا تزال معقدة مما سيكون له تأثير على القدرة التنافسية ومستوى الاستفادة من جهود تحرير التجارة، لذلك نرى أن التحديث الجمركي أصبح مطلبا مهما للتعامل مع التجارة وممارستها من خلال تبني المبادرات الجمركية الناجحة. واختلف مفهوم عمل الإدارات الجمركية باختلاف مهامها، نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول، حيث نجد أن هذه الإدارات تسعى جاهدة لمواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي، بصفتها جهات تنفيذية وباعتبارها وسيلة فعالة في تطبيق السياسات الاقتصادية المتبناة من قبل الدول، فهي تتكفل بتأمين الاحترام الكامل لقوانين المبادلات الخارجية دون أن يشكل ذلك عائقا في وجهة تحرك السلع عبر الحدود، وذلك عن طريق رفع الاختناقات عن الساحات التابعة للمطارات والموانئ والمنافذ البرية لتصبح مناطق عبور وليست مناطق تخزين وبالتالي تعمل من أجل أن تصبح هذه الدول قادرة على المنافسة الدولية.

ومما لا شك فيه أن تطبيق البرامج الجمركية الحديثة واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتحقيق التنسيق الفعال مع كافة الجهات الحكومية المعنية بالإفراج عن السلع والبضائع عبر المنافذ الجمركية والشراكة مع المجتمع التجاري، سيسهم بدور كبير في تفعيل دور المنافذ والموانئ في تسهيل التجارة وسيؤدي إلى زيادة حجم التبادل التجاري وسيؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية.

وهكذا يتضح أن الإدارات الجمركية تعتبر من أهم أركان التجارة الدولية وتلعب دورا رئيسيا في تيسير التجارة، كجهة مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة السياسات والقرارات الخاصة بعمليات الاستيراد والتصدير والرقابة في المنافذ الحدودية وتؤثر على حركة انسياب وتدفق البضائع فيما بين الدول.

تظهر أهمية قطاع الجمارك في تعزيز المنظومة الأمنية للدول المختلفة، ودعم استقرار المجتمع وحماية الأرواح والممتلكات، لأن الجمارك هي خط الدفاع الأول عن المجتمعات، كما تمثل في نفس الوقت الواجهة الحضارية

للدول والحكومات، لذلك أسند المشرع لقطاع الجمارك عدة صلاحيات من بينيا تحقيق الأمن عمى المستوى الدولي والإقليمي والمحمي، على حد سواء، وأخذ الحيطة والحذر والتكثيف من التدريبات في العمل الجمركي من خلال ابتكار وتطوير أنظمة للمخاطر، وتوسيع أفق التعاون بين الدول وإنشاء مراكز متطورة في مجال تبادل المعلومات والخبرات، متطورة لاستهداف تتبنى أنظمة تقنية آمنة ومتقدمة في الرصد والمراقبة والمتابعة والتحميل قبل وبعد وصول البضائع، إضافة إلى ضبط الحدود والتنسيق في إدارتها، ويمكن لمتعاون الدولي أن يحقق الكثير من بسط الاستقرار والأمن.[1]

ثانيا: مراحل إدارة الجمارك:

وقد مرت إدارة الجمارك بمراحل، نستعرضها فيما يلي:

1: في العصور القديمة:

- كانت الضرائب الجمركية تعرف بالعشور أو المكوس وتفرض على البضائع التي تمر بالبلاد وهي عشر قيمة البضائع الداخلة للبلاد وكانت الضريبة معروفة عند الفرس والروم واليونان.
- كما عرفت الضريبة في أقدم الحضارات ببلاد الرافدين بالعراق وتعد اول دولة عرفت قانون العقوبات المالي.
- اهتمت شريعة أورنمو (وهي شريعة أصدرها الملك السومري أورنمو مؤسس سلالة أرو الثالثة 2111-2003 ق.م بالمسائل الاقتصادية كما وجدت نصوص في شريعة حمو رابي تهتم بالمسائل الاقتصادية والتي تعتبر أقدم الشرائع القديمة.

2: العصر الروماني:

- تطورت القوانين وصدرت الألواح الاثنى عشر حيث تضمن ذلك القانون في (عهد جوستنيان) الجرائم التي تضر بالمصالح الحكومية العامة، وعرف القانون الروماني الجرائم الجمركية وكان التهريب مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتجارة بين الدول كما تضمن عقوبات على الجرائم الاقتصادية كتخزين السلع بغية رفع أسعارها وعقوبتها المصادرة والنفي المؤبد ومن ذلك شريعة جوليا الصادرة عام 6 ق.م. وكان يوليوس قيصر أول من جعل الضريبة الجمركية المسماة بالعشور شاملة لجميع أنحاء الامبراطورية الرومانية وحتى انهارت روما وتم تخفيض الضريبة الجمركية على البضائع بما لا يزيد على 5% من قيمة البضائع.

3: العصور الوسطى:

[1] المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني 7404-2661 العدد الأول المجلد الخامس سنة 2021

- أخذت الضريبة الجمركية طابعا موحداً في انجلترا وهي نسبة محددة من قيمة البضاعة التي يدفعها التاجر ويحق له الدخول إلى البلاد والخروج منها. وكان حكام المقاطعات في فرنسا يفرضون الإتاوات على البضائع الداخلة إلى مقاطعاتهم علاوة على الضرائب الجمركية التي يتم تحصيلها على البضائع الداخلة أو الخارجة من الأراضي الفرنسية.

4: العصر الإسلامي:

لم تكن الضريبة الجمركية معروفة في النظام الإسلامي حتى عهد أبو بكر الصديق وبعد وفاته سنة 13 هـ وكانت الموارد المالية للبلاد مقتصرة على الزكاة والغنائم والخراج والجزية وكان أبو بكر الصديق يحارب المرتدين الذين منعوا دفع الزكاة وصمم على قتالهم.

وفي عهد الخليفة الثاني أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عرفت الدولة نظام العشور أي الضريبة الجمركية وسبب ظهورها هو رسالة والي الكوفة (أبو موسى الأشعري) التي أرسلها الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يستفسر فيها ماذا يفعل مع تجار دار الحرب الداخلين دار الإسلام (أي بلاد المسلمين) متاجرين في حين ان المسلمين تؤخذ منهم جزية على ما يحملونه من بضائع اذا دخلوا دار الحرب متاجرين (أي البلاد التي بينها وبين المسلمين حرب) فأمره الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ العشور من تجار دار الحرب أسوة بما يفعلونه مع المسلمين وأخذ نصف العشر من الذميين عندما يدخلون ببضائعهم الى الدولة الاسلامية وربع العشر من المسلمين كضريبة جمركية عند دخول البضائع الى الديار الاسلامية.

لما اتسعت الدولة الإسلامية وضع الخليفة عمر بن الخطاب نظاماً للضرائب خارج الجزيرة العربية وكانت تفرض ثلاث أنواع من الضرائب:

- ضريبة الخراج وتفرض على الأراضي.
- ضريبة الجزية وتفرض على أهل الذمة
- ضريبة العشور وهي الضريبة الجمركية كما سبق الإشارة اليها.

وكانت هناك بعض الإعفاءات من ضريبة العشور وهي البضائع المخصصة للهدايا والبضائع الواردة للاستخدام الشخصي (الأمتعة الشخصية بلغة العصر).

5: العصر الأموي:

ظلت العشور وهي الضرائب الجمركية قائمة وبنفس النسب التي كانت في عهد عمر بن الخطاب.

كان الإفرنج يسمون الضريبة الجمركية باسم تعريب حسب لغتهم ومن هنا ظهر لفظ تعريفة المستعمل حاليا في اللغة العربية في حين أن مصدره إفرنجي.

استمر نظام العشور في عهد العباسيين وفي عهد الدولة الطولونية والإخشيدية والفاطمية والأيوبية وعهد المماليك إلى أن جاءت الدولة العثمانية وظهرت الامتيازات الاجنبية وحق الأجانب في التجارة داخل الإمبراطورية العثمانية وكانت الامتيازات منحة من السلطان مجحفة بالأتراك والمصريين إلى أن تم عقد المعاهدة الفرنسية العثمانية عام 1740 وتضمنت تحصيل رسوم الواردات بواقع 3% ورسوم الصادرات بواقع 12% وأدى ارتفاع تلك النسبة عند التصدير إلى وضع قيود أعاقت التقدم التجاري في تركيا وبالتالي في مصر باعتبارها تابعة لها سياسياً إلى أن تم عقد معاهدة تركية فرنسية عام 1761 بتخفيض رسوم الصادرات بواقع 1% وزيادة رسوم الواردات 8% إلى أن تولى محمد على باشا حكم مصر عام 1805 حتى عام 1849 وأعاد النظر في الضرائب المفروضة من قبل وفرض ضرائب جديدة على المماليك وألغي نظام الامتياز في جباية الضرائب وكان محمد علي في فرض الضرائب مقيداً بالاتفاقيات التي عقدها الباب العالي مع الدول الأوربية عام 1838 تحت ضغط بريطانيا لضمان حرية التجارة وفتحت هذه المعاهدة أسواق مصر أمام التجارة الأوروبية وكانت ضريبة الوارد 5% فقط مما أدى إلى انهيار الصناعة المصرية أمام الصناعة الأوروبية وحاول محمد على تطبيق الاتفاقية إلا انه لم يستطع حيث ضربت القوات الأوروبية قواته العسكرية والبحرية إلى أن زادت رسوم الوارد عام 1862 على البضائع المستوردة من 5% إلى 8 %.

6: العصر الحديث:

- يبدأ هذا العصر منذ صدور قانون العقوبات في مصر عام 1883 وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك تشريع جمركي مستقل في مصر أو أحكام تتضمن مكافحة التهريب الجمركي.
- كان يتم جباية الضرائب الجمركية بمعرفة الشخص الذي يرسو عليه مزاد تحصيل الضرائب الجمركية ويسمى الملتزم وكان حكام المماليك يقسمون الضرائب الجمركية مع الملتزمين مما أدى الى تفشى الرشوة بين عمال الجمارك وازداد التهرب من الضريبة الجمركية.
- أصدرت تركيا لائحة الجمارك العثمانية في 7/4/1863 وأبلغت الدول الاجنبية بها.
- عقدت الحكومة المصرية معاهدات أخرى بينها وبين الدول الاجنبية وكان أول تلك المعاهدات المعاهدة التي تم إبرامها بين الحكومة المصرية واليونان في مارس 1884 واحتفظت مصر فيها بحريتها في رفع رسوم الواردات إلى 16%.

- في 2 /4 / 1884 أصدر الخديوي توفيق باشا أمراً عاليا باللائحة الجمركية المصرية
- جاء بعد ذلك قانون العقوبات عام 1904 وتضمن صور للتهريب الجمركي والتهريب غير الضريبي وصدر بعد ذلك القانون رقم 9 لسنة 1905 بشأن منع التهريب وأصبغ صفة الضبطية القضائية على موظفي وعمال الجمارك.
- صدر قانون العقوبات رقم 58/1937 بعد إلغاء الامتيازات الاجنبية حيث فرضت الحماية البريطانية على مصر ثم أعلن الاستقلال وصدر دستور 1923 وتعددت الأحزاب السياسية ودخلت البلاد حالة من التنافس الحزبي وتم بذل العديد من الجهود لإلغاء الامتيازات الاجنبية أسفرت عن اتفاقية منترو في 8/5/1937 التي قررت إلغاء الامتيازات الاجنبية اعتباراً من 15/10/1937 واستردت مصر سلطتها التشريعية الكاملة حيث تم تطبيق القانون رقم 58/1937 على المواطنين والأجانب على السواء بدلاً من قانون العقوبات الصادر عام 1904 وتضمن ذلك القانون جرائم التهريب الجمركي وظل الاختصاص معقود للائحة الجمركية بشأن دعاوى التهريب الجمركي.
- صدرت بعد ذلك عدة قوانين تعالج أحكام التهريب الجمركي من أهمها القانون 42/1944 بشأن مكافحة المواد المخدرة، القانون رقم 80/1947 بشأن مكافحة النقد والأمر العسكري رقم 24/1948 بشأن جرائم تهريب الذهب.
- كما صدرت عدة قوانين متفرقة تعالج ما ظهر من قصور في القوانين المشار إليها وما ظهر من نقص في اللائحة الجمركية حتى صدر القانون الجمركي رقم 66/63 وتعديلاته والمعمول به حتى الآن[1].

المطلب الثاني: الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

تشمل الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك استخدام الأدوات الإلكترونية المناسبة لنشر المعلومات الجمركية، وإنشاء المكاتب والمراكز الجمركية، وحقوق وواجبات موظفي الجمارك، والتفتيش على الأفراد والبضائع ووسائل النقل، والتفتيش المنازل والأماكن والوسائل اللازمة للرقابة الجمركية وفحص البضائع. وتعتبر هذه الأساليب الأساسية ضرورية للإدارة الفعالة للعمليات الجمركية.

تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة للقيام بمهامها، وذلك لتحقيق الأهداف المخططة وتنقسم هذه الوسائل الى ثلاث أقسام: الوسائل القانونية، الوسائل البشرية، الوسائل المادية.

[1] موقع تاريخ الجمارك المصرية

1- الوسائل القانونية: تعتبر أول وسيلة تتبعها إدارة الجمارك، وباعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي، ويتم تطبيق هذا القانون عبر كامل التراب الوطني، وهذا حسب التعديل الجديد لقانون سنة 1998.

الوسائل القانونية لإدارة الجمارك في الجزائر، تتمثل في مجموعة من القوانين واللوائح والبرامج، التي تهدف إلى تنظيم وتحكم النشاطات التجارية والاقتصادية في البلاد، ومن بين هذه الوسائل القانونية نجد:

أ- قانون الجمارك الجزائري: وهو الأساس القانوني الرئيسي لإدارة الجمارك في الجزائر.

يرصد القانون مختلف جوانب النشاطات الجمركية مثل: - مجال العمل لإدارة الجمارك - إنشاء مكاتب ومراكز الجمارك - حقوق أعوان الجمارك وواجباتهم – حق تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل – حق تفتيش المنازل وغيرها.

ب- لوائح الجمارك: هذه اللوائح هي تطبيقية لقانون الجمارك الجزائري، وتهدف إلى تحديد التفاصيل والشروط التي يجب أن يتبعها الأشخاص والشركات، فيما يتعلق بالنشاطات الجمركية، مثل: - لوائح تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل – لوائح تفتيش المنازل وغيرها.

ت- برامج مكافحة الجريمة الجمركية: وتهدف هذه البرامج إلى مكافحة الجريمة الجمركية في الجزائر، وتتمثل في مجموعة من الوسائل والبرامج، التي تهدف إلى الوقاية من الجريمة الجمركية، مثل: - تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل – تفتيش المنازل وغيرها.

ث- لوائح تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل: هذه اللوائح تهدف إلى تحديد الشروط والتفاصيل التي يجب أن يتبعها الأشخاص والشركات، فيما يتعلق بالتفتيش والمراقبة لنشاطاتهم التجارية والاقتصادية.

ج- لوائح تفتيش المنازل: هذه اللوائح تهدف إلى تحديد الشروط والتفاصيل التي يجب أن يتبعها الأشخاص والشركات، فيما يتعلق بالتفتيش والمراقبة لنشاطاتهم التجارية والاقتصادية في المنازل.

ح- برامج توعية الجمارك: هذه البرامج تهدف إلى توعية الأشخاص والشركات بالقوانين واللوائح، التي تهدف إلى تنظيم وتحكم النشاطات التجارية والاقتصادية في الجزائر.

خ- برامج تدريب الجمارك: هذه البرامج تهدف إلى تدريب الأشخاص والشركات بالقوانين واللوائح، والبرامج التي تهدف إلى تنظيم وتحكم النشاطات التجارية والاقتصادية في الجزائر.

د- برامج مراقبة الجمارك: هذه البرامج تهدف إلى مراقبة الأشخاص والشركات، لنشاطاتهم التجارية والاقتصادية في الجزائر، وتتمثل في مجموعة من الوسائل والبرامج التي تهدف إلى الوقاية من الجريمة الجمركية، مثل تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل – تفتيش المنازل وغيرها.

ذ- برامج تفتيش الجمارك: هذه البرامج تهدف إلى تفتيش الأشخاص والشركات، لنشاطاتهم التجارية والاقتصادية في الجزائر، وتتمثل في مجموعة من الوسائل والبرامج التي تهدف إلى الوقاية من الجريمة الجمركية، مثل تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل – تفتيش المنازل وغيرها.

ر- برامج مكافحة الجريمة الجمركية: هذه البرامج تهدف إلى مكافحة الجريمة الجمركية في الجزائر، وتتمثل في مجموعة من الوسائل والبرامج التي تهدف إلى الوقاية من الجريمة الجمركية، مثل تفتيش الأشخاص والبضائع ووسائل النقل – تفتيش المنازل وغيرها.[1]

2- الوسائل البشرية: يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم، أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بدائرة المقر الذي عينوا فيه، ويسجل لدى المحكمة، وتعفى وثيقة أداء اليمين من حقوق الطابع والتسجيل وتدون مجانا في بطاقات التعويض. تتكون فئة أعوان الجمارك من: - ضابط الفرق: مستوى أقل من البكالوريا.

وتتمثل في العنصر البشري بُت إدارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك يختلف باختلاف المهام المكلفة إليهم ابتداء من التدابير العامة، إلى غاية عون المراقبة، وقد لجأت إدارة الجمارك بإنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم .ظل القطاع الجمركي يعمل على توسيع قاعدته البشرية في ظروف جد صعبة وهذا لعدم توفره على مدارس ومراكز تكوينية مختصة في قطاع الجمركة، واستمرار هذا الخلل إلى غاية قيام الجمارك بإنشاء مدرسة خاصة بتكوين أعوان الجمارك لسد حاجياتها في تكوين الجمركي.

3- الوسائل المادية: تم استحداث في ماي 2009 نظام تسيير آلي مدمج(SIGAD) ومن أجل القضاء على ضعف الاتصالات وقدرتها ومرونتها تم استحداث شبكة اتصالات خاصة بإدارة الجمارك تغطي كل التراب الوطني ومن جهة أخرى تم إنشاء موقع انترنت سمي (Intra-Duane) يسير قاعدة البيانات الهامة ويمثل وسيلة مميزة في تبادل المعلومات.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 89 المؤرخة في 29 ديسمبر 2022

المطلب الثالث: مجال نشاط إدارة الجمارك

مجال نشاط إدارة الجمارك، هو مجال واسع، يمتد ليشمل مجموعة من النشاطات والوظائف، التي تهدف إلى تنظيم وتسيير العمليات التجارية والاقتصادية في الدولة.

من أهم هذه النشاطات:

- **التنسيق:** إدارة الجمارك تتحمل مسؤولية تنظيم وتسيير العمليات التجارية والاقتصادية في الدولة، بما في ذلك تطبيق القوانين واللوائح الجمركية، والرقابة عل التجارة الخارجية والدولية.
- **الرقابة:** إدارة الجمارك تتحمل أيضًا مسؤولية الرقابة على التجارة الخارجية، بما في ذلك الرقابة على الحدود، ومراقبة البضائع التي تمر على الحدود.
- **التنمية:** إدارة الجمارك تهدف إلى تحسين نشاطاتها الجمركية، من خلال التكامل مع اتفاقيات ومنظمات جمركية، وتطوير أنظمة تقنية آمنة ومتقدمة، لتحسين الرصد والمراقبة والمتابعة والتحميل، قبل وبعد وصول البضائع.
- **الخدمة:** إدارة الجمارك، تهدف إلى خدمة الاقتصاد الوطني، من خلال دعم وتعزيز التجارة الخارجية، وتحقيق الأمن الاقتصادي القومي.[1]

هذه النشاطات والوظائف، تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والقومية للدولة، وتحقيق الأمن الاقتصادي والقومي، وتعزيز التجارة الخارجية والدولية.

إدارة الجمارك هي السلطة أو مؤسسة مسؤولة عن التحكم في آلية نقل البضائع، من داخل البلاد إلى خارجها والعكس، وذلك لمراقبة تفتيش المسافرين، وأمتعتهم وبضائعهم، تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب – جمع البيانات حول البضائع، ووضع القيود على الممنوعات، من البضائع المستوردة والمصدرة.

[1] غزالي نصيرة جامعة عمار ثليجي الاغواط/ الجزائر .تاريخ إرسال المقال: 1212/41/41 تاريخ قبول المقال: 1214/24/41 تاريخ نشر المقال: 1214/ 20 /41

المبحث الثالث: الرقابة الجمركية، وآليات تفعيلها

تعتبر الرقابة الجمركية من أهم الاجراءات المتخذة للتصدي لجميع الأعمال والوظائف المختلفة بأمن واستقرار اقتصاد الدولة ولما ينطوي من تطبيق القوانين والمبادئ الجمركية في مكافحة أشكال الغش الجمركي الذي يعد عائق هام في تطوير الاقتصاد الوطني والمحلي.

تطمح المديرية العامة للجمارك إلى تأسيس رقابة جمركية ذكية، من خلال برنامج يقوم على الاستعلام الجمركي وتحليل المخاطر، ويكون ذلك من خلال ما يلي:

- تنظيم سلسلة الرقابة الجمركية وذلك بالاهتمام بتحديد نماذج ومستوياتها ومحتواها الدقيق وتعيين الهيأة المكلفة بالقيام بها وتحقيق التناغم الضروري لممارسة مختلف نماذج ومستويات الرقابة.
- تحديد دور الجهاز الكاشف في سلسلة الرقابة من أجل تجنب تكرار وتطابق الرقابة التداخلية وغير التداخلية.
- وضع ميثاق الرقابة الجمركية التي تحدد واجبات وحقوق الهيئات المراقبة والمراقبين لضمان أكثر شفافية.
- تأطير الرقابة اللاحقة وتقييس مناهج وضع البرامج السنوية لها.
- تجديد تسيير المخاطر وذلك بتطوير محتوى التصريحات وضمان تسجيل المعاملات التجارية ضمن نتائج الرقابة بمعية خبرة دولية.
- التصميم الجديد لاتفاقيات التعاون الإداري المتبادل الدولي واستعمالها الفاعل.
- تنويع الاتفاقيات مع الهيئات التي تعطي معلومات مفيدة لتنصيب قواعد المعلومات .تعزيز التعاون الداخلي بين مصالح الجمارك وكذا بينها وبين مختلف الهيئات الوطنية المكلفة بتأطير التجارة الخارجية والمسائل الأمنية.
- مراجعة محتوى الرقابة التي تتم من طرف الفرق المختلطة.
- إعادة مراجعة نظام بطاقية الغشاشين، وإرساء أدوات التسيير والمتعلقة بالتدابير الوقائية التي ينبغي اتخاذها ضد المكلفين بالخدمات الملحقة لدى الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين الذين تبين ارتكابهم لمخالفات جمركية.
- إنشاء مخابر تدعم نظام الرقابة.
- تأسيس هيئة مركزية تهتم بشؤون الجمارك الالكترونية.
- وضع هيئة مركزية مكلفة بالاستعلام والتحقيقات وأقطاب ما بين الجهات مكلفة بالرقابة على المستوى اللامركزي.

- مراقبة وسائل الدفع على مستوى الحدود المنصوص عليه في مشروع قانون الجمارك بناء على طلب الهيئات الدولية المكلفة بالمسائل المتعلقة بتبيض الأموال والجريمة العابرة للحدود .تأسيس نظام حوافز ذو طابع مالي للقائم بالإعلام.
- تطوير الشراكة مع المؤسسات عن طريق إبرام بروتوكولات تعاون تتضمن التزامات متبادلة وتكوين لجنة لمتابعة التوصيات المتفق عليها.
- أطير إجراء الخبرة.[1]

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجمركية

الرقابة تعني لغويا، الحراسة أو جعل الحبل في الرقبة ويقصد منها قمع الكلام أو الآراء العامة أو أي معلومات أخرى يمكن اعتبارها غير مقبولة أو ضارة أو حساسة أو غير صحيحة سياسيا أو غير ملائمة على النحو الذي تحدده الحكومات أو وسائل الإعلام أو السلطات أو غيرها من الجماعات أو المؤسسات.

ومنه، فإن الرقابة الجمركية هي العملية التي تقوم فيها الجمارك بفحص وسائل النقل الداخلية والخارجية والبضائع والأغراض الشخصية وكذلك البريد والطرود والتحقق منها وفحصها وفقًا للقانون لضمان تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بدخول وخروج وسائل النقل، السلع الشخصية.

وتمارس الرقابة المؤجلة على أساس تحليل المخاطر الذي يسمح بانتقاء التصريحات لدى الجمارك التي تشكل خطر الغش واستغلال الاستعلامات أو المعلومات او إشعارات الغش أو الإنذارات أو بيانات الاستعلامات. وتتم أيضا الرقابة المؤجلة تبعا لنظام آلي عشوائي على التصريحات لدى الجمارك التي لا تشكل خطر غش جلي.

تجرى الرقابة المؤجلة للتصريحات الجمركية قصد التأكد من صحة عملية الجمركة والوثائق المرفقة المطلوبة على الخصوص في مجال عناصر احتساب الرسوم والإعفاءات الجبائية المقررة بمقتضى التشريع المعمول به، الممنوحة عند الاستيراد والتصدير وتدابير الحظر عند الاستيراد والتصدير والاجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف والاجراءات الادارية الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى انه يمكن عمليات الجمركة التي خضعت لرقابة مؤجلة ان تكون موضوع رقابة لاحقة.[2]

[1] محمود محمد أبو العلا، آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي، دار الجميل للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الثانية2012، ص75

[2] الجريدة الرسمية الأربعاء 15 ماي 2024 الموافق لـ: 7 ذو القعدة 1445 هجري

المطلب الثاني: ميكانيزمات الرقابة الجمركية

ميكانيزمات الرقابة الجمركية تشمل عدة إجراءات وأساليب تستخدمها الجمارك لمراقبة وتنظيم حركة البضائع عبر الحدود. تشير الدراسات إلى أن هذه الميكانيزمات تشمل تقديم البيانات قبل وصول البضائع، التخليص الجمركي والتحقق في الموقع، جمع العينات، وتوجيه البضائع للاستهلاك. كما تشمل أيضًا إجراءات الجمركة عند التصدير مثل الإحضار والوضع أمام الجمارك وتسجيل تصريح مفصل للبضائع. هذه الميكانيزمات تهدف إلى تعزيز النشاطات الصناعية وتسهيل المبادلات الدولية، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ميكانيزمات الرقابة الجمركية، في النظام الجمركي الجزائري، تتمثل في مجموعة من الاجراءات والمراحل التي تهدف إلى ضمان التميز والتحقق من البضائع، قبل وصولها، إلى البلد، أو قبل إعادة إنتاجها.

هذه الاجراءات تشمل:

- **تقديم البيانات قبل وصول البضائع:** قبل وصول البضائع إلى البلد، يجب على المصدرين، تقديم البيانات عن البضائع، مثل: نوعها –كميتها – قيمتها – الوجهة.
- **عبور مبسط:** بعد تقديم البيانات، يمر المصدرون بالمرحلة الأولى، من الرقابة الجمركية، التي تتمثل في إجراءات بسيطة، مثل: التفتيش – التحقق من البضائع.
- **التخليص الجمركي والتحقق في الموقع (التصدير):** في هذه المرحلة، يخلص المصدرون البضائع من الرسوم الجمركية، والتحقق من أن البضائع تفي بالشروط والمتطلبات الجمركية.
- **الإعلان المؤقت (الإعلان التقديري):** في هذه المرحلة، يعلن المصدرون، عن البضائع، التي سوف تخلصها من الرسومات الجمركية.
- **معلومات التعريفة الملزمة RTC:** في هذه المرحلة، يقدم المصدرون معلومات عن البضائع، مثل: قيمتها – الرسومات الجمركية المتوقعة.
- **جمع العينات:** في هذه المرحلة، تجمع عينات من البضائع، للتحقق من جودتها والتحقق من أنها تفي بالشروط والمتطلبات الجمركية.

- **تخزين البضائع:** بعد تخليص البضائع من الرسومات الجمركية، يمكن تخزينها في مناطق الجمارك (الجوية والبحرية والبرية)، حتى ينم إعادة إنتاجها، أو استيرادها.
- **الاجراءات الجمركية عند التصدير:** عند التصدير، يجب على المصدرين إحضار البضائع أمام مكتب الجمارك، المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية قبل تصديرها.
- **توجيه للاستهلاك:** بعد تخليص البضائع من الرسوم الجمركية، يمكن توجيهها إلى الاستهلاك في البلاد.
- **النظرة:** في النهاية، تتمثل ميكانيزمات الرقابة الجمركية، في النظرة التي تتم بواسطة الجمارك، لضمان أن البضائع تفي بشروط، والمتطلبات الجمركية والقانونية.

هذه الاجراءات، تهدف إلى ضمان أن البضائع تفي بالشروط ومتطلبات الجمركة، والقانونية، وتساعد على تسهيل المبادلات الدولية، وتعزيز النشاطات الصناعية في البلاد.[1]

المطلب الثالث: أدوات الرقابة الجمركية

لفهم كيفية استخدام أدوات الرقابة الفنية في التجارة الخارجية، من الضروري النظر في اللوائح والآليات المعمول بها. وتعتبر هذه الأدوات ضرورية لضمان الامتثال لمعايير الجودة، وحماية المستهلكين بشكل غير مباشر، ومكافحة الاحتيال في السوق. تلعب أدوات الرقابة الفنية دورًا مهمًا في مراقبة وتنظيم أنشطة التجارة الخارجية، وحماية المستهلكين طوال عملية تقديم المنتج أو الخدمة، بغض النظر عن النظام القانوني المعني. وهي تركز على مراقبة الجودة، وقمع أشكال مختلفة من الاحتيال في السلع والخدمات، وحماية المستهلكين في نهاية المطاف.

وفي سياق الرقابة الجمركية، يتم استخدام آليات التدخل الفني للكشف عن أنشطة الاحتيال والتهريب الجمركي. وتستخدم سلطات الجمارك هذه الأدوات لتنظيم ومراقبة وجمع إحصاءات التجارة الخارجية. ومع ذلك، قد تنشأ تحديات بسبب عوامل مثل عدم كفاية المعدات ووسائل النقل، مما يعيق عمل موظفي الجمارك ويستفيد منه المتورطون في أنشطة احتيالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل النفسية، مثل عقلية المسافرين أو المتعاملين الاقتصاديين، يمكن أن تؤثر في اللجوء إلى الاحتيال، حيث يعتبره البعض ممارسة ذكية دون النظر إلى تأثيره الضار على الاقتصاد الوطني.

[1] الموقع الإلكتروني لمصالح الوزير الأول – باب نظام الجمركة

أدوات الرقابة الجمركية تشمل مجموعة من الأدوات والتقنيات المستخدمة لمراقبة وتنظيم السلع والبضائع المستوردة والمصدرة عبر الحدود. تشير البحوث إلى أن هذه الأدوات تشمل الفحص الجمركي، التفتيش، والتصريحات الجمركية.

الرقابة الجمركية تعتبر جزءاً أساسياً من عمليات التجارة الدولية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية.

➢ **أدوات الرقابة الجمركية تشمل:**

- **الفحص الجمركي:** يتم فحص البضائع والسلع المستوردة والمصدرة للتأكد من امتثالها للقوانين والأنظمة الجمركية.
- **التفتيش:** يقوم موظفو الجمارك بتفتيش البضائع والوثائق المتعلقة بها للتحقق من صحتها وعدم وجود أي تزوير أو غش.
- **التصريحات الجمركية:** يتعين على المستوردين والمصدرين تقديم تصريحات جمركية دقيقة وكاملة عن البضائع والسلع المتداولة عبر الحدود.
- **القيود الفنية:** تفرض الدولة قيوداً فنية على عمليات الاستيراد والتصدير لحماية المستهلك والبيئة، مثل اشتراطات الجودة والمعايير البيئية.

بشكل عام، تهدف هذه الأدوات إلى ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة الجمركية وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير المشروعة كالتهريب والغش الجمركي.

➢ **وأدوات الرقابة تشمل:**

أدوات الرقابة الجمركية هي الوسائل التي تستخدمها إدارة الجمارك لضمان تطبيق الأحكام القانونية المنصوص عليها، وتتمثل هذه الأدوات في:

- **المنع المطلق:** وهو منع استيراد بضاعة معينة أو منع تصديرها منعًا باتًا.
- **التقييد:** وهو فرض قيود على استيراد أو تصدير بضائع معينة.
- **الرقابة على التجارة الخارجية:** وتشمل مجموعة من الآليات الفنية كفرض معايير الجودة والاشتراطات البيئية على المنتجات المستوردة.

- **الرقابة الجمركية:** وهي مهمة أساسية للجمارك تتمثل في المراقبة والتفتيش على البضائع عند الحدود لضمان عدم تهريبها أو تهريب أموال.
- **الرقابة البعدية:** وتتم بعد إتمام الاجراءات الجمركية عن طريق التحقيقات والتفتيش لكشف أي محاولات للغش الجمركي.

إذن، تستخدم إدارة الجمارك مجموعة متنوعة من الأدوات القانونية والفنية لمراقبة التجارة الخارجية وضمان تطبيق القوانين الجمركية بفعالية.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل حول الجمارك والتجارة الدولية، نستخلص أن الجمارك تؤدي دوراً محورياً ومعقداً يتخطى مجرد تحصيل الرسوم عند الحدود. من خلال التنظيم والمراقبة، تساهم الجمارك في تسهيل التجارة الدولية الحرة والعادلة، بينما تضمن أيضاً حماية الاقتصادات المحلية، البيئة، والصحة العامة. الجمارك لها دور فعال في مكافحة التجارة غير الشرعية وضمان تطبيق القوانين والمعايير الدولية.

مع تزايد العولمة والتجارة الإلكترونية، واجهت الجمارك تحديات جديدة وفرصاً لاتباع آليات عمل أكثر كفاءة وشفافية. التطورات التكنولوجية مثل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، والتتبع الجغرافي قدمت أدوات قيمة لتحسين إجراءات الجمارك وتعزيز الأمان والسرعة في نقل البضائع عبر الحدود.

لضمان استمرار فعالية الجمارك في سياق الاقتصاد العالمي المتغير، يجب على الاطراف المعنية التكيف مع المستجدات التكنولوجية والتنظيمية. التعاون الدولي والتنسيق بين المنظمات الجمركية الوطنية والدولية أساسي لمواجهة التحديات المعقدة للتجارة العابرة للحدود وضمان التدفق السلس والفعال للبضائع حول العالم.

تسعى الجمارك والتجارة الدولية نحو تحقيق التوازن بين تيسير التجارة وضمان الامتثال للقوانين والمعايير الدولية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:
طبيعة التحريفة الجمركية، والتصاريح غير الجمركية
وأسباب فرضها

تمهيد: تعتبر سياسة التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية، ولهذا فقد حظيت بأهمية خاصة في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة، وذلك لإمكانية قياسها وتقديرها، واعتبارها من الوسائل الحمائية الأقل ضررا.

ويثبت الواقع العملي أن بعض الحكومات قد قامت بتنفيذ مجموعة من الاجراءات الحمائية الجمركية وغير الجمركية، والتي تستهدف توفير حماية لأسواقها المحلية ومنتجيها، حيث قامت العديد من بلدان العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى بالتوسع في تطبيق إجراءات مكافحة الاغراق كإحدى سياسات الحد من تدفق السلع الداخلة لأسواقها ، ولم يقتصر الأمر عن هذا الحد(سياسات الاغراق) وإنما تخطاها كثيرا ليصل إلى ما يعرف بالعوائق الفنية والتي أصبحت الآن تمثل التهديد الرئيسي لصادرات العديد من دول العالم النامية خاصة في ظل الاستخدام المتزايد والمتسارع لمثل هذه العوائق من قبل العديد من الدول المتقدمة.

وتتمثل السياسة الجمركية (سياسة التعريفة الجمركية) في الحقوق والرسوم المطبقة على صادرات وواردات بلد ما خلال فترة معينة وتختلف معدلاتها حسب نوع السلع، وتهدف السياسة الجمركية وغير الجمركية لتحقيق غرضين: غرض مالي، غرض حمائي.

الغرض المالي يتمثل في الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.

أما الغرض الحمائي فيتمثل في حماية صناعة محلية معينة من خلال التأثير على حجم الواردات أو سعرها.

المبحث الأول: عموميات حول التعريفة والرسوم والقيمة لدى الجمارك

بما أن التعريفة الجمركية هي من أهم أدوات السياسة الجمركية الحمائية فسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التعريفة الجمركية وأنواعها وأسباب فرضها وأهدافها والفرق بينها وبين والرسوم والقيمة.

المطلب الأول: التعريفة الجمركية

من الواجب أولاً أن نتعرف على المقصود بالتعريفة الجمركية.

أولاً: مفهوم التعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية هي عبارة عن سلسلة أو قائمة منظمة تنظيما أبجديا تضع لائحة من الجداول تضعها كل دولة وتجمع كل السلع المسموح باستيرادها قانونيا والضرائب الجمركية المرتبطة بها، وهي تعريفة كل أنواع المنتجات تشمل من جهة المعدلات المتعلقة بالحقوق الجمركية، ومن جهة أخرى معدلات الرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى تنتهي هذه التعريفة بفهرس أبجدي للمنتوجات.[1]

التعريفة الجمركية هي النص الذي يتضمن قوائم السلع التي تفرض عليها الضريبة الجمركية عند استيرادها أو تصديرها، وبالمعدلات الواجب جبايتها عليها، وبالتالي فإن التعريفة الجمركية هي أساس السياسة الجمركية التي تتبعها الدولة في إطار السياسة التجارية لها.[2]

التعريفة الجمركية هي عبارة عن جدول موجز يتضمن أنواع البضائع المصنفة ووحدات وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها.[3]

وقد تطرق المشرع الجزائري إلى تعريف التعريفة الجمركية من خلال أحكام نص المادة6، والمادة6 مكرر، والمادة6مكرر1 من قانون الجمارك، حيث نص على ما يلي:

المادة السادسة: نصت على أن التعريفة الجمركية تشمل جانبين هما:

- البنود المدونة بنودها الفرعية الخاصة بالنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع، قصد تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية، وكذا البنود الفرعية المعدة حسب المقاييس المحددة في هذه المدونة.

---

[1] طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الرّاهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2002_2001، ص ص61 _64

[2] محمدي الحريري، محمد خالد المهاين، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006,ص35

[3] خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، إدارة التلخيص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص134

- نسب الحقوق الجمركية المطبقة على البنود الفرعية.

المادة السادسة مكرر: نصت على انه بغض النظر عن الحقوق والرسوم الأخرى المنصوص عليها بموجب نصوص خاصة، تخضع البضائع المستوردة أو المصدرة حسب الحالة، للحقوق الجمركية الخاصة بها عند الاستيراد أو التصدير والمسجلة في التعريفة الجمركية.

المادة السادسة مكرر واحد: تؤكد من جهتها على أن قانون التعريفة الجمركية يطبق على البضائع المستوردة أو المصدرة عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل، غير أنه يمكن لإدارة الجمارك أن ترخص بإتلاف البضائع الفاسدة أو إعادة تصديرها أو إخضاعها للضريبة حسب حالتها الجديدة ونوعيتها وقيمتها، شريطة ان يطلب منها ذلك قبل تسجيل التصريح. [1]

ثانيا: أنواع التعريفة الجمركية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من التعريفات الجمركية وهي:

1_التعريفة الذاتية: لكل دولة الحق في وضع تعريفة جمركية خاصة بها وفقا لظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أي يمكنها أن تقوم بتعديلها في أي وقت دون الرجوع إلى آراء الدول الأخرى.

2_التعريفة ألاتفاقية: يتم تصنيفها وفقا لنوع الاتفاق (اتفاق ثنائي أو مشترك) وبالنسبة للواردات لا يجوز إلغائها أو تعديلها (عكس التعريفة الذاتية).

3_التعريفة التفاضلية: هذه التعريفة تطبق في حالات خاصة أو غير عادية مثلا، وجود حالة إغراق.....، فهي تسمح للدولة بالتحرك السريع وتسهل التعامل مع مختلف الدول الأخرى.

4_التعريفة المنفردة: وهي تعريفة تطبق على جميع منتجات الدول بدون تمييز بينها ويكون للسلطة العامة في الدولة حق إنشائها، تعديلها، أو إلغائها، و>يتصف هذا النوع بالمساواة في المعاملة، ومن ثم ينذر وجودها عمليا.

5_ التعريفة المزدوجة: ويتحقق هذا النوع بتطبيق الدول لفئتين من الرسوم، تمثل أحدهما تعريفة ذاتية، غالبا تكن مرتفعة ويكون تطبيقها عاما على أي دولة أخرى إلا ما استثنى بنص خاص، أما الأخرى فيكون سعرها منخفض لنشوئها إثر اتفاقيات مع دول أخرى، وتلجأ إليها الدول لتأكيد رخصة حصولها على معاملة عادية

[1] قانون رقم79_07**المتضمن قانون الجمارك**1979/07/21، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/98

لمنتجاتها في الدول المتفقة معها، ويمثل السعر المنخفض الواحد في هذا النوع من التعريفات الحد الأدنى للتسهيلات التي لا يمكن للدولة المانحة النزول عنها.[1]

6_ التعريفة المتعددة: تشمل هذه الأخيرة على عده مستويات من الرسوم، وغالبا ما يكون سعرها مرتفعا، والغرض منه عادة إخضاع المنتجات المختلفة لرسوم معينة كل بحسب الدولة التي ترد منها وفق معاملتها للدولة الفارضة للرسم المتعدد.

ثالثا: مكونات التعريفة الجمركية

هناك ثلاثة عناصر تدخل في تركيب التعريف الجمركية وهي[2]:

1- المدونة: هي عبارة عن قائمه جمركيه تضم مختلف أصناف السلع وتسهل من رقابة مختلف المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ومقسمة حسب البضائع إلى 21 قسم و99 فصل و1,091 بند يشار إلى البنود الرئيسية برمز يتكون من 4 أرقام، أما البنود الفرعية فهي مكونة من8أرقام رئيسية4أرقام المبينة الرئيسية 4 أرقام أخرى

2- الطبيعة القانونية: قواعد عديدة وأساسية وعامة وضعت تحت تصرف مستعملي التعريفة الجمركية حيث تبين الاجراءات المطبقة لترتيب المنتوجات المركبة وكل نص من نصوص التعريفة تتبعه ملاحظة.

3- الحقوق والرسوم الجمركية: من خلال التعريفة تتبين الضرائب المفروضة على كل نوع من البضائع والتي تشمل الحقوق الجمركية والرسوم على القيمة المضافة. تتمثل هذه الضرائب في معدلات ونسب مئوية إضافة إلى مجموعة من القواعد القضائية المطبقة لتحقيق الحقوق والرسوم الناشئة عن مختلف النصوص التشريعية المفروضة على استيراد البضائع.

المطلب الثاني: أسباب فرض التعريفة الجمركية وأهدافها

أولا: أسباب فرض التعريفة الجمركية

غالبا ما يتم فرض التعريفة الجمركية لأسباب مختلفة ومتداخلة نذكر منها[3]:

[1] موسى بودهان، قانون الجمارك، الدار الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر1996.ص 3

[2] زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر1، 1994ص 63

[3] https://www.wikipedia.org

- تواجه المنشآت والعمال صعوبة في مواجهة المنافسة الاجنبية في بعض الحالات، وذلك عندما تكون المنشآت والعمالة الاجنبية أكثر كفاءة. وتحاول المجموعات المتأثرة تقوية التعريفة الجمركية لزيادة أرباح الشركات أو للحفاظ عليها وعلى أجور عالية للعمال.
- صناعات الناشئة لا تستطيع أن تنافس بنجاح (في بعض الحالات) صناعات الراسخة في بلدان أخرى. والتعريفة الجمركية الحمائية يمكن أن تكون درعا يحمي تلك الصناعات الناشئة من المنافسة الاجنبية حتى تصبح المنشآت وعمالها أكثر إنتاجية.
- تستخدم بعض الحكومات التعريفة الجمركية لحماية صناعاتها من أثر دعم الصادرات في البلاد الأخرى أو إغراق الاسواق. ودعم الصادرات هو مبالغ تقدمها الحكومة كمساعدة للصناعات المصدرة، ومثل هذه المبالغ المدفوعة تهدف لمساعدة الصناعات في الاسواق الاجنبية عن طريق بيع سلعة بأسعار أقل خارج البلاد. أما إغراق الاسواق فينطوي على بيع السلع بأسعار تقل عن التكلفة، وذلك لإخراج المنافسين من الاسواق المستوردة، ومثال ذلك أن جهاز المذياع في بلد ما يمكن أن يباع رخيصا في بلد آخر، لدرجة أن مصانع أجهزة المذياع في بلد المستورد لا تستطيع أن تنافس بطريقة ناجحة، فينتج عن ذلك أن تلك المنشآت قد تضطر لإنهاء أعمالها، وتصبح الدولة المستوردة معتمدة آنذاك على الصناعات الاجنبية في أجهزة المذياع التي تحتاج إليها، وعندئذ ترفع المنشآت الاجنبية أسعارها كثيرا فوق مستواها الأساسي. إن دعم صادرات أو إغراق الاسواق قد لا يضر بصناعات البلد المستورد في بعض الحالات، وفي مثل تلك الحالات، إذا لم تفرض تعريفة جمركية، فإن المستهلك قد يستفيد من الأسعار المنخفضة التي تنجم عن مثل هذه الممارسات التجارية.
- تنظيم التجارة الخارجية.
- زيادة الإيرادات الحكومة المحلية.
- معاقبة الدولة ما بالتضييق على حركة الاستيراد منها عن طريق فرض رسوم جمركية أعلى على منتجاتها، وهذا هو حال الحرب التجارية القائمة حاليا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ثانيا: أهداف التعريفة الجمركية

إن الغاية من وضع التعريفة الجمركية يكمن في تلخيص مجموعة من الأهداف وهي كالتالي[1]:

1- هدف المردودية الجبائية: تساهم التعريفة الجمركية في عمليه التنمية الاقتصادية من خلال الضرائب الجمركية هذه الأخيرة التي تفرض توازن تجاري بتخفيض الواردات، وتشجيع الصادرات، دون إهمال دورها الاقتصادي

[1] زايد مراد.المرجع السابق.ص 283

والمالي الذي يؤمن الموارد المالية للخزينة العمومية. إن ارتفاع هذه الضرائب أو انخفاضها يؤثر بشكل مباشر في المردودية الجبائية بالزيادة أو النقصان.

2- هدف تشجيع الاستثمار: تسعى الدولة إلى توسيع المشاريع الاستثمارية من خلال السياسة التعريفية التي تعتمدها والتي تقوم على منح امتيازات اعفائية لبعض المنتجات والقطاعات، إضافة إلى تقديم تقنيات تحفيزية لعمليات الاستثمار في عده مجالات.

3- هدف حماية المنتوج الوطني: المنتوج الوطني ارتأت الدولة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير أهمها الحماية بواسطة الضريبة الجمركية المرتفعة وذلك بفرض مجموعة من الضرائب على البضائع المستوردة لزيادة ثمنها في السوق الداخلية.

المطلب الثالث: الفرق بين التعريفة الجمركية وعناصر الجباية الجمركية

الفرق بين الرسوم والتعريفة والقيمة أمر دقيق للغاية، فهي مصطلحات تشير إلى أنواع من الضرائب التي تفرض من قبل الحكومة على البضائع والخدمات التي يتم استيرادها من دولة إلى أخرى.

فما هو الفرق بين الرسوم والتعريفة والقيمة الجمركية؟

أولا: الفرق بين التعريفة والرسوم الجمركية

1- مفهوم الرسوم الجمركية

هي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجا في حالة الصادرات، والغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية.[1]

2- أنواعها:

يمكن التفريق بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقدير الرسم أو على أساس الهدف من فرض الرسم وهناك الرسوم الاسمية والرسوم الفعالة.

[1] محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص124

1- من حيث كيفية تقدير الرسم: تميز الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار على أساس كيفية تقدير الرسم، فإذا فرضت الرسوم على أساس نسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، سميت رسوما قيمية، أما إذا قدرت بمبلغ معين عن كل نوع من أنواع السلع_ على أساس العدد أو الوزن مثلا_ سميت رسوم النوعية، وبالطبع فإنه يمكن تحويل الرسوم النوعية إلى رسوم قيمية إذا ما عرفت القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة، وقد تفرض التعريفة الجمركية بطريقة مركبة بمعنى يستخدم السعر القيمي أو النسبي إضافة إلى التعريفة النوعية معا1.

2- من حيث الهدف من فرض الرسم: نميز بين الرسوم الجمركية وفق هذا المعيار حسب الهدف من فردي الرسم حيث نجد الرسوم المالية والتي تفرض بالتحقيق إيرادات الخزانة الدولة، والرسوم الحمائية التي تهدف إلى حماية الانتاج الوطني من المنافسة الاجنبية2.

3- الرسوم الاسمية والرسوم الفعالة: عندما تستخدم صناعة محلية منافسة للوالدات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة اسمي مختلف ذلك المفروض على السلعة النهائية فإن معدل التعريفة الإسمي يختلف عن معدل الحماية الفعالة الذي يقيس المعدل الفعلي للحماية الذي يقدمه فعلا معدل التعريفة الإسمي للصناعة المنافسة للواردات ويقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الآتية:

$$f = t - ar / 1 - a$$

حيث أن: f هي معدل الحماية الفعال.

هي معدل التعريفة الجمركية الإسمي على السلع النهائيةt

نسبة قيمة المدخل المستورد إلى قيمة السلعة النهائيةa

معدل التعريفة الجمركية الإسمي على المدخلr

4- الرسم على القيمة المضافةTVA: أدرجه الرسم على القيمة المضافة في قانون الرسوم ورقم الأعمال المنشأ بقانون المالية لسنة 1991 في المادة 65 حيث جاء ليعوض رسمين هما: TUGP (الرسم الوحيد الإجمالي على الانتاج) وTUGPS (الرسم الوحيد الإجمالي لتأدية الخدمات) وهو عبارة عن ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع لفائدة الخزينة العمومية ويتحملها المستهلك

[1] محمود يونس، مرجع سابق، ص124

[2] سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004_2005، ص182

- وتكلف إدارة الجمارك بتحصيل الرسم على القيمة المضافة المستحقة عن الاستيراد والتصدير أو بالعمل على ضمان تحصيله بموجب التشريع المعمول به[1].
- تقدر نسبة الرسم على القيمة المضافة الجمركية ب 9% و19%.

5- الحق الجمركي DD: هو عبارة عن ضريبة جمركية غير مباشرة، ويمكن تعريفه على أنه اقتطاع نقدي أو مالي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات بصفة نهائية دون مقابل معين بغرض تحقيق منفعة عامة ألا وهي حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الدولية حيث يستعمل كوسيلة تحكم في الواردات2.

- ويكون الحق الجمركي مسجلا في التعريفة الجمركية وتقدر معدلات 0%، 5%، 15%، 30%، 60%.
- ويتم حسابه على أساس القيمة لدى الجمارك
- نود التنويه إلى أنه من الممكن استخدام مصطلحي التعريفة والرسوم لإيصال نفس المعنى لكن عموما الفرق بينهما يمكن توضيحه على النحو التالي:

✓ أنه عندما يكون الحديث عن الحكومة والاقتصاد لدولة ما نلاحظ استخدام كلمة التعريفة الجمركية.

✓ أما في حال ذكر نسب الضرائب والمبالغ المالية فهنا نستخدم مصطلح الرسوم الجمركية.

✓ تبرر رسوم ضرائب غير مباشرة تفرضها الحكومة على بعض السلع، الخدمات، والمعاملات التجارية التي يتم استيرادها وتصديرها.

✓ أما التعريفة فهي ضريبة مباشره تفرضها الحكومة على البضائع والخدمات المستوردة والمصدرة.

نستنتج من النقطة السابقة أن الرسوم هي ضرائب غير مباشرة في حين تعتبر التعريفة ضرائب مباشرة.

✓ الرسوم هي كمية المال التي يجب أن يدفعها المصدر أو المستورد لقاء الخدمات والبضائع وذلك وفق ما تحدده التعريفة.

✓ الرسوم هي النفقات التي يجب أن تدفع للحكومة لقاء استيراد وتصدير البضائع وفق ما تحدده التعريفة التي فرضتها الحكومة نفسها.

✓ يساهم كل من التعريفة والرسوم الجمركية في تحقيق الدخل المادي للدولة.

[1] المادة 238من القانون رقم 98_10المتضمن قانون الجمارك، مرجع سابق

[2] CLAUD J, berr et heneri, TREMEAU, **LEdroit douanier,** 2éméeéditionrevaug, Paris ,librarie général de droit des junis prudence, 1981 p 92

- ✓ من هذا المنطلق ستزيد التعريفة من سعر البضائع والخدمات ما سيرفع التكلفة على المستفيد النهائي ألا وهو الزبون.

ثانيا: الفرق بين التعريفة الجمركية والقيمة الجمركية

أما فيما يخص الحديث عن القيمة فيمكن توضيحها على النحو التالي[1]:

_تعتبر القيمة لدى الجمارك عنصر جوهري لتطبيق وفرض الحقوق والرسوم الجمركية على السلعة محل التبادل وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق التعريفة الجمركية وقد عرفت اتفاقيه الجات القيمة لدى الجمارك على أنها القيمة التعاملية أو الثمن المدفوع أو الذي سيدفع فعلا عن البضاعة محل عملية العبور آخذا بعين الاعتبار كل مفاهيم الممارسة التجارية بما فيها العملات ، التخفيضات ، والعلاقات المتميزة بين المتعاملين حيث تقتضي احتساب المصاريف إلى غاية ميناء الدولة المستوردة من نقل شحن تفريغ وتأمين ، وللعمل بهذه التعريفة يجب أن تستند إلى أسس وهي:[2]

1_ أسس عامة:

- يجب أن تكون مبسطة عادلة سهلة التطبيق.
- تكون مفهومة سواء لدى المستورد أو المصدر الجمركي.
- لا يجب أن تعطل أو تعيق أي عملية جمركية.
- يجب أن تضمن المنافسة النزيهة بين المتعاملين.
- على عملية التقسيم أن تقلل من الاجراءات الادارية.
- يجب أن تراعي مستلزمات الممارسات التجارية وما تتطلبه من سرعة وائتمان.

2_ أسس خاصة:

- جاءت بها المنظمة العالمية للتجارةOMCحسب قانون المادة 7من GATTوالمتعلقة بالتقسيم الجمركي والتي توصي ب:
- أن تكون القواعد المحددة للقيم الثابتة وواضحة ومتوفرة كل متعامل يوحد الاطلاع عليها أي تكون موضوعة نشر وإشهار.
- أن تكون القيمة لدى الجمارك فعلية وليست عشوائية.

[1] OMC:guide de l'accord sur l'évolution en douane, 3éme édition,Aout 1996 p 31

[2] قانون الجمارك.المادة 16

- أن تحترم التسلسل في طرق تحديد القيمة إلى غاية المادة التي تسمح بذلك والتي توفر التراضي بين المورد وإدارة الجمارك.
- الاعتماد حسب الإمكانيات على الأوراق والمستندات التجارية وقواعد المحاسبة التحليلية لتكاليف المحاسبة العامة.

المبحث الثاني: التدابير غير الجمركية

في البداية، وجب أن نعرف ماهية التدابير غير الجمركية.

المطلب الأول: ماهية التدابير غير الجمركية

عرفت العقود الأخيرة التوقيع على عدد معتبر من الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف ما أدى إلى وضع القواعد الأساسية لتحديد الاسواق العالمية لتساهم بشكل كبير في تخفيض تاريخي للقيود وإجراءات الحماية الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات ولكن لا يشير انخفاض مستوى الرسوم الجمركية على امتداد تطور النظام التجاري الدولي إلى نهاية سياسات الحماية التجارية ففي الوقت الذي عرف فيه العالم انخفاضا معتبرا في مستوى التعريفات الجمركية على حركة تبادل السلع والبضائع تزايد عدد تزايد عدد وأثر عوامل أخرى أكثر تقييدا للشركات المصدرة والمستوردة على حد سواء وخاصة في البلدان النامية نذكر منها على الخصوص الحواجز أو التدابير غير الجمركية التي أصبحت مخرجا للعديد من البلدان من اجل الالتفاف على قاعدة التبادل الحر ولقد تم تبرير استخدام التدابير غير الجمركية على المبادلات لتعويض انخفاض مستوى التعريفات الجمركية على المستوى العالمي أو لتحقيق أهداف أخرى متعلقة بفشل الاسواق.

أولا: مفهوم التدابير غير الجمركية

يتم التمييز من الناحية التطبيقية بين الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية ويكون تحليل آثار الحواجز الجمركية على المستوى النظري أكثر سهولة لأنها تطبق مباشرة على الواردات لكن الأمر يختلف تماما عندما يتم الحديث عن آثار الحواجز غير الجمركية ولقد أدى تطور المفاوضات التجارية متعددة الاطراف على المستوى الدولي إلى تخفيض في مستوى الحواجز الجمركية ولكن في المقابل ارتفع عدد الحواجز غير الجمركية وأشكالها كأدوات حماية فعالة في التجارة الدولية ويفضل الاقتصاديون استخدام الحواجز الجمركية عن الحواجز غير الجمركية وكذلك الحال بالنسبة إلى العاملين في التجارة وذلك لتمتع التعريفة الجمركية بالشفافية بينما تفتقر هذه الخاصية في الحواجز غير الجمركية وكثيرا ما يصاحب انعدام الشفافية فساد داخلي واحتكاكات تجارية ودبلوماسية بين الدول[1].

ومن أجل تحديد طبيعة هذه الحواجز ومفهومها قدمت الأدبيات العديد من التعاريف المهمة فمثلا يعرفها(2008 SANDREY RETAL) على أن تمثل الاجراءات أو التدابير أو التدخلات الدولة في مجال التجارة الدولية أو الاشتراطات الخاصة أو الاشتراطات الخاصة بالنوعية كلها باستثناء التعريفات الجمركية التي

[1] غنيم أحمد فاروق، تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.ص 6

بإمكانها تشويه أو الحد من تجارة السلع ما بين البلدان[1]. ومن ناحية الآثار التي تمارسها تعرف المنظمة العالمية للتجارة هذه الحواجز غير التعريفية على أنها التدابير التي تستعملها السلطات العامة غير الرسوم الجمركية والتي يمكن أن يكون لها آثار على تجارة السلع وتصحيح اختلالات السوق[2]. بينما يعرفها فريق الشخصيات البارزة المكلف بدراسة القيود غير الجمركية التابع للأونكتاد على أنها عبارة عن تدابير حكومية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية يمكن أن يكون لها أثر اقتصادي في تجارة السلع على الصعيد الدولي من حيث تغيير الكميات المتداولة أو أسعارها أو تغيير الكميات والأسعار في الوقت نفسه[3].

وفي السياق نفسه يؤكد وجود ثلاث مجموعات من الحواجز غير الجمركية تحتوي المجموعة الأولى على الأدوات التي تهدف إلى تقييد أو الحد من حجم الصادرات أو الواردات مثل الحصص أما المجموعة الثانية ستشمل إجراءات دعم الحكومات مثل إعانات الصادرات أو الدعم المالي المباشر أما المجموعة الثالثة والأخيرة فتتضمن مجموعة من المعايير والقوانين أو التنظيمات التي تخص الصحة البشرية والحيوانية ونوعية الاغذية والتغليف والوسم إلى آخره ، كما درس العلاقة الموجودة ما بين الأسعار وتطبيق الحواجز غير الجمركية وتم تقدير الآثار الكمية لها من خلال الاختلافات ما بين سعر المنتج المستورد وسعر المنتج المصنع على المستوى المحلي، ولذلك عرفها كل من Stern (1979&Deardoff ،Alan)على أنها قيود تجارية تعمل على تشويه التجارة وهي تعدل أسعار أو كميات المنتجات المستوردة كما يعرفهاDeMelo&Carrere، 2009 بأنها التدابير كلها التي تؤدي الى تشويه المبادلات ويوجد تشويه عندما يكون السعر المحلي يختلف عن السعر عند الحدود وحسب الاونيكتاد فانه يوجد أنواع مختلفة من الحواجز غير الجمركية بعضها مرتبط مباشره بالتجارة: حصص ، استيراد ، رسوم إضافية على الواردات ، إجراءات مكافحه الاغراق ، وبعضها الآخر لها ارتباط مع المبادلات حيث أنوضعها حيز التطبيق سيكون مراقبا عند الحدود بين المعايير المتعلقة بالتعبئة والتغليف والمعايير الصحية بينما هناك مجموعة ثالثة من الحواجز غير الجمركية ناتجة عن قرارات السياسة العامة مثلا: الاسواق العامة ، قيود في مجال الاستثمار ، حماية حقوق الملكية الفكرية.

وعلى ضوء ما تمت الإشارة إليه يمكننا أن نقول أن التعريفات غير الجمركية هي بصفة عامة التدابير والاجراءات والتنظيمات التجارية كلها باستثناء التعريفة الجمركية القادرة على الحد من تدفقات التجارة الدولية

---

[1] Sandrey, R., Smit, L., Fundira, T. and Edinger, H. (2008). Non-tariff measures inhibiting South African exports to china and India. Tralac Working Paper No6/2008.

[2] OMC, (2012), « Rapport sur le commerce mondial : commerce et politiques publiques, gros plan sur les mesures non tarifaires au XXIé siecle »., p.38.

[3] الأونكتاد. مجلس التجارة والتنمية، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي، 2012:ص ص 15-16.

وتعديل السعر أو كميات السلع والخدمات المتبادلة وتخفيض الدخل الحقيقي ولقد ظهرت العديد من المحاولات التي تهدف إلى تصنيف القيود غير التعريفية تبعا لطريقه تطبيقها وأهدافها او تأثيرها الاقتصادي وذلك من أجل تسهيل عملية السيطرة عليها وتحليل أثرها في وضعية التجارة الدولية.

ثانيا: أسباب فرض التدابير غير الجمركية

يمكن أن تتولد الحواجز غير جمركية نتيجة للعديد من الأسباب منها:

- عملية حظر الاستيراد أو حصص عامة أو خاصة بمنتجات محددة.
- قواعد منشأ معقدة تميزية.
- متطلبات جودة غير مبررة يفرضها البلد المستورد.
- وجود شروط صحية وشروط الصحة النباتية غير مبررة.
- وجود متطلبات تغليف وعلامة المنتج غير مبررة.
- تحديد أهلية البلد المصدر من قبل البلد المستورد وتحديد أهلية المؤسسة المستوردة من قبل البلد المستورد.
- اشتراط مستندات مبالغ فيها.
- تراخيص الاستيراد وتطبيقاتها المقيدة للتجارة.
- إعانات من الدولة، الإعانات من أجل التصدير.
- تصنيف أو تقييم جمركي غير مناسب للمنتج.
- نظم الاستيراد الموسمية وإجراءات جمركية تقليدية.

ثالثا أنواع الحواجز غير الجمركية:

1- التراخيص: يجوز للبلدان استخدام التراخيص لتقييد السلع المستوردة بأعمال تجارية محددة إذا تم منح الشركة ترخيصا تجاريا فيسمح لها باستيراد البضائع التي قد تكون مقيدة للتجارة في البلاد.

2- الحصص: غالبا ما تصدر البلدان حصصا لاستيراد وتصدير السلع والخدمات وباستخدام نظام الحصص تتفق البلدان على حدود محددة للمنتجات والخدمات المسموح باستيرادها إلى بلد ما وفي معظم الحالات لا توجد قيود على استيراد هذه السلع والخدمات حتى تصل الدولة إلى حصتها والتي يمكن تحديدها لإطار زمني محدد بالإضافة إلى ذلك غالبا ما تستخدم الحصص في اتفاقيات التراخيص التجارية الدولية.

3- الحظر: يحدث الحظر عندما تحضر دولة ما أو عدة دول رسميا تجارة سلع وخدمات محددة مع دولة أخرى وقد تتخذ الحكومات هذا الاجراء لدعم أهدافها السياسية أو الاقتصادية المحددة.

4- العقوبات: تفرض الدول عقوبات على دول أخرى للحد من نشاطها التجاري ويمكن أن تشمل العقوبات زيادة الاجراءات الادارية أو الاجراءات الجمركية والتجارية الإضافية التي تؤدي إلى إبطاء أو الحد من قدرة الدولة على التجارة.

5- قيود التصدير الطوعية: وتستخدم البلدان المصدرة في بعض الأحيان قيود التصدير الطوعية تضع قيود التصدير الطوعية حدودا لعدد السلع والخدمات التي يمكن لبلد ما تصديرها إلى بلدان محددة وتعتمد هذه القيود عادة على التوفر والتحالفات السياسية.

المطلب الثاني: خصائص التعريفات غير الجمركية وسلبياتها وإيجابياتها

أولا: خصائص التعريفات غير الجمركية

نظرا إلى تنوعها تتميز التعريفات غير الجمركية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن التعريفة الجمركية ومن بينها:

- أنها تؤثر في قيم التجارة حيث تخضع للطريقة التي تطبق بها كأن يكون هناك تعسف في استخدامها من طرف الهيئات أو الوكالات المكلفة أو أن تكون مكلفة جدا أو عدم قدرة الدول للامتثال لبعض الاشتراطات أو المعايير بينما قياس أثر التعريفات الجمركية يكون تقديرا كميا واضحا ما يوفر درجة كبيرة من الاطمئنان للمصدرين أو المستوردين وبالتالي تحسين نفاذ السلع إلى الاسواق ومن ثم تحقيق مزيد من فرص تحرير التجارة
- تتغير سلسلة التعريفات غير الجمركية باستمرار وعندما يتم إخضاع تدبير غير جمركي إلى ضوابط وأحكام صارمة يمكن تعويضها بتدبير آخر وتطرح إحلال التدابير العديد من المشكلات ويصعب في حالات كثيرة التمييز بين المبررات التي يمكن أن تكون مشروعة من تطبيق الحواجز غير الجمركية والتي تتمثل في أهداف السياسة العامة والمبررات الحمائية وفي هذا المجال يقترح استعمال معيار الضرورة الذي يسمح للحكومات الوصول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ولكن بطريقة غير مقيدة بشكل كبير للتجارة[1].
- يفرض التطور التجاري الدولي في الوقت نفسه ضرورة تطبيق التدابير غير الجمركية وإعداد قائمة الاولويات بالنسبة الى الدول والأسباب التي تدفع السلطات العامة إلى اللجوء إليها مثل تطور الشبكات العالمية للإنتاج

[1] Aaditya Matoo; Pierre Sauvé. (2003), Domestic regulation and Service Trade Liberalization, World .Trade Review, World Bank and Oxford University Press, p.236

وضرورة محاربة التغييرات المناخية والاهتمامات المتزايدة للمستهلكين في مجال السلامة الصحية للمنتجات والبيئية في الدول الغنية ويكون التركيز هنا حول الدفاع عن مصالح المستهلكين والمجتمع وليس الاهتمام بالجانب الانتاجي فقط.

- الاستعمال الكبير للتعريفات غير الجمركية وتعقدها المتزايد من ناحية وتصميمها وأهدافها من ناحية ثانية يضع العديد من العراقيل أمام ضمان تعاون الدولي فعال ومستقر ما يطرح إشكاليات كثيرة حول التقارب الدولي في هذا المجال وما المعايير الخاصة والتشريعات الداخلية الموافقة وغير الموافقة مع انشغالات الدول في مجال الاستيراد للسلع وتصديرها وحتى الخدمات.
- تطرح التدابير غير الجمركية العديد من الإشكاليات وخاصة ما يتعلق بشفافيتها سواء من ناحية صياغتها أو إدارتها وعلى هذا الأساس فإن التردد المتزايد للحواجز غير الجمركية أن يعزى جزئيا إلى كونها أقل شفافية مقارنة مع الاجراءات على الحدود مثل التعريفات الجمركية ولهذا تكون صعبة من حيث إخضاعها إلى قواعد منضبطة في ظل الاتفاقيات الدولية متعددة الاطراف.
- يتم التعبير عن مستوى التعريفة الجمركية بنسبة مئوية من المبلغ الإجمالي للسلعة قيود سعرية إذا كنا في حالة التعريفات حسب القيمة ولكن بالنسبة إلى التعريفة غير الجمركية فليس هناك مؤشرات عددية أو سعرية واضحة لقياسها.
- توجد للتعريفات جمركية قواعد بيانات كمية تسمح لنا بقياس مستويات الحماية بينما يواجه تحديد أثر الحواجز غير الجمركية وقياسها صعوبات معتبرة بسبب نقص في المعلومات التي تخصها والتي تعقد طرق القياس.
- تنتج العوائق التجارية في كثير من الأحيان عن التدابير غير التعريفية بل تتخطى التدابير التعريفية ما يؤدي إلى تجزئة الاسواق بدرجة كبيرة فعلى من يرغب بالتجارة عبر الحدود أن يخضع إلى الكثير بناء اللوائح الفنية والمعايير الخاصة بالمنتجات بالإضافة إلى الاجراءات الجمركية وتؤدي صعوبة الامتثال إلى الأنظمة والمعايير إلى الحد من التجارة الاقليمية[1].

ثانيا: ايجابيات وسلبيات التعريفات غير الجمركية

1- ايجابيات الحواجز غير الجمركية

[1] مركز التجارة الدولي (2018). تفعيل التكامل الإقليمي: وجهة نظر الشركات حول التدابير غير التعريفية في الدول العربية، جنيف، ص16.

تتمثل المزايا الأساسية للحواجز غير الجمركية في حماية الصناعات المحلية من المنافسة الاجنبية ومن خلال فرض القواعد التنظيمية والمعايير تستطيع الحكومات حماية صناعاتها من الواردات المنخفضة التكلفة وبالتالي دعم الشركات المحلية والحفاظ على الوظائف تساعد الحواجز غير الجمركية المتعلقة بمعايير المنتجات ولوائحها على ضمان تلبية السلع المستوردة لمعايير الجودة والسلامة المحددة يمكن أن يكون ذلك مفيدا للمستهلكين من خلال تقليل مخاطر دخول المنتجات دون المستوى المطلوب أو غير الآمنة إلى السوق من خلال اشتراك معايير تصنيع مناسبة ويتم أيضا تطبيق الحواجز غير الجمركية لحماية مصالح الآمن القومي ويمكن أن تشمل هذه التدابير فرض ضوابط على الصادرات من التكنولوجيات الحساسة أو فرض قيود على الواردات من بعض السلع الاستراتيجية لمنع وقوعها في الأيدي الخطأ يتم استخدامها لمواجهة ممارسة الاغراق حيث يبيع المنتجون الأجانب البضائع في السوق الاجنبية بأسعار أقل من تكلفة الانتاج للاستيلاء على السوق التنافسية.

2- سلبيات الحواجز غير الجمركية:

أحد أهم عيوب الحواجز غير الجمركية هو قدرتها على تشويه التجارة الدولية ومن خلال خلق عوائق أمام الواردات يمكن للحواجز غير الجمركية أن تعطل التدفق الطبيعي مما يؤدي إلى اختلال التوازن التجاري وعدم الكفاءة وتشوهات السوق ومن الواضح أن هذا الأمر مقصود لأن الحواجز غير الجمركية غالبا ما تحد من تنوع السلع المتاحة للمستهلكين ومع ذلك فإن هذا يؤثر على المستهلكين الذين لديهم خيارات أقل وقد يحرمون من الوصول إلى منتجات يحتمل أن تكون أفضل أو بأسعار معقولة قد يكون الامتثال للحوادث غير الجمركية مكلفا لكل من المنتجين والمستهلكين وقد يحتاج المصنعون إلى إجراء تعديلات على عمليات الإنتاج الخاصة بهم للوفاء بمعايير محددة في حين قد يتكبد المستوردون نفقات إضافية تتعلق بالوثائق وعمليات التفتيش وفحوصات الامتثال ومقارنة بالتعريفات الجمركية غالبا ما تكون الحواجز غير جمركية معقدة ولها آثار غير مؤكدة في بعض الأحيان. وفي بعض الحالات يمكن أن تؤدي الحواجز غير الجمركية الى التمييز ضد السلع الاجنبية لصالح المنتجات المحلية مما ينتهك مبادئ عدم التمييز والتجارة العادلة المنصوص عليها في اتفاقيات التجارة الدولية إضافة إلى ذلك يمكن للحواجز غير الجمركية التقييدية بشكل مفرط أن تعيق النمو الاقتصادي من خلال الحد من الوصول إلى الأسواق العالمية وخلق المنافسة وعلى الصعيد العالمي يمكن أن يؤدي هذا إلى إبطاء الابتكار والانتاجية قد تعمل الحواجز غير الجمركية على تشجيع الانشطة التي لا تشجع على التخصيص الأفضل للموارد وعندما تعمل الحواجز غير جمركية على حماية الصناعات المحلية غير الفعالة فقد يحدث سوء تخصيص الموارد وقد يتم توجيه رأس المال والعمالة نحو الصناعات التي قد لا تكون قادرة على المنافسة عالميا دون خيوط تجارية مما يفرض ضغطا شاملا على الكفاءة على الاقتصاد العالمي.

- **الايجابيات:**

- حماية الصناعات المحلية.
- يضمن جودة المنتج وسلامته.
- تحافظ على الأمن القومي.
- يمنع إغراق المنتجات من بلدان أخرى.

- **السلبيات:**

- تشوه التجارة الدولية مما يؤدي إلى اختلال التوازن التجاري.
- يقيد خيارات المستهلك.

- تكون أكثر تعقيدا وصعوبة في الفهم.
- لا تسفر عن سياسة اقتصادية أكثر كفاءة.

المطلب الثالث: الفرق بين التعريفة الجمركية وغير الجمركية

أولا: أوجه الاختلاف بين التعريفة الجمركية والتعريفة غير الجمركية

تعد كلا من الحواجز الجمركية وغير الجمركية اليتين متميزتين تستخدمهما البلدان لتنظيم التجارة الدولية، فالتعريفات الجمركية هي حواجز نقدية في شكل ضرائب مفروضة على السلع المستوردة أو المصدرة، في حين تشمل الحواجز غير الجمركية مجموعة متنوعة من التدابير غير النقدية، وفي حين تستهدف التعريفات الجمركية منتجات أو صناعات محددة فإن الحواجز غير جمركية يمكن أن يكون لها تأثير أوسع نطاقا وأقل شفافية في كثير من الأحيان على التجارة الدولية. عادة ما تكون التعريفات الجمركية موضوعا للتفاوض في الصفقات التجارية، وتوفر بعض المرونة في تعديل الأسعار، في حين أن الحواجز غير جمركية يمكن أن تكون أكثر صعوبة في القياس الكمي وقد تتطلب تدابير امتثال معقدة، وفي ضوء ذلك تشكل الحواجز غير الجمركية محورا حاسما في مفاوضات التجارة الدولية. وفي كثير من الحالات تؤثر التعريفات الجمركية بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة ويمكن استخدامها بشكل استراتيجي للتأثير على أحجام التجارة وتوليد الإيرادات للحكومات وفي المقابل فإن الحواجز غير الجمركية على الرغم من أنها قد تؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار غالبا ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية مختلفة تتجاوز توليد الإيرادات على سبيل المثال يمكن وضع حواجز غير جمركية لحماية الصناعات المحلية أو ضمان جودة المنتج وسلامته وقد يحدث أن تكون هناك تأثيرات تسعيرية عرضية كجزء من الحاجز غير الجمركي غالبا ما تتضمن اتفاقيات التجارة مفاوضات بشأن كل من التعريفات الجمركية وغير الجمركية حيث تتطلب خصائصها المميزة مناهج دقيقة لتيسير التجارة وفي بعض السياقات يتم استخدام كليهما جنبا إلى جنب حيث قد يكون من الأسهل التعامل مع أحدهما على أي التعريفات الجمركية على أساس الحواجز غير الجمركية المتفق عليها.

والجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين تعريفات الجمركية وغير جمركية.

جدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين التعريفة الجمركية وغير الجمركية

وجه اختلاف	التعريفات الجمركية	التعريفات غير الجمركية
من حيث التعريف	الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة أو المصدرة	تدابير تقييدية مختلفة غير الضرائب
من حيث الطبيعة	الحاجز النقدي	حاجز غير نقدي
من حيث الغاية	توليد الإيرادات الحكومية	تحقيق أهداف السياسة المختلفة
من حيث الرؤية	شفافة وقابله للقياس الكمي بسهوله	متنوعة وغالبا ما تكون اقل شفافية
من حيث توليد الإيرادات	المصدر المباشر للدخل الحكومي	التأثير غير المباشر على الإيرادات
من حيث التأثير على الأسعار	يؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة	يمكن أن يؤثر بشكل غير مباشر على الأسعار والعروض
من حيث المرونة التجارية	بعض المرونة في تعديل الأسعار	في كثير من الأحيان جامدة وأقل مرونة
من حيث تكاليف الامتثال	من السهل نسبيا حسابها	يمكن أن يكون الامتثال معقدا ومكلفا
من حيث التفاوض في الصفقات التجارية	غالبا ما تخضع للتفاوض في الصفقات التجارية	تخضع للتفاوض ولكن من الصعب تحديدها كميا

المصدر: www.shiksha.com

ثانيا: صعوبات تصنيف التعريفات غير الجمركية وقياسها

يواجه المتخصصون في مجال السياسات التجارية صعوبات كبيرة من الناحيتين النظرية والتطبيقية في تحديد وتحليل طبيعة التعريفات غير الجمركية إضافة إلى مجالها وأثرها في التجارة الدولية لأنها تأخذ أشكالا عده وتتوافق مع مجموعة من الأهداف المختلفة التي تتغير حسب الدول والمنتجات ولذلك فان المصدر الذي يتضمن بشكل جامع وشامل للمعطيات المتعلقة بالتعريفات غير الجمركية تم وضعة من طرف الأونكتاد unctad عام 1994 في إطار البرنامج الذي أطلق عليه تحليل التجارة ونظام المعلوماتTRAINS وهي عبارة عن قاعدة معطيات تسمح بتقييم

الحواجز غير التعريفية على أساس أهدافها وطرق تطبيقها ولقد تم هذا النظام الإحصائي مرات عدة أخرها كان عام 2012 من اجل اقتراح نسخة جديدة من التصنيفات حول الحواجز غير الجمركية كما تظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 02: التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية

التدابير المتعلقة بالواردات	التدابير التقنية	ألف	تدابير الصحة والصحة النباتية
		باء	الحواجز التقنية أمام التجارة
		جيم	الفحص السابق للشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
	التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
		هاء	الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكم في الكميات، وسائر التدابير التقييدية المتخذة بخلاف ما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية أو بالحواجز التقنية أمام التجارة
		واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
		زاي	تدابير التمويل
		حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة
		طاء	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
		ياء	القيود على التوزيع
		كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
		لام	الإعانات وأشكال الدعم الأخرى
		ميم	القيود على المشتريات الحكومية
		نون	الملكية الفكرية
		سين	قواعد المنشأ
التدابير المتعلقة بالتصدير		عين	

مصدر: الاونكتاد 2021

كما لا يزال القياس الكمي للحواجز غير الجمركية وبخاصة أثرها في التجارة الدولية بمثل مهمة عسيرة من وجهة نظر المتخصصين وفي هذا المجال حاولت العديد من الدراسات تحديد أثر التعريفات غير الجمركية على التجارة الدولية من خلال تقييم (AVE) أي مستوى التعريفة الجمركية حسب القيمة التي يكون لها أثر التقييد نفسه على المبادلات مثل إجراءات السياسة التجارية على الرفاهية الاقتصادية ومن أجل تقييم حول أثار الحواجز غير الجمركية هناك طريقتان يتم استعمالهما على مستوى أدبيات التجارة الدولية، الطريقة القياسية وطريقه فوارق السعر فالطريقة القياسية تسمح بتقدير التعريفات غير الجمركية على الأسعار أو الكميات والتدفقات التجارية

بواسطة النماذج القياسية مثل نموذج الجاذبية بينما طريقه فوارق السعر تتمثل أساسا في قياس أثر التعريفات غير الجمركية على الأسعار[1].

[1] CNUCED (2005), Obstacles non tarifaires : Méthodes, classifications, quantifications et incidences sur le développement.

ثالثا: التدابير غير الجمركية كأدوات لتحقيق اهداف السياسة العامة

يمكن لهذه التدابير أن تكون ذات أهداف حماية يطلق عليها تقييدية والحواجز غير الجمركية ذات أهداف حمائية التي يطلق عليها مشروعة ويمكن لهذه القيود أن يكون لها كذلك أهداف مشروعة مثل حماية الصحة وسلامة المستهلك وحماية البيئة وتحقيق أهداف السياسات العامة أو تحقيق مستوى الرفاهية المحلية أيضا كما يمكن أن يكون السبب هو تحقيق أهداف الاقتصاد السياسي للحماية الذي يعكس رد فعل المسئولين السياسيين على جماعات المصالح أو الضغط الخاصة (منتجين ، منظمين، مستهلكين، جمعيات المجتمع المدني ، المنظمات غير الحكومية ، وأحزاب سياسية.....إلخ)، حول القضايا المرتبطة بالصحة والسلامة والبيئة.

المبحث الثالث: الاجراءات المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية

الجمركة أي بضاعة سواء كانت سلعة أو خدمة يجب اتخاذ إجراءات نص عليها القانون الجزائري وذلك بموجب قانون الجمارك الذي يحتوي على مجموعة من القواعد والاجراءات الجمركية التي تنظم تدفق البضائع عبر الحدود، أيضا تنظيم العملية الجمركية، والتفتيش على البضائع، والتعامل مع المخالفات والجرائم المرتكبة في هذا المجال.

المطلب الأول: الاجراءات المتخذة عند تطبيق التعريفة الجمركية

أولا: التصريح المفصل للبضاعة

يعرف التصريح المفصل بأنه الوثيقة المحررة وفقا للإشكال المنصوص عليها قانونيا التي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحريره للبضاعة ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ومقتضيات المراقبة[1]. من خصائصه انه إلزامي ويقدم كتابيا حسب نموذج موحد، كما انه خاضع للمراقبة وغير قابل للمراجعة.

وحسب المادة 78 من قانون الجمارك فان الأشخاص المؤهلين بالتصريح بالبضاعة والتوقيع على التصريح المفصل هم:

صاحب البضاعة المصرح لدى الجمارك اقل البضاعة.

يقسم نموذج التصريح المفصل إلى 69 خانه لكل خانة رمز محدد يمكننا من معرفة كل المعلومات الخاصة بتلك العملية بدقة، يتم الاعتماد على نظام الإعلام الآلي SIGAD لماذا خانات التصريح من طرف المصرح.

بعد إعداد التصريح المفصل يتم إيداعه على مستوى المفتشية الرئيسية للأقسامIPSمع إرفاقه بالوثائق اللازمة من فواتير ورخص وشهادات، كل ملف له وثائق خاصة مرفقه به،

تقوم المصلحة السابقة بقبول التصريح وتسجيله في دفتر خاص، ثم يحول إلى مصلحه المفتشية الرئيسية لمراقبه العمليات التجاريةI.P.C.O.C حتى تتم مراقبه محتواه والقيام بعمليه الفحص على الوثائق ويكون ذلك عن طريق تصفيه التصريحات من طرف المفتش الرئيسي أو ضباط المراقبة والتأكد من عدم وجود نقص في الوثائق.

ثانيا: عملية الفحص والمراقبة:

[1] قانون الجمارك,المادة75,الفقرة2

عند التأكد من صحة الوثائق تتم برمجه عمليه الفحص المادي للبضائع، وذلك بحضور كل من المصرح والمفتش الرئيسي وعون الفحص حسب المادة 95 من قانون الجمارك، وذلك على مستوى مساحات الإيداع المؤقت والمستودعات الجمركية.

حسب المادة 92 من قانون الجمارك فإن أعوان الجمارك يمكنهم تفتيش كل البضائع المصرح بها أو بعضها إذا ما بدا لهم ذلك ضروريا للتأكد من صحة المعلومات الواردة في التصريح بهذه البضائع.

تم التركيز في عمليه الفحص على المعلومات التالية:

- البلد المنشأ.
- دقة الوضعية التعريفية.
- القيمة المصرح بها.
- البضائع (الوزن، الحجم، عدد الطرود.....)
- كما يمكن لمفتش الفحص اخذ عينة من البضائع في حالة وجود ذلك.

عند انتهاء عملية الفحص يحرر المفتش شهادة الفحص على ظهر التصريح وهي عبارة عن تقرير موجز ودقيق وكامل عن المراقبة المنجزة ونتائجها وتثبيت إجراء الفحص بصفة قانونية حيث يقوم مفتش الفحص بتدوين اسمه وتوقيعه وكذلك ختمه الشخصي.

في حاله مطابقة فحص البضائع مع بيانات التصريح يدون المفتش نتائج الفحص على ظهر التصريح ويرخص مباشرة برفع البضاعة.

في حالة تناقض فحص البضائع مع بيانات التصريح يقوم المصرح بدفع غرامة مالية في حالة المخالفة أو المتابعة قضائيا في مجال الجنح.

ثالثا: تصفية الملف وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية

يقوم المصرح في هذه المرحلة بدفع الحقوق والرسوم الجمركية، تتم عملية حساب قيمتها على أساس نسب القيمة لدى الجمارك والقيمة على الخدمات وعلى حسب التعريفة الجمركية الخاصة بكل بضاعة.

" القيمة لدى الجمارك =مبلغ الفاتورة بعد تحويله إلى الدينار+ تكاليف النقل والتامين بالدينار+ مصاريف أخرى بالدينار"

يكون التحويل إلى الدينار على أساس معدل سعر الصرف الرسمي الساري عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل[1].

تتم العملية بتوجه المصرح إلى مصلحة القابضة ويقوم بتخليص الحقوق والرسوم الواجبة الاداء ويستلم مقابلها إيصال بالدفع وبالتالي يستطيع رفع البضاعة بعد إظهار سند الدفع أمام أعوان الفرق التجارية والتي تقوم بمراقبة البضاعة، الذين يقومون بدورهم بتسليمه سند الخروج الذي يتضمن كل المعلومات الضرورية الخاصة بالبضاعة وبوسيلة النقل التي تحملها وتوقيع الفرق التجارية.

المطلب الثاني: علاقة التدابير غير التعريفية بتسهيل التجارة

إدراكا للأهمية المتزايدة لإزالة التدابير غير التعريفية التي تعترض نمو التجارة الخارجية أصبح موضوع تسهيل التجارة يحظى باهتمام متزايد في عدة محافل دولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في البلدان الاقتصادية والمنظمة الجمركية العالمية لما له من أهمية في إزالة تلك القيود غير التعريفية ولما يمكن أن يحققه من انسياب في التجارة السلعية بين الدول.

أولا: ماهية تسهيل التجارة

_ مفهوم تسهيل التجارة والهدف منه[2]: يشار إلى تسهيل التجارة على أنه التبسيط والتناسق للإجراءات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمعايير الدولية والحصول على بيانات موثوق بها في هذا المجال ويشير مجلس التجارة في السويد إلى أن تسهيل التجارة يشمل تبسيط كافة الاجراءات والجوانب الادارية المتعلقة بالتجارة مثل إدارة الجمارك والنظم الفنية والمعايير وكل ما يتعلق بتدفق المعلومات وبانتقال السلعة من البائع إلى المشتري واستكمال المدفوعات كما تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى أن تسهيل التجارة يشمل الخطوات كلها التي يمكن اتخاذها لتسهيل تدفق التجارة الدولية وإن عبارة تسهيل التجارة تستعمل على نطاق واسع لتغطي كافة أنواع الحواجز غير التعريفية للتجارة بما في ذلك فحص المنتجات وعوائق انتقال العمالة وتشير النقاشات في منظمة التجارة العالمية الى تسهيل التجارة على أنه تبسيط وتنسيق لإجراءات التجارة الدولية التي تشمل كافة الانشطة والتطبيقات المتعلقة بجمع وتقديم وانتقال البيانات والمستندات المطلوبة لنقل أو تحريك السلع موضوع التجارة الدولية. والهدف من تسهيل التجارة الدولية واضح هو تخفيض تكاليف الأعمال لكل طرف من الأطراف المشاركة وذلك بإزالة الأعباء الادارية غير الضرورية التي تصاحب انتقال السلع والخدمات عبر الحدود

[1] قانون الجمارك,المادة 16و16مكرر

[2] حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص ص 141_142

الدولية ولقد أثبتت العديد من الدراسات الحديثة أن زيادة القدرات في تسهيل التجارة تحقق منافع اقتصادية هائلة.

- أثبتت دراسة APEC1998أن المنافع الاقتصادية الناجمة عن تحسين الاجراءات التجارية تفوق تلك الناجمة عن تحرير التجارة ففي حالة منطقة الباسفيك، آسيا تبين أن معدل المنافع من تسهيل التجارة بلغ نسبه 0.26 %من إجمالي الناتج القومي الحقيقي بالمقارنة مع نسبة 0.14% التي تحقق جراء التحليل التجاري تخفيض التعريفات الجمركية.
- دراسة DATCNU2001 بينت أن تخفيض الرسوم والأجور التي يتم تقاضيها نظير خدمات النقل البحري والجوي بنسبه 1% فسيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي في آسيا بمقدار 3.3 بليون دولار.
- دراسة Wilson MannOtsukiK(2004) ، بينت أن تطوير القدرات في العالم في 4مجالات: الموانئ الجوية والبحرية، والجمارك والأنظمة والمرافق الخدمية سيزيد حجم التجارة العالمية بمقدار 377 بليون دولار سنويا.
- دراسة Wilson Lou Broadmon (2004) بينت أن تطوير مقدرات دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى إلى نصف مستوى دول غرب أوروبا سيجلب لها منافع تقدر به 35 بليون دولار سنويا.

ثانيا: الاطراف العاملة في مجال تسهيل التجارة:

يمكننا القول أن الاطراف الرئيسية في تسهيل التجارة هي تلك العاملة في مجال تجارة الخدمات بوجه عام، بالإضافة إلى الإدارات والسلطات الحكومية، فهناك خدمات الاتصالات ، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، التي تشمل البنوك ، وشركات التأمين ، والخدمات المهنية مثل المستشارين القانونيين والفنيين وغيرهم، وخدمات التوزيع وخدمات النقل، وهناك السلطات الحكومية مثل سلطات الجمارك، والسلطات المعنية بالصحة والحجر البيطري، والسلطات المعنية بإصدار التصاريح، وسلطات الموانئ، والمطارات، والإدارات الخاصة بالأمن والسلامة، والقنصليات، وبالطبع هناك المستوردين والمصدرين والمصنعون وممثلو غرف التجارة، ومن الواضح أن وجود شبكة كبيرة من الأطراف العاملة في مجال تسهيل التجارة، يؤدي إلى تعقيدات كبيرة[1].

إذا تسهيل التجارة تشمل كافة البُنى الأساسية المتعلقة بوسائل النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والرسوم الأخرى، والاجراءات المتعلقة بالجمارك ونظم الإفراج عن السلع في الموانئ والمطارات، وتكاليف تلك الاجراءات، واستخراج تراخيص التصدير والاستيراد، ومدى استيفاء المعايير والمقاييس الدولية المتعلقة بجودة السلع وغيرها.

[1] الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية، ص 4

وتجد الإشارة إلى أنه توجد العديد من المنظمات التي تعمل على تسهيل التجارة وهي:

2_1_مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة الدولية والتنمية: أولى البدايات لاهتمام الاونكتاد بموضوع تسهيل التجارة كان عام 1975، عندما أنشأت وحدة متخصصة لتبسيط إجراءات ووثائق التجارة الدولية، عرفت باسم برنامج التسهيلFALPRO، وفي عام 1983 قامت بابتكار نظام محوسب لإدارة الجماركASYCUDA، الذي يغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية من البيان الجمركي إلى إجراءات المرور بالعبور، والذي أصبح يطبق في 80 دولة ومنطقة حول العالم[1]. كما أطلقت مبادرة كفاءة التجارة الهادفة إلى تعزيز التنافسية وتخفيض التكاليف المرتبطة بالتجارة الدولية، خلال الدورة الوزارية الثامنة المنعقدة في كارتهينا، كولومبيا عام 1992، وتبع ذلك عقد ندوة دولية في مدينة كولومبس في أكتوبر 1994، وشارك فيها أكثر من 2000 من صناع القرار من القطاعين العام والخاص في 136 دولة، منهم 80 وزيرا تعهدوا أمام المجتمع الدولي بتطبيق توصيات وارشادات كفاءة التجارة التي تصدر عن الاونكتاد[2]. وكانت أهم بنود الندوة إيجاد حلول للقضايا الاقتصادية على مستوى المؤسسات والمشروعات في مجال التجارة الدولية، وفي هذا السبيل حددت المبادرة 6قطاعات اقتصادية باعتبارها مسؤولة عن تحقيق الكفاءة في التجارة من خلال اتخاذ إجراءات مباشرة وفورية لتحسين المشاركة في التجارة الدولية، وهذه القطاعات هي:

- البنوك والتامين
- المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية
- النقل
- الاتصالات
- الجمارك
- الممارسات التجارية

وقد توصلت الندوة المذكورة إلى عدد من التوصيات والإرشادات يتعين على الحكومات أن تأخذ بها من أجل تطبيقها، وترجمتها إلى سياسات وتصرفات فعالة لتحسين الاداء في القطاعات الستة المذكورة أعلاه، باعتبارها المدخل الطبيعي لتحقيق الكفاءة في التجارة.

[1] http://www.escwa.un.org/divisions/grid/reports pdf.

[2] عمر سالمان، الجمارك بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص 53

2_2_ منظمة الجمارك العالمية : غالبا ما تتمحور مهمتها الرسمية وأنشطتها حول تسهيل التجارة، وهناك في إطار المنظمة عدة اتفاقيات في هذا المجال، مثل اتفاقية كيوتو، الاتفاقية المتعلقة بالنظام المنسق، إعلان اورش للنزاهة الجمركية.

2_3_منظمة التجارة العالمية: اصبح تسهيل التجارة موضوعا للمناقشة في منظمه التجارة العالمية عام 1997 وهو العام الذي تلا عقد المؤتمر الوزاري الاول لمنظمه التجارة العالمية في عام 1996 في سنغافورة ونتجت عنه اربع قضايا سميت قضايا سنغافورة وهي العلاقة بين التجارة والاستثمار والتجارة وسياسه المنافسة وتسهيل التجارة والشفافية في المشتريات الحكومية وقد اوصى المؤتمر الوزاري بضرورة اجراء دراسات استطلاعيه ومناقشات وليس مفاوضات حول القضايا الأربعة، وقد استأنفت المناقشات حول قضايا سنغافورة في فبراير 2002 واستمرت حتى انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمه التجارة الدولية في سبتمبر عام 2003 وبعد مؤتمر كانكون توقفت المفاوضات منظمه التجارة العالمية حتى جاءت مبادرات من مجموعات من الدول تدعو الى العودة الى مائده المفاوضات وطرحت افكار من دول متقدمة تنادي بإهمال ثلاثة من قضايا سنغافورة والابقاء على قضية تسهيل التجارة فقط كما احتوت عدد من اتفاقيات منظمه التجارة العالمية على نصوص تتعلق بتسهيل التجارة وتشمل ما يلي:

أ_ اتفاق بشأن اجراءات تراخيص الاستيراد صمم للتأكد على ان تكون عمليات اداره نظام ترخيص الاستيراد غير تمييزيه وطبيعية ولا تعيق التجارة.

ب_ اتفاق التقييم الجمركي.

ج_ اتفاق بشأن قواعد المنشأ

د_ اتفاق بشأن الحواجز التقنية امام التجارة.

هـ_ الاتفاق الخاص بإجراءات الصحة والصحة النباتية.

و_ اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن.

ح_ اتفاقية الجات1994 التي ورثت عن القات 1947 بعد المواد التي لها علاقة مباشره بتسهيل التجارة وان لم تدرج تحت عنوان تسهيل التجارة وهذه المواد هي[1]:

[1]وليد النزهي، تسهيل التجارة ومسار التفاوض، 2008/09/20،
http://www.escwa.un.org/information/meetings/editor/Download

1. المادة الخامسة: وتأتي تحت عنوان حريه العبور للسلع والسفن ووسائط النقل الاخرى وذلك في إطار العبور على الحدود بين الدول.
2. المادة الثامنة: وتأتي تحت عنوان الرسوم والاجراءات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد.
3. المادة العاشرة: وتأتي تحت عنوان نشر واداره التشريعات التجارية

بالإضافة الى هؤلاء المنظمات توجد هناك منظمات دوليه اخرى تهتم بتسهيل التجارة مثل لجنه الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا التي لالا تزال تبذل جهود كبيره في مجال تسهيل التجارة منذ عام 1960 ومركز التجارة الدولية ولجنه الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي بالإضافة الى لجان الامم المتحدة الاخرى مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا على (الاسكوا) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الايكا) وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الاقتصادي في اسيا والمحيط الهادي(اوبيك)ومنظمه التعاون الاقتصادي والتنمية في اوروبا وغيرها.

ثالثا: التحديات التي تواجه تسهيل التجارة:

تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية منها كثير من المشاكل والتحديات في مجال تسهيل التجارة والتي تشمل على جانب مهم من التدابير غير التعريفية المتعلقة بالإجراءات التنظيمية والادارية والاجراءات الجمركية والتي سيكون لها الأثر البالغ على انسياب السلع والخدمات عبر الحدود الدولية[1].

3_1_ الافتقار إلى تحديث نظم الجمارك: هناك العديد من المشاكل التي تأخذ طابعا مشتركا بين العديد من الادارات الجمركية في العالم النامي والتي تقف عثرة امام التطور والتي تشمل ما يلي:

أ_ أسلوب الكشف على البضائع: تعتمد الادارات الجمركية في العديد من الدول النامية على نظام الكشف العيني على البضائع وما يترتب على ذلك من فتح الصناديق وفك الأربطة واخراج البضائع للكشف النظري والمعاينة هذا في الوقت الذي تعتمد فيه ادارات جمركيه متطورة على استخدام التكنولوجيا الحديثة للكشف على البضائع ويتبين هذا الامر جليا في الكشف على البضائع الواردة داخل الحاويات فان الاسلوب المتبع في بعض الادارات الجمركية في الدول النامية لا يعتمد على اختيار حاويه او اكثر لفتحها والكشف على محتوياتها وانما يعتمد على فتح كل حاويه بمفردها واخذ عينه من كل حاويه للفحص.

ب_ عدم اعطاء الاهتمام الكافي للهياكل التنظيمية في الادارات الجمركية: ان سيادة نظم حكومية معينه في معظم دول العالم النامي في الادارات الجمركية ذاتها تؤدي في النهاية الى اوضاع معقده يجب التخلص منها.

ج_ عدم التفهم الكامل للحاجة الى التنسيق والتعاون بين ادارتي الجمارك والضرائب: ان تطبيق نظم ضريبيه للمبيعات في مختلف الدول العالم يؤدي بالضرورة الى اهميه وضرورة وجود تعاون وتنسيق بين الادارتين.

د_ الفساد الاداري: يمثل هذا الامر احدى العقبات الرئيسية في سبيل التطوير مما ينتج عنه فقد الدولة لنسبه غير قليله من الايرادات وعدم المساواة واعاقه النمو الاقتصادي للدولة.

هـ _غياب دور تكنولوجيا المعلومات: تعاني العديد من المنظمات الجمركية في الدول النامية من قصور شديد وتخلف واضح في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وقد أثر هذا الوضع على اداء الوظيفة الجمركية من مختلفي جوانبها خاصه إذا علمنا ان هناك غياب للعديد من الادوات العلمية والعملية التي تستخدم على نطاق واسع في الوقت الراهن كمدخل لخلق بيئة جمركيه مشجعه للتجارة والاستثمار.

3_2_التأخير في الشحن والإفراج الجمركي :

[1] حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص ص 150_153

يسبب تأخير في الشحن والإفراج الجمركي مشاكل كثيرة، حيث توضح منظمة التجارة العالمية أن كل يوم تأخير في الشحن يضيف 0.5 %إلى تكاليف السلع المتاجر بها، وهذا ما يعادل التكاليف الأخرى 30 مرة تقريبا، كما تؤدي الزيادة في عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي عن الشحنة من خمسة إلى سبعة أيام إلى تخفيض التجارة بنحو 4% ، ويشكل الوقت اللازم لنقل السلاح حاجزا إضافيا للتجارة إذا كان مبالغا فيه، وتؤدي مضاعفة الوقت اللازم للنقل إلى تخفيض في حجم التجارة الدولية بنحو الربع، وتشير إحدى الدراسات إلى أن تكاليف الشحن ترتفع في الدول النامية بنحو 70% عنها في الدول المتقدمة، وهي اعلي ما تكون في إفريقيا، إذ اتصل إلى نحو 12.7% من قيمه الواردات، وتصل في منطقة المحيط الهادي إلى نحو 11.7% .

3_**الإفراط في عدد المستندات الجمركية:** تعد المستندات الجمركية الشق الثاني من عملية التخليص، إلى جانب الاجراءات، فعادة ما يتم اتخاذ خطوات التخليص من واقع / وفي ضوء ما هو مطلوب من مستندات، ولهذا يقال أن الإدارة الجمركية الكفأة والفاعلة هي تلك التي تتسم بالبساطة والسهولة واختصار زمن عملية التخليص، وأن ما ينجم من بطء أو تعقيد بعد ذلك يكون فقط نتاجا لعدم استكمال المصدر أو المستورد، أو صاحب الشأن حسب الأحوال لمتطلبات الإدارة الجمركية من مستندات، أو عدم سلامة ودقة ما هو وارد من بيانات ومعلومات.

وتزداد أهمية المستندات الجمركية في كونها وسيلة السلطات الجمركية للتحقيق من تطبيق القواعد والتنظيمات واللوائح حيال الشحنات التجارية، وضمان أحكام عملية الرقابة الجمركية بالفاعلية المطلوبة. غير أن الملاحظ في بعض الدول النامية هو تفشي ظاهرة كثرة المستندات المطلوب تقديمها لمعرفة التاجر (المصدر آو المستورد) إلى جانب التعسف أحيانا في محتوى هذه المستندات بدرجة تصل إلى حد عرقلة إجراءات التخليص وإلحاق الخسائر بالتاجر، وكذلك بالاقتصاد الوطني.

ضف إلى ذلك أن الإفراط في عدد المستندات باب للفساد يجب اغلاقه، فحتى يحصل التاجر على التوقيعات والأختام يقوم بدفع رشاوى، وقد تنبهت دول كثيرة إلى هذه المشكلة وبدأت في تنفيذ برامج ونظم للمساهمة في مكافحة الفساد مثل نظام" النافذة الواحدة "وتبادل الوثائق والبيانات الكترونيا.

وتحتل المستندات الجمركية المطلوبة لإتمام عملية التخليص والإفراج عن الشحنات أهمية خالصة في الجهود العالمية والاقليمية الرامية إلى تطوير وتحديث الوظيفة الجمركية. بالإضافة إلى هذا توجد بعض التحديات التي يمكن أن تؤثر على تسهيل التجارة، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

تحديات تتعلق التكاليف المرتفعة التي لا توازي الخدمات المقدمة في بعض الموانئ.

_ الافتقار إلى الشفافية التي تتعلق بالبيانات والمعلومات والتشريعات التجارية والسياسية والاجراءات.

_ تحديات تتعلق بالتجارة العابرة.

_ فرض رسوم لا جدول لها وتعدد مسميات الضرائب والرسوم.

_ تحديات تتعلق بشهادة المنشأ.

_ تحديات تتعلق بالأمن وخاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد برز هاجس الأمن باحتمال تهريب الأسلحة ضمن شحنات التجارة، وهذا يعني أنه يجب أن تفتش كل شاحنة أو سفينة أو طائرة بدقة، ما قد يؤدي إلى إضافة تأخير آخر إلى التأخير الناجم عن تعقيد الاجراءات والوثائق.

يمكن أن نستنتج أن المشاكل الرئيسية التي تعاني منها عملية تسهيل التجارة هي:

_ طول زمن إنهاء الاجراءات.

_ ارتفاع كلفة الاجراءات.

_ الممارسات غير القانونية.

إن التجارة الخارجية محرك أساسي للنمو، ويمكنها أن تساعد الدول النامية على التغلب على جزء من المشاكل التي تواجهها المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي والبطالة والفقر، ولذا ينبغي التركيز على تسهيل وانسياب وتدفق التجارة بين الدول والتغلب على التحديات التي تواجهها من حواجز غير تعريفية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل الثاني يمكننا القول بان التعريفات الجمركية هي ضرائب تفرضها الحكومات على السلع المستوردة لزياده الايرادات الضريبية او حمايه قطاعاتها وصناعاتها من المنافسة الاجنبية هذه التعريفات تشجع على الصناعة المحلية بشكل غير مباشر وذلك بسبب ارتفاع تكلفه بعض المنتجات المستوردة بالمقارنة مع مثيلاتها من المنتجات في داخل البلد كما تعد اداه شائعه تستخدمها الحكومات لدعم قطاعات معينه والحفاظ على العمالة المحلية اما فيما يتعلق بالتدابير غير الجمركية مثل حظر الاستيراد او تقديم تقييد كمياته فهي تستخدم لتحقيق اهداف اقتصاديه معينه مثل حمايه الصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية هذه التعريفات تستخدم لمنع دخول المنتجات الاجنبية الى السوق المحلي مما يتيح لصناعات البلد فرصه لتنميه نفسها.

الفصل الثالث:
أثر التجريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية
على التجارة الدولية

تمهيد: سنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى أثر التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية على التجارة الدولية، فخلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي أدى بدء الثورة الصناعية في أوروبا إلى تغيير مهم في دور التعريفة الجمركية. فقد زاد إنتاج السلع زيادة كبيرة في الدول الصناعية مثل بلجيكا وبريطانيا، مما نتج عنه أن هذه الدول سعت إلى بيع المزيد من منتجاتها إلى البلدان الأخرى. وفي محاولة لزيادة تجارتها، سعت دول صناعية عديدة لتخفيض تعريفتها الجمركية على شركائها في التجارة، ولكن الدول التي كانت في بداية تصنيعها حاولت أن تُبقي على تعريفتها الجمركية عالية لحماية صناعاتها الناشئة، وازدادت المحاولات لتخفيض التعريفة الجمركية في أوروبا مع تقدُّم التصنيع فيها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وقد حاولت الدول الصناعية الغربية الكبرى زيادة تجارتها عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية التي أقرها التفاوض الدولي، وكان هذا التفاوض طبقًا لاتفاقية تسمى الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (جات). ومنذ أواخر الخمسينيات من هذا القرن تمكنت الدول الأوروبية من إزالة معظم التعريفة الجمركية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي أو اتحاد التجارة الحرة الأوروبي، بينما استمرت دول عديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تفرض تعريفة جمركية عالية لحماية صناعاتها. أما واردات وصادرات الدول الشيوعية فقد كانت تخضع تقليديًا للتخطيط الاقتصادي المركزي، ولذا لم تؤد التعريفة الجمركية دورًا مهمًا فيها. وبعد عام 1980م، بدأت بعض الحكومات الاشتراكية الحد من سيطرتها على اقتصادها. وقد حاولت هذه البلاد أن توسع تجارتها الدولية، ولذا أصبحت تهتم بالحصول على تخفيض في التعريفة الجمركية من الدول الغربية الصناعية، وقد انهارت المجموعة التجارية الاشتراكية بعد وصول حكومات غير اشتراكية إلى سدة الحكم في دول أوروبا الشرقية بدءًا من ثمانينيات القرن العشرين الميلادي وتفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991م، واستمرت الحكومات الجديدة في الاهتمام بالحصول على شروط أفضل للتعريفة الجمركية خاصة من الدول الغربية، وبحلول عام 2002م كانت قد وقعت نحو 143 دولة على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة.

المبحث الأول: أثر التعريفة الجمركية على التجارة الدولية:

تنفيذا لتعليمات السلطات العمومية وفي إطار متابعة عملية تطهير البنود الفرعية تحمل اسم (الأخرى)، قامت إدارة الجمارك بتعديل هيكل التعريفة الجمركية لتغطية بنود فرعية معينة ومصنفة حاليا مع بنود تعريفية غيرها تسمى بـ(الأخرى)"، حسب نفس المصدر.

وتعد هذه التعليمة، التي وقع عليها المدير العام للجمارك الجزائرية، السيد عبد الحفيظ بخوش والتي تم نشرها على موقع المؤسسة، موجهة إلى المدراء الجهويين ورؤساء المصالح الجهوية للرقابة البعدية.

ويترجم هذا التعديل، الذي مس 375 بندا فرعيا تحمل اسم "الأخرى"، من خلال استحداث 295 بندا فرعيا جديدا لتغطية بعض المنتجات على وجه الخصوص وتعديل اسم 329 بندا فرعيا لتحديد أثرهم وكذا حذف 48 بندا فرعيا بعد تقسيمهم.

وتعلم المديرية العامة للجمارك أن الهيكل الجديد للتعريفة الجمركية سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 مارس 2023، مذكرة أن هذا التعديل يمثل تكملة للتعديلات الأخرى التي أجريت وتم تطبيقها منذ 1 سبتمبر 2022.

وتخص هذه التعديلات "الجزء المتعلق بتسمية وترميز المنتجات" و"لا تمس بأي شكل نسب التعريفات والرسوم الواردة في التعريفة الجمركية"، حسب التعليمة.

وتندرج عملية التعديل هذه حسب المديرية في "المرحلة الثانية من مسار اعادة هيكلة التعريفة الجمركية في جزئها المتعلق بترميز وبتسمية السلع، بهدف تخفيف أثر البنود الفرعية المسماة بـ "الأخرى" من خلال تفكيكها وتعديل صيغها او استحداث بنود فرعية وطنية جديدة".

من جهة أخرى، أوضحت المديرية العامة للجمارك أن التعديلات التي طرأت على هيكلة التعريفة الجمركية تم إجراءها "استنادا إلى الاقتراحات التي تقدم بها بعض القطاعات الوزارية المعنية" و"تخص بشكل أساسي البنود التعريفية الفرعية المسماة بـ "الأخرى" التي سجلت حجم استيراد معتبر

سندرس أثر التعريفة الجمركية على الإيرادات الجبائية من خلال النقاط الآتية:

- أثر الحقوق الجمركية الإيرادات الجبائية؛
- أهمية الحماية الجبائية.

المطلب الأول: أثر الحقوق الجمركية على الإيرادات الجبائية:

تساهم الإيرادات الجبائية الجمركية في الجزائر بنسبة 3,8 %من الناتج الداخلي الخام، مع العلم أن الإيرادات العامة للدولة تشكل نسبة 28.5%من الناتج الداخلي الخام (2022)، ومن باب المقارنة تقترب مساهمة الإيرادات الجمركية في(PIB) من مساهمة إيرادات الضرائب على الدخل 3%، لكنها أقل من الضرائب على السلع والخدمات4.5%، وإذ تساهم الإيرادات الجمركية في الجزائر بنسبة 10.2%في الإيرادات العامة للدولة تقدر هذه المساهمة بـ 19%في المغرب، 33%في تونس، 12.1%في مصر و 5%في تركيا.

ونسجل أن الجزائر في وضعية مريحة من باب ضعف اعتمادها على الإيرادات العامة للدولة مقارنة بكثير من الدول النامية غير أن أهمية مساهمة قطاع المحروقات في التجارة الخارجية الجزائرية(97 %) من الصادرات والإيرادات الجبائي(65%) ، والناتج الداخلي الخام(30%) تجعل من الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للصدمات الخارجية (تقلبات أسعار البترول في الاسواق العالمية).

جدول رقم 03: تطور هيكل إيرادات الميزانية (بالنسب المئوية من اجمالي الإيرادات الجبائية)

	2018	2019	2020	2021	*2022
الضريبة على المداخيل والأرباح	44,4	44,5	45,1	43,2	41,4
الضريبة على السلع والخدمات	40,5	39,9	39,8	41,8	44,0
الحقوق الجمركية	12,0	12,7	12,5	12,0	11,4
التسجيل والطوابع	3,3	2,9	2,6	3,0	3,2
إيرادات أخرى غير موزعة	-0,1	-0,04	-0,02	-0,1	-0,02

المصدر: المديرية العامة للخزينة
(*): وضعية مؤقتة

يبين الجدول رقم 03 تطور هيكل إيرادات الميزانية، حيث تعتبر الحقوق الجمركية والتي تندرج عموما ضمن إيرادات الميزانية على وجه الخصوص في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة من سنة 2018إلى غاية سنة 2022.

إن تدعيم المهام الاقتصادية للتعريفة الجمركية الجزائرية لم يحجب دورها التقليدي في مجال التحصيل الجبائي، ولا يزال هدف تحسين المردودية الجبائية للإدارة الجمركية من الاهتمامات ذات الأولوية.

وتبين نتائج تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية والجبائية الأخرى أهمية دورها الجبائي وأهمية مسعى رفع مردودية الإيرادات الجبائية، إذ بين سنة 2018وسنة2019ارتفعت الحقوق الجمركية، حيث حصلت إدارة

الجمارك سنة 2018 ما مقدار324,2مليار دينار لترتفع سنة 2019 إلى 362,1مليارديناار، حيث يعتبر ايراد هام من الإيرادات العادية للدولة.

جدول رقم 04: وضعية عمليات الخزينة العمومية (بملايير الدينارات)

	2018	2019	2020	***2021	****2022
			(بملايير الدينارات)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**6 826,9**	**6 601,6**	**5 640,9**	**6 597,5**	**9 467,3**
إيرادات المحروقات *	2 887,1	2 668,5	1 921,6	2 609,2	5 657,7
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	437,4	0,0	526,9	682,1	2 295,8
صندوق ضبط الإيرادات الصافية					
إيرادات خارج المحروقات	3 939,7	3 933,1	3 719,4	3 981,9	3 809,6
إيرادات جبائيه	2 711,8	2 843,5	2 625,2	2 762,1	2 943,2
الضريبة على المداخيل و الأرباح	1 203,8	1 264,7	1 183,4	1 193,2	1 217,6
الضريبة على السلع و الخدمات	1 097,1	1 134,1	1 044,7	1 155,2	1 295,5
الحقوق الجمركية	324,2	362,1	328,2	331,8	336,9
تسجيلات و طوابع	88,4	83,7	69,3	83,3	93,7
إيرادات أخرى غير موزعة	-1,7	-1,2	-0,4	-1,4	-0,6
إيرادات غير جبائيه	1 228,0	1 089,6	1 094,2	1 219,9	866,4
حاصل أملاك الدولة وأخرى	188,5	203,7	178,4	208,3	261,9
حصص أرباح بنك الجزائر	1 000,0	800,0	800,0	900,4	502,8
مؤسسات عمومية أخرى	39,5	85,9	115,8	111,2	101,7
هبات	0,0	0,0	0,0	6,5	0,0

المصدر: المديرية العامة للخزينة

وخلال الفترة 2019-2022 عرفت نتائج الحقوق الجمركية انخفاضا طفيفاً، ونسجل في نفس الإطار أن اجمالي إيرادات الميزانية والهبات بقيمة العملة المحلية قد شهد ارتفاعاً بسيطاً نتيجة انخفاض النسبة المئوية للاقتطاعات الجبائية عند الاستيراد والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ تخفيض المعدل السقف للحقوق الجمركية من % 60إلى % 45.
- ✓ تخفيض نسبة المعدل المخفض من % 5إلى % 3.
- ✓ إلغاء المعدل المرتفع للرسم على القيمة المضافة % 40ليصبح المعدل الأعلى بنسبة 19% .

في عام 2022 ارتفعت إيرادات الميزانية بنحو 869,8 2مليار دينار مقارنة بعام، 2021 مسجلة ما مجموعه 9 467,3 مليار دينار نهاية عام 2022 مقابل 6597,5 مليار دينار نهاية عام2021، بزيادة قدرها ٪ 43,5تعزى هذه الزيادة في إيرادات الميزانية بشكل رئيسي إلى زيادة الضرائب على المحروقات) بزيادة قدرها 3 048,5 مليار دينار مقارنة بالعام الماضي) نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت في سنة 2022 مقارنة بعام 2021، مسجلة ٪ 34,2في عام 2022 مقابل٪29,9 في سنة 2021.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2022 مقارنة بعام 2021 من ٪18,0 في سنة 2021 إلى ٪ 13,8سنة 2022، أما نسبة الإيرادات خارج المحروقات

إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فقد انخفضت 3,2 نقطة مئوية عام 2022 لتصل إلى معدل 20٪ عام 2022 مقابل 23,2٪ العام السابق.

تحت تأثير ارتفاع أسعار المحروقات، تستمر عائدات المحروقات في النمو بنفس وتيرة العام السابق، حيث ارتفعت من 2 609,2 مليار دينار نهاية عام 2021 إلى 5 657,7 مليار دينار نهاية عام، 2022 أي بزيادة قدرها ٪ 116,8، كما بلغت إيرادات خارج المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية 59,8٪ عام 2022 مقابل 39,5٪ عام 2021

سجل عام 2022 إجمالي الإيرادات خارج المحروقات 3809,6 مليار دينار مقابل 3 981,9 مليار دينار سنة، 2021أي بانخفاض نسبته 4,3٪ مقارنة بعام.2021 وارتفعت حصتها في إجمالي إيرادات الميزانية الكلية من 60,4٪ سنة 2021 إلى 40,2٪ سنة.2022 وتمول 39,4٪ من النفقات الكلية، مقابل 53,5٪ في سنة 2021 وتغطي النفقات الجارية بنسبة 50,3٪ مقابل 72,7٪ في سنة 2021

الرسم البياني رقم 01: هيكل اجمالي إيرادات الميزانية

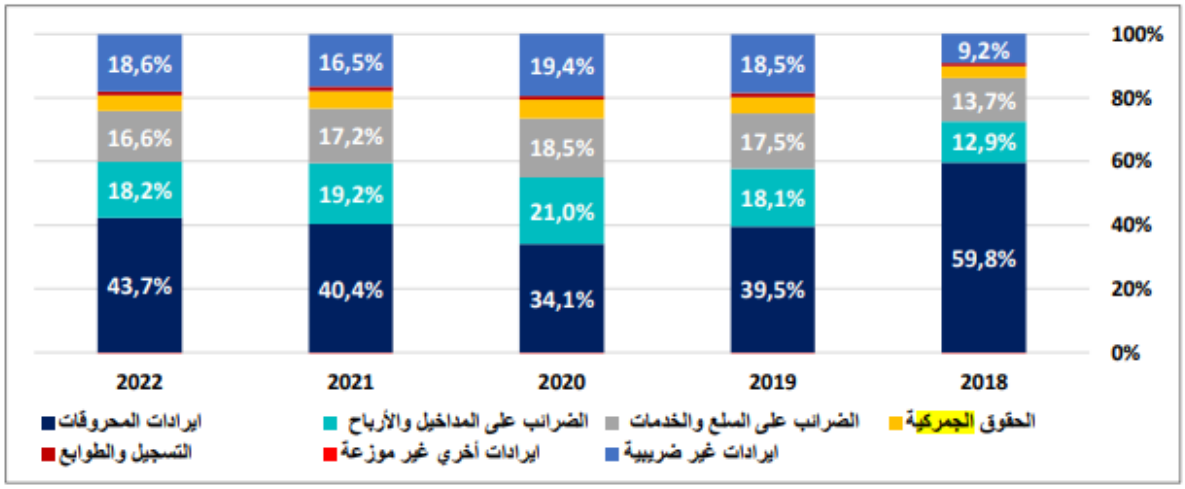

المصدر: المديرية العامة للخزينة

ارتفعت الإيرادات الضريبية التي تمثل 77,3٪ من الإيرادات خارج المحروقات بنسبة 6,6٪ (+ 181,2 مليار دينار) سنة 2022 لتبلغ 2 943,20 مليار دينار عام 2022 مقابل 2 762 مليار دينار عام 2021، وهذا راجع للزيادة في كل مكوناتها. أي البنود "الضرائب على السلع والخدمات" (+140,3 مليار دينار)، "التسجيل والطوابع" (+10,4 مليار دينار) ، "الضرائب على الدخل والأرباح" (+24,5 مليار دينار) " المنتجات الجمركية "(+5,1 مليار دينار) وبند" الإيرادات الأخرى غير الموزعة "(+0,9 مليار دينار). يبيّن تطور هيكل الضريبة على المداخيل والأرباح والضريبة على السلع والخدمات هيمنة حصة الضريبة على الأجور

(IRG)في الضريبة المباشرة من جهة والاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على الواردات في الضريبة غير المباشرة من جهة أخرى.

وجدير بالذكر أن حصة الاقتطاعات والضريبة على القيمة المضافة على المنتجات البترولية ضمن الضريبة غير المباشرة، كانت تمثل ٪20 من الضرائب على السلع والخدمات في 2017، وخلال سنوات ما بعد 2020 لم تتوقف هذه الحصة عن التراجع لتبلغ مستويات شبه معدومة في السنوات الأخيرة.

وبالنسبة للاقتطاعات من المنتجات البترولية) المحروقات)، فقد بلغت 188 مليار دينار عام 2022 مقابل 185 مليار دينار عام 2021 أي بزيادة قدرها 3 مليارات دينار.

بلغت الإيرادات غير الضريبية 866,4 مليار دينار في ديسمبر2022 مقابل 1 219,9 مليار دينار في ديسمبر 2021، وتمثل ٪9,2 من إجمالي الإيرادات الكلي عام 2022مقابل ٪18,5 عام 2021، أي بانخفاض نسبته ٪ 29مقارنة بالعام السابق، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر بمقدار (397,6 مليار دينار ٪44,2)، حيث بلغت 502,8مليار دينار عام 2022 مقابل 900,4 مليار دينار عام 2021.

الرسم البياني رقم 02: مكونات الإيرادات الضريبية بمليارات الدينارات

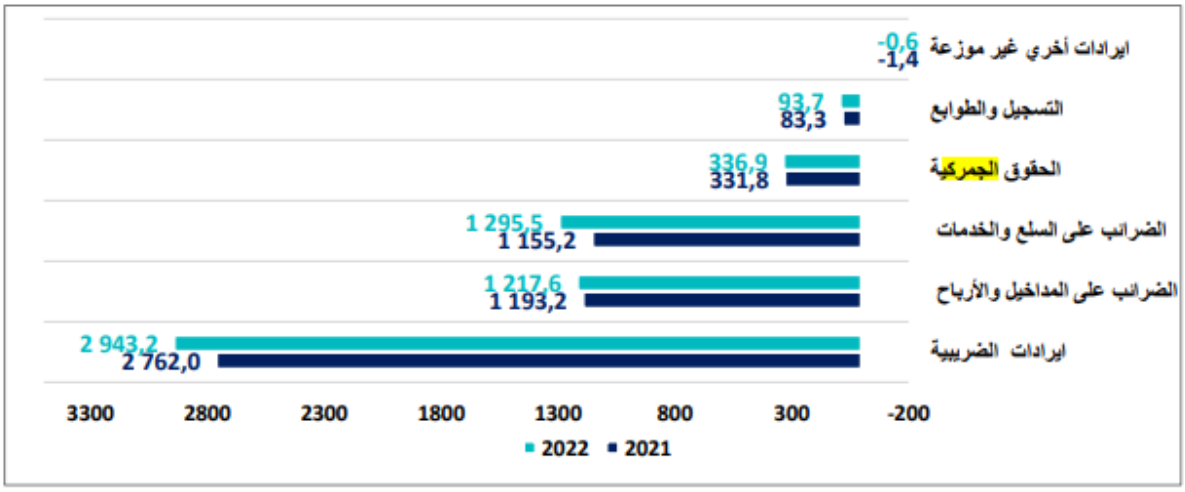

المصدر: المديرية العامة للخزينة

أهمية الحماية الجبائية:

المشرع الجزائري يستخدم بعض الضرائب والرسوم في السياسة المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية ، فقد يستخدمها في دعم الاستثمار ، و قد يستخدمها في دعم سلعة معينة ، أو في عدم دعم سلعة معينة مثل التبغ أو الخمور مثلا ، ولكن سنحاول فيما يلي تحليل كيفية استخدام نوع معين من الضرائب والرسوم

في ترشيد الطاقة، وفي حماية البيئة، كما اتخذ المشرع من أجل ترشيد استهلاك الطاقة استخدم الرسم على المنتجات البترولية، وذلك بزيادة تسعيرته على بيع البنزين الخالي من الرصاص و الغاز اويل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 05: التغيرات الحاصلة في الرسم على المنتجات البترولية لسنتي 2017 و2023

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المواد	دج / هكتلتر 2017 (1)	دج / هكتلتر 2023 (2)	التطور 1/2	
				القيمة (دج)	النسبة %
م. 27.10	البنزين الخالي من الرصاص	900	1.700	800	189
م. 27.10	غاز أويل	400	900	500	225

المصدر: 1- المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017، المادة: 28 مكرر، ص: 18.

2- المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2023، المادة: 28 مكرر، ص: 25.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 05 أن التطور الحاصل في المنتجات البترولية من سنة 2017 إلى سنة 2023 تجاوزت 189% بالنسبة للبنزين الخالي من الرصاص و 225% بالنسبة للغاز اويل، هذا التطور يظهر استراتيجية الدولة في زيادة مصادرها لاستخدامها للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي وفقا لظروف ومتطلبات وأهداف التنمية، كما تستخدم هذه المصادر بما في ذلك باقي المصادر الجبائية (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الرسوم العقارية وغيرها) كأدوات هامة في السياسة المالية، كما تم تدعيم هذه المصادر بإجراءات أخرى كمنح إعفاءات أو تخفيضات معينة، أو دعم قطاعات اقتصادية هامة كالقطاع الفلاحي أو الصناعي أو قطاع الطاقة أو القطاع السياحي ...الخ، وبالتالي فالجباية أداة هامة من أدوات السياسة المالية فمن بين التدابير الهادفة لحماية البيئة حيث تم تعديل تعريفة الرسوم البيئية و ذلك بقصد حماية البيئة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06: تطور التعريفات والتوجيه الميزاني للرسوم البيئية ما بين سنتي 2017 و2023

نوع الرسم	التوجه الميزاني		التعريفة (دج)		التطور	
	2017	2023*	2017	2023*	القيمة (دج)	النسبة %
الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة	100% ص.و.ب.س	50% للدولة 50% ص.و.ب.س	9000 20000	180.000 180.000	171.000 160.000	%2000 %900
الرسم التكميلي على تلوث الهواء الصناعي	75% ص.و.ب.س 25% بلديات	50% ص.و.ب.س 33% للدولة 17% للبلديات	9000 120000 2000	135000 180000 3000	45.000 60.000 1.000	%150 %150 %150
الرسم على الزيوت ومواد التشحيم	50% ص.و.ب.س 50% بلديات	24% ص.و.ب.س 42% للدولة 34% للبلديات	12500	37000	24.500	%296
رسم على عدم تخزين النفايات الصناعية	75% ص.و.ب.س 25% بلديات	38% ص.و.ب.س 46% للدولة 16% للبلديات	10500	30000	19.500	%286
رسم تحفيز على نفايات نشاطات المستشفيات والعيادات	75% ص.و.ب.س 25% بلديات	50% ص.و.ب.س 30% للدولة 20% للبلديات	24000	60000	36.000	%250
الرسم على الأكياس البلاستيكية	100% ص.و.ب.س	27% ص.و.ب.س 73% للدولة	105	200	189.5	%1904
رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات مصدر صناعي	50% ص.و.ب.س 50% بلديات	16% ص.و.ب.س 34% للدولة 34% للبلديات 16% ص.و.م	بحسب حدود القيم	بموجب التنظيم الساري المفعول	/	/

المصدر: - الجريدة الرسمية العدد 81 في 30/12/2019، قانون المالية 2020، المواد: 88-94، ص ص: 34-37

- الصندوق الوطني للبيئة والساحل
- الصندوق الوطني للمياه

– احصائيات 2023 هي نفسها التي تضمنتها المواد 88-94 من قانون المالية 2020 على اعتبار عدم تعديلها خلال قوانين المالية اللاحقة حتى قانون المالية الحالي 2023.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 06 أن التطور الحاصل في الرسوم البيئية من سنة 2017 إلى سنة 2023 تجاوزت 150% كحد أدنى بالنسبة للرسم التكميلي على تلوث الهواء الصناعي وكحد أقصى 2000 % بالنسبة للرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة، كما أن التطور مس كذلك معدلات التخصيص لحوصل الرسوم البيئية فمثلا مخصص الرسم على النشاطات الملوثة والخطيرة التي كانت حواصلها تعود 100% للصندوق الوطني للبيئة والساحل تم تعديلها، حيث أصبحت حواصلها تعود لكل من خزينة الدولة (50%) والصندوق الوطني للبيئة والساحل (50%)، وهكذا بالنسبة لبقية الرسوم البيئية.

هذا التطور والتعديل الظاهرين عند المقارنة بين سنة 2017 وسنة 2023 يظهر كذلك توجه الدولة في زيادة مصادرها لإنجاح سياستها المالية سواء على مستوى الإنفاق أو الإيراد.

المطلب الثاني: أثر الحقوق الجمركية على المستورد والمستهلك:

تخلف الحقوق الجمركية في الدول المتقدمة أثرا حمائيا للإنتاج المحلي، حيث يتم تحديد معدلات الحقوق الجمركية في انطلاقا من الفرق بين الأسعار الخارجية للسلع المستوردة والأسعار المتداولة للسلع ذاتها المنتجة محليا لدرجه الدقة في حساب معدلات الحقوق الجمركية نجد بعض هذه المعدلات تحسب بالأعشار بعد العدد الصحيح، أما في أغلب الدول النامية فيلجا إلى الحقوق الجمركية لتوفير إيرادات لميزانية الدولة، بل تشكل الإيرادات الجمركية في بعض دول جنوب مصدرا جد معتبر أمام غياب الجباية الداخلية بصفه شبة كلية.

سندرس هذا الأثر من خلال النقاط الاتية:

01معدل الاقتطاع الحقيقي واهميه الامتيازات الجبائية الجمركية؛

02 الأثر على استهلاك العائلات.

أولا: معدل الاقتطاع الحقيقي وأهمية الامتيازات الجبائية الجمركية:

لابد من التمييز في إطار دراستنا للمستوى التعريفة الجمركية الجزائرية بين المعدلات النظرية ومتوسطاتها من جهة، والاقتطاعات الحقيقية من جهة أخرى، إذ لابد من إدخال الأهمية النسبية للواردات (المعدل الاسمي المرجح) وأهمية الإعفاءات والامتيازات الجبائية الجمركية أي المعدل الحقيقي.

يتأثر المعدل الحقيقي مقارنة بالمعدل النظري (الاسمي) بأربع حالات:

الإعفاءات المقررة للمنتجات المستوردة من طرف أشخاص طبيعيين (المجاهدين، المعوقين، تغيير الإقامة...) أو هيئات (مؤسسات ذات طابع إداري أو تجاري).

تطبيق معدلات مخفضة (3%) على المنتجات المستوردة الخاضعة في الأصل لمعدلات مرتفعة والتي تدخل في عمليات الاستثمار المستفيدة من الامتيازات الجبائية في إطار ترقية الاستثمارات.

الأنظمة الجمركية التفصيلية (اتفاقية اتحاد المغرب العربي) وغيرها...

كما توجد حالة واحدة يمكن أن ترفع معدل الاقتطاع الحقيقي، وهي حالة المنتجات الخاضعة للقيمة الادارية، والتي تكون أكبر من القيمة الجمركية المصرح بها في عملية التخليص الجمركي.

حيث بلغ معدل الاقتطاع الحقيقي حسب نتائج التجارة الخارجية لسنتي 2021 و2022موزعا على مجموعات المنتجات، حيث نلاحظ بصفة واضحة كيف أن المتوسط الاسمي المرجح (النسب المصرح بها عند الاستيراد) والبالغ 15.55%يختلف بكثير عن معدل الاقتطاع الحقيقي والبالغ 10.51%سنة 2021، وهذا ما يعكس الحجم المعتبر الإعفاءات والامتيازات الجبائية الجمركية 32.37%.

ويختلف حجم هذه الامتيازات من مجموعة إلى أخرى من المنتجات، ويمكن التعرف على ذلك من خلال الفرق بين المعدل المتوسط المرجح والمعدل الحقيقي، وفي هذا الصدد تحتل سلع التجهيز الصناعي والفلاحي المرتبة الأولى، بتسجيل9.08%، 13.7%أي بنسبة إعفاء بلغت 32.09%.

وهذا ما يجعل من السلع الموجهة للآلة الانتاجية تخضع لضغط جبائي جمركي ضعيف جدا نتيجة الامتيازات الجبائية التي يستفيد منها المتعاملون الاقتصاديون في إطار وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (ANDI APSIحاليا)، وكذا الامتيازات المقررة للقطاع البترولي (سلع التجهيز) والإدارات العمومية.

فيما تبقى السلع الاستهلاكية (غذائية وغيرها) خاضعة لنسب مرتفعة مقارنة بسلع التجهيز والتسيير انطلاقا مما تشير إليه المعدلات الاسمية المتوسطة المرجحة، ولا تستفيد من إعفاءات مهمة 8.43%) بالنسبة للمواد الغذائية، و 17.17%بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

وإذا انتقلنا إلى دراسة الامتيازات الجبائية الجمركية حسب قطاعات النشاط سنجد أن القطاعات الصناعية التي تشكل 85%من الواردات الإجمالية (سنة2021) أكبر مستفيد من الامتيازات الجمركية حيث يقدر المعدل الاسمي للحقوق الجمركية المطبقة على القطاعات الصناعية ب28.19% ، وبترجيح هذا المعدل حسب قيمة الواردات الصناعية نحصل على معدل 20.65%، والفرق بين المعدل الاسمي والمعدل المرجح يشير إلى أن وزن

المنتجات الخاضعة لمعدلات مرتفعة ضعيف فيحجم الواردات الصناعية ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع المعدلات الإسمية.

بلغ المعدل المتوسط الحقيقي على واردات القطاعات الصناعية 12.29%، وهو ما يعكس الأثر المعتبر للإعفاءات الجبائية الجمركية إذ يفترض تطبيق نسبة 20.65%على الواردات الصناعية بدون تطبيق الامتيازات الجبائية.

وتتوزع الواردات الصناعية حسب تقسيم القطاعات الصناعية إلى القطاع الفرعي للصناعات الالكترونيك والميكانيك التعدين (industrie sidérurgiquesélectronique mécanique métalliques) اختصارا «ISMME»بنسبة 53%من واردات القطاع الصناعي متبوع بالقطاع الفرعي للصناعات الغذائية (20%) ثم القطاع الفرعي للمنتجات الكيمائية والمطاط والبلاستيك (15%)، وهذه الفروع الثلاث تشكل بدورها 88% من واردات القطاع الصناعي.

أما النسبة المتبقية 12%فهي موزعة على واردات القطاعات الفرعية التالية: مواد البناء 3%، المنتوجات والخياطة 02%، الخشب والورق5%، الجلود والأحذية(1%-) وواردات الصناعات المختلفة(1%) .

ونسجل في هذه القطاعات الفرعية أعلى النسب للمعدلات الاسمية، وهي على التوالي41.56، 37.21%، 30.81%، 45.01%، 33.74% كما لا تخلو منتجات هذه الفروع من امتيازات جبائية جمركية إلا أنها ضعيفة مقارنة بامتيازات المجموعة الأولى، وتمس السلع الوسيطية داخل هذه الفروع.

الصناعات الغذائية: تتشكل واردات منتجات الصناعات الغذائية من 26%من منتجات الحليب ومشتقاته، % 24من المواد الدسمة، 20%من البذور وتعتبر الامتيازات الجبائية جد ضعيفة على هذه المنتجات الاستهلاكية النهائية فيما تفرض معدلات مرتفعة على المنتجات الكمالية ومعدلات ضعيفة على المنتجات الضرورية.

وتتوجه الامتيازات الجبائية في قطاع التعدين والميكانيك أو الالكترونيك إلى التجهيزات ذات الطبيعة المعدنية الميكانيكية أو الإلكترونية وكذا المدخلات الانتاجية والسيارات الصناعية.

تسيطر المنتجات الصيدلانية على واردات قطاع الكيمياء، المطاط، والبلاستيك بنسبة 39%، وهي تكاد تكون معفاة تماما من الحقوق الجمركية (ماعدا الإتاوات الجمركية 2%و(0.4%)، وتستفيد منتجاتها القاعدية من إعفاءات جمركية مهمة.

بلغ مجموع الإعفاءات الجبائية الجمركية لسنة 2021بـ27.819مليار دج بالنسبة لمجموع الواردات الجزائرية وهو ما يمثل نسبة 23.38%من الحقوق الجمركية النظرية وتختلف أهمية هذه الامتيازات حسب طبيعة المنتجات المستوردة والقطاعات المستوردة حيث تتجه الامتيازات إلى سلع التجهيز 58.82%والتسيير 32.09%هذا من ناحية السلع، وإلى القطاع الصناعي 96%، وبالأخص إلى قطاع التعدين والميكانيك والإلكترونيك (ISMME) الذي يستحوذ بدوره على نسبة 77%من الامتيازات الجبائية الجمركية.

ثانيا: الأثر على استهلاك العائلات:

لتقيم هذا الأثر للتعريفة الجمركية وأثرها على استهلاك العائلات تم اعتماد معطيات الاستهلاك لسنة 2022، وفي هذه الدراسة يتبن لنا كيف أن ارتفاع أسعار مختلف السلع المستوردة يؤدي إلى تقليص الاستهلاك بطريقة مباشرة (ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة) أو غير مباشرة جراء ارتفاع كلفة الانتاج للسلع المحلية (ارتفاع أسعار المدخلات وسلع التجهيز الزراعي والصناعي، فعلى مستوى السوق العالمية، تميزت سنة 2022بارتفاع واضح في أسعار المواد الغذائية الرئيسية حيث سجل متوسط المؤشر السنوي لأسعار المنتجات الغذائية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة 143,7نقطة، بزيادة قدرها 14,3 ٪ في سنة واحدة. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار جميع مجموعات المنتجات الغذائية مقارنة بسنة 2021، وهي منتجات الألبان بنسبة 19,5 ٪، والحبوب بنسبة 17,9 ٪، والزيوت النباتية بنسبة 13,9 ٪، واللحوم بنسبة10,3 ٪، والسكر بنسبة 4,7٪.

استمر الاتجاه التصاعدي للأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، مسجلة متوسط تضخم سنوي قدره 15,55 ٪ سنة 2022، مقابل6,56 ٪ سنة 2021، وبالمثل بالنسبة لأسعار المنتجات المحددة إداريا التي عرفت ارتفاعا خلال سنة 2022، مسجلة متوسطا سنويا قدره، 6,07 ٪، مقابل 5,7 ٪ سنة2021، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار المواد الغذائية المحددة إداريا، والتي سجلت زيادة بنسبة11,09 ٪ مقابل تضخم بنسبة 10,05 ٪ سجل في سنة 2021، بعد سنتين متتاليتين من الانكماش بنسبة0,4 ٪ سنة 2020 و0,1 ٪ سنة 2019.

ويعود هذا الارتفاع إلى عوامل عديدة نذكر منها:

- غياب سياسة واضحة اتجاه هذا القطاع الاستراتيجي (الزراعة) من طرف الدولة.
- ارتفاع تكلفة الاستثمار في القطاع الزراعي لعدم كفاية سياسة الدعم وأحيانا غيابها.

- فترة الجفاف التي شهدتها الجزائر منذ بداية العشرية الأخيرة.
- الوضعية الأمنية السيئة التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات وما أدتها إليه من هجرة مزارعي الأرياف إلى المدن والتخلي عن نشاطاتهم.

وبالنظر إلى هيكل استهلاك العائلات فإن منتجات قطاع التعدين والميكانيك والإلكترونيك (ISMME) وقطاع المنتجات الغذائية المصنعة تمثل ثلاثة أرباع حجم استهلاك العائلات (2021)، وبالتالي فإن الحماية الجمركية المفروضة على هذه المنتجات تمثل خسارة للمستهلك، وقدساهم الامتيازات الجبائية في تقليص هذه الخسارة بنسبة 30%بالنسبة لعموم المنتجات المستهلكة و 70%بالنسبة لقطاع (ISMME)، أي أن العائلات استفادت من أسعار منخفضة بتطبيق الإعفاءات مقارنة بتطبيق المعدلات الجمركية بدون امتيازات ونسجل أن المنسوجات ومواد البناء والجلود ومنتجات الصناعات الغذائية هي القطاعات التي تخضع لمستوى أكبر من المعدلات الجمركية والتي بدورها ترفع من أسعار المنتوج عند الاستهلاك في حين تعتبر المعدلات التي يخضع لها قطاع التعدين وقطاع الكيمياء والخشب وقطاع الصناعات المختلفة منخفضة الأثر على الاستهلاك.

المطلب الثالث: أثر التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات

سنتناول في هذا المطلب أثر التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات من خلال تقسيمه إلى ثلاث فروع، حيث سنتناول في الفرع الأول العلاقة بين التعريفة الجمركية وميزان المدفوعات الجزائري، وفي الفرع الثاني سنتطرق لتقييم السياسة التجارية في الجزائر وأهم الانتقادات الموجهة لها، وفي الفرع الثالث واقع أثر التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات.

أولا: العلاقة بين التعريفة الجمركية وميزان المدفوعات الجزائري

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، ولهذا نحاول إبراز مفهومه وهيكله، مؤشراته الاقتصادية التي تعتمد عليها كدولة في بعض قراراتها، حيث ارتفع اجمالي رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير سنة 2022، حيث سجل فائضا قدره 18,47 مليار دولار مقابل عجز قدره 1,48 مليار دولار في سنة 2021، وبعد تسجيل عجز بلغ 4,57 مليار دولار سنة 2021، سجل رصيد الميزان الجاري ورأس المال فائضا قدره 19,30 مليار دولار في 2022، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التحسن في رصيد الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 26,77 مليار دولار في 2022، مقابل 1,23 مليار دولار

في 2021، أي بزيادة قدرها 25,54 مليار دولار، في ظل ارتفاع أسعار النفط والغاز إلى جانب زيادة تاريخية في الصادرات خارج المحروقات، التي بلغت 6 مليار دولار في نهاية 2022، أي بزيادة قدرها ٪30,57 مقارنة بسنة 2021. وبشكل عام، لا يزال الوضع الخارجي العام قويما ارتفاع مستوى احتياطيات النقد الاجنبي، التي ارتفعت من 45,30 مليار دولار نهاية 2021لتصل إلى 60,99 مليار دولار في نهاية 2022، في سياق يشهد انخفاضا للدين الخارجي.

1: التعريفة الجمركية

يمكن القول أن التعريفة الجمركية في الجزائر ومنذ الاستقلال عرفت تطورات كبيرة حيث انتقلت من 17 معدل للتعريفة الجمركية في 1986 نتيجة العجز في الموازنة ومحاولة زيادة إيرادات الدولة، إلى 3معدلات فقط في 2003، وهو ما تسعى له الدولة تماشيا مع الانتقال من السياسة الحمائية التيكانت تنتهجها بعد الاستقلال للحفاظ على القواعد الانتاجية غير المؤهلة للمنافسة إلى التحرير التدريجي ثم التحرير الكامل في 2004، وسعيا منها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لا بد من تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية للانفتاح نحو الخارج.

2: تقييم الحصيلة الجمركية

عرفت الحصيلة الجمركية تطورا ملحوظا خلال الفترة 1990-2012 وذلك مع تخفيض المعدلات الجمركية من 6 معدلات في سنة 1991 إلى 3 معدلات في 2002، وهذا ما خفض من الضغط الجمركي وشجع على الاستثمار وشجع على دخول السوق الجزائرية من خلال جملة من الاتفاقيات البيئية والاقليمية والدولية، يمكن تسجيل ملاحظتين هامتين:

- رصيد الميزان التجاري يتحدد بشكل كبير بالصادرات باعتبار أن تغطية الواردات يتم من خلال إيرادات الصادرات وبالتحديد الجباية البترولية، بالرغم من تأثرها في 2008 بالأزمة المالية العالمية، إلا أن الواردات لم تسجل أي انخفاض جراء الأزمة العالمية نتيجة عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر الأزمة ولكن التأثير كان في تدهور أسعار النفط في السوق العالمي.
- الزيادة المستمرة في الواردات طبيعية باعتبار مسايرتها لتحقيق ارتفاع في الصادرات وبالتالي حفاظا على التوازن الاقتصادي فإن المستهلك الجزائري أصبح يرغب في منتجات جديدة مواكبة للتحسن القدرة الشرائية، ومن جهة أخرى ومقارنة بالتطور الايجابي للإيرادات الجمركية فإنه يوجد تناسق ما بين الواردات والإيرادات الجمركية

يترجم العلاقة الطردية بين هاذين المتغيرين، ما يدل على أن الجزائر تستعمل التعريفة الجمركية في الواردات أكثر منها في الصادرات.

3: سياسة الاستيراد والتصدير

3-1- سياسة الاستيراد

إن الاتحاد الأوروبي وباعتباره من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر في التوريد منذ التسعينات وإلى غاية اليوم، حيث وصلت حجم الواردات من المنطقة إلى 1.793.536.8 مليون دج في 2018 وتعتبر فرنسا المورد الأساسي للجزائر بحجم واردات بلغ 518.702.3 مليون دج وذلك راجع لاعتبارات تاريخية، سياسية وحتى القرب الجغرافي، كما ظهرت في الآونة الاخيرة الصين كشريك للجزائر من خلال توجه الجزائر لتنويع المصادر الاستيرادية لتجنب الازمات الاقتصادية، وباعتبار السلع الصينية اقل تكلفة.

ومن الملفت للانتباه ضعف حجم التبادل بين الجزائر والدول العربية حيث لم يتجاوز 180.000 مليون دج في 2018 في أحسن الاحوال وهو أقل من نصف ما يتم استيراده من فرنسا وحدها.

وعلى اعتبار أن الجزائر تستخدم نظامي حصص ورخص الاستيراد لحماية السلع المنتجة محليا المتمثلة أساسا في الأدوية وبعض السلع الغذائية، كما تلجأ لتوسيع نظام تراخيص الاستيراد في حالة انخفاض في الصادرات وذلك بغية تقليص تكلفة الواردات.

كما يلعب صندوق ضبط الإيرادات دورا تمويليا هاما باعتباره آلية لاستغلال الفوائض النفطية في مواجهة العجز المحتمل للتوازنين الداخلي والخارجي، ولكن في ظل تراجع اسعار النفط فلن يكون لهذا الصندوق أي دور مستقبلا.

جدول رقم 07: تركيبة الواردات حسب فوج المنتجات بملايين الدولارات

	2021		2022		النسبة المئوية للتغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المحروقات	513	٪1,37	581	٪1,50	٪13,35
خارج المحروقات					
المنتجات نصف المصنعة	7 313	٪19,55	9 581	٪24,72	٪31,02
المنتجات الغذائية	8 877	٪23,73	10 369	٪26,75	٪16,81
المواد الأولية	3 401	٪9,09	4 036	٪10,41	٪18,67
التجهيزات الصناعية	9 158	٪24,48	8 321	٪21,47	٪-9,14
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	6 498	٪17,37	5 282	٪13,63	٪-18,71
التجهيزات الفلاحية	247	٪0,66	204	٪0,53	٪-17,49
أخرى	1 398	٪3,74	383	٪0,99	٪-72,60
إجمالي السلع	37 405		38 757		٪3,61

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

فمن خلال الجدول رقم: 05 نلاحظ بالنسبة للواردات السلعية، فبعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2016 - 2020)، سجلت زيادة هذا العام بنحو 3,61 ٪، لترتفع من 37,405 مليار دولار في2021إلى 38,757 مليار دولار في 2022.

تتعلق الزيادة في واردات السلع بشكل رئيسي بمجموعات "المنتجات شبه المصنعة" و" المواد الأولية " و"المواد الغذائية". وفيما يتعلق بمجموعات"السلع الاستهلاكية غير الغذائية" و"المعدات الزراعية" و"المعدات الصناعية"، فقد شهدت انخفاضا في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث تؤثر هذه الزيادة في حجم الواردات بشكل عام على التعريفة الجمركية بشكل ايجابي.

3-2- السياسة التصديرية:

رغم كل السياسات والإعانات التي تبنتها الجزائر لدعم الصادرات خارج المحروقات من خلال إنشا صندوق دعم الصادرات وهيئات تهدف إلى تفعيل وتنمية الصادرات خارج النفط من خلال التكوين ومنح قروض وامتيازات للمؤسسات الموجه نشاطها للتصدير إلا أن الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز 5% من إجمالي الصادرات.

ويمكن تعليل هذا المستوى المنخفض من حجم الصادرات بصفة عامة إلى عدة نقاط أهمها ضعف في الاستراتيجيات التصديرية من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الاستراتيجية قد ادت إلى توجه الاستثمار نحو المؤسسات المصغرة الخدماتية والتخلي عن بقية القطاعات كالفلاحة والسياحة والصناعة.

وفي ظل غياب خبرة وجودة انتاجية في المجال الصناعي فإنه من الصعب الرهان على هذه المنتجات أمام المنافسة التكنولوجية للدول المتقدمة، وبالتالي الصمود أمام مواجهة جودة المنتجات العالمية.

جدول رقم 08: تركيبة الصادرات حسب فوج المنتجات بملايين الدولارات

	2021		2022		النسبة المئوية للتغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
المحروقات	**34 058**	**٪88,15**	**59 549**	**٪90,88**	**٪74,84**
خارج المحروقات	**4 578**	**٪11,85**	**5 977**	**٪9,12**	**٪30,57**
الكهرباء	79	٪1,72	162	٪2,72	٪106,38
المنتجات نصف المصنعة	3 486	٪76,15	5 086	٪85,09	٪45,90
المنتجات الغذائية	575	٪12,56	269	٪4,51	٪-53,15
المواد الأولية	182	٪3,97	263	٪4,40	٪44,53
التجهيزات الصناعية	188	٪4,11	84	٪1,41	٪-55,24
المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	63	٪1,38	111	٪1,85	٪75,57
التجهيزات الفلاحية	1	٪0,02	2	٪0,03	٪84,76
أخرى	4	٪0,09	0	٪0,00	٪-100,00
إجمالي السلع	**38 636**		**65 526**		**٪69,60**

المصدر: مديرية ميزان المدفوعات (بنك الجزائر)

من خلال الجدول رقم: 06 رغم ضآلة حجم صادرات السلع خارج المحروقات وعدم تنوعها إلى حد كبير تماشيا مع النظام الانتاجي، فقد بلغت مستوى قياسيا يقدر ب 5,98 مليار دولار في نهاية عام 2022 بزيادة 30,57 ٪ عن عام 2021، ارتفعت الصادرات من المنتجات شبه المصنعة والتي تمثل 85,1 ٪ من صادرات السلع خارج المحروقات، بنحو 46 ٪ (من 3,486 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 5,086 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022). ضمن هذه المجموعة من المنتجات، كما سجلت صادرات الأسمدة أكبر زيادة (1,124 +مليار دولار) لتصل إلى 3,243 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 2,119 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2021. وسجلت صادرات الحديد والصلب ثاني أكبر زيادة (+ 252 مليون دولار) لترتفع من 351 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021 إلى 603 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022. وبتسجيل ثالث

أكبر زيادة (+ 209ملايين دولار)، بلغت صادرات الإسمنت 424 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2022 مقابل 215 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2021،

ثانيا: تقييم السياسة التجارية في الجزائر وأهم الانتقادات الموجهة لها

مما سبق فالسياسة التجارية المتبعة في الجزائر لم ترقى إلى النتائج المعول عليها، حيث لم يعرف الميزان التجاري تحسنا كبيرا فمازالت المحروقات تسيطر على مجمل الصادرات، في حين عرفت الصادرات انخفاض في السنوات الاخيرة فإن الواردات عرفت ارتفاعا ملحوظا وهو ما سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري في المستقبل.

ومن جانب آخر فأغلب الاتفاقات المبرمة من طرف الجزائر لم تجلب تحسنا للوضع الاقتصادي بينما ساهمت هذه الاتفاقات في خدمة الاطراف الخارجية من خلال الاستفادة من المزايا الجمركية وتحويل الجزائر لسوق ممتازة.

فالجزائر ومن خلال تبنيها اقتصاد السوق تكون بذلك قد خطت خطوة هامة نحو تحرير التجارة وهو سيجعل المنتجات المحلية المحدودة تواجه منافسة غير متعادلة مع السلع الاجنبية وسيؤدي هذا إلى إضعافها والقضاء عليها في ظل غياب آلية حماية وإنعاش لهذه المنتجات وخاصة الموجهة منها للتصدير.

إن التوجه لسياسة التحرير يحتاج إلى اقتصاد تنافسي أو التخصص في الانتاج للاستفادة من مزايا التحرير، وهذا ما ينقص الجزائر، أي لتحرير التجارة وجب مسايرة التبادل الدولي وتنمية المنتجات المحلية وتحقيق توازن لميزان المدفوعات ولكن في ظل التوجه الريعي للجزائر فلا يظهر تأثير السياسة التجارية.

ثالثا: أثر التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات

ارتفع الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، الذي لايزال قريبًا جدًا من ميزان الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي للمعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين، بشكل كبير في عام2022، محققا فائضا قدره 18,47 مليار دولار. مقابل عجز بلغ 1,48 مليار دولار قبل عام تؤثر التعريفة الجمركية في الجزائر على الواردات بشكل خاص، على عكس الصادرات والتي لا تؤدي فيها الاجراءات الجمركية إلى نتائج مرغوبة نتيجة ضعف الانتاج الموجه للتصدير إعفاء شبه كلي للصادرات النفطية من الرسوم الجمركية وبالتالي فيظهر تأثير التعريفة الجمركية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التأثير في الواردات بشكل كبير، وبالتالي فالتعريفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريفة الجمركية مما يشجع على دخول السوق الجزائري.

المبحث الثاني: أثر التدابير غير الجمركية على التجارة الدولية

يواجه المتعاملون في مجال التجارة الدولية في الدول النامية والدول الأقل نموا العديد من المشاكل في مجال الاستيراد والتصدير منها ظهور القيود التقنية التدابير الصحية والصحة النباتية التراخيص والحصص التدابير التي تؤثر على الاسعار اللوائح المالية او اللوائح المتعلقة بأسعار الصرف واخيرا الدعم الممنوح لصادرات السلع المصنعة اضافه الى عدم وجود المعلومات الضرورية حول متطلبات واجراءات الاستيراد في الدول الشريكة مما يجعل هذه العملية جد مكلفه وتشير دراسة قامت بها الاونكتاد في هذا المجال الى ان قرابه ثلاثة ارباع الصادرات العالمية تتأثر بتدبير واحد على الاقل من هذه التدابير غير التعريفية وسنحاول في المبحث في مبحثنا هذا التطرق الى مدى تأثير فرض التدابير غير الجمركية على التجارة الخارجية في الجزائر. وتتنوع التدابير غير التعريفية التي تطبقها الجزائر وتخص القيود الكميه على الاستيراد مما فيها المنع والحصص نظام التراخيص الاستيراد القيمة عند جمارك وقواعد المنشأ وعلى مدار العقود الأخيرة قامت الجزائر بتعديل العديد من السياسات من اجل تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تقليص التعريفات الجمركية في ظل العديد من الاتفاقيات الجهوية مثل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي او في اطار العديد من الاتفاقيات الثنائية ورغم انخفاض نسبة التعريفة الجمركية ارتفعت اشكال اخرى من القيود غير التعريفية بشكل كبير للغاية ولقد صنفت الجزائر في المرتبة الثانية عشره في عام 2018 من مجموع 51 دوله ضمن قائمه الدول التي تعرف عددا من القيود التجارية وتم وضع هذه القائمة من طرف اللجنة الأوروبية في عام 2018 في تقريرها حول قيود التجارة والاستثمار.

المطلب الأول: تأثير التدابير غير الجمركية على واردات الجزائر

أولا: الهيكل التنظيمي السلعي للواردات في الجزائر:

لقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاع مستمرا منذ عام 2000 لغايه 2014 حيث بلغت اقصى حد بقيمه 58.58 مليار دولار امريكي عام 2014 بقيمه 9.17 عام 2000 بعد الانهيار الذي عرفته اسعار النفط على مستوى الاسواق الدولية.

جدول رقم 09: طفره الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 _ 2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.62	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (CAF)	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	16.19	
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	10.86-	5.02-	
معدل التغطية %	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

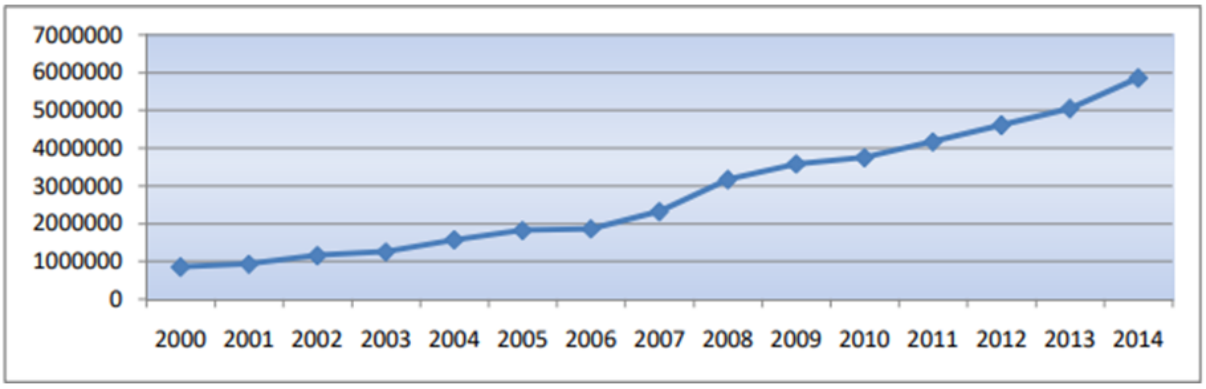

الشكل رقم 01: طفره الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 _ 2014

المصدر: اعتمادا على المعلومات الواردة في الجدول أعلاه

وبعد عام 2014 تبنت السلطات العمومية مجموعه من التدابير غير التعريفية والاصلاحات في مجال السياسات التجارية من اجل التحكم في حجم الواردات مما ادى الى انخفاض الواردات ابتداء من عام 2015 ولقد مس هذا الانخفاض تقريبا كل الاصناف السلعية باستثناء التجهيزات الفلاحية التي عرفت ارتفاعا طفيفا ما بين عامي 2014 و2015 وفي عام 2016 استمر هذا الانخفاض في كل اصناف السلع باستثناء المواد الأولية

التي عرفت ارتفاعا بسيطا ويلاحظ انه في عام 2017 عرفت الواردات تدبدبا في مختلف الاصناف في حين عرفت عام 2018 ارتفاعا في واردات بعض اصناف السلع مقارنه بعام 2017 مثل المواد الغذائية المواد الأولية السلع الاستهلاكية بينما عرفت باقي الاصناف انخفاضا ويمكن تقسيم التركيب السلعي للواردات في الجزائر من خلال عده مجموعات سلعيه رئيسيه تندرج ضمن بنود النظام الدولي المنسق للسلع كما يلي:

جدول رقم 10: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000_ 2018) مليون دولار امريكي

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5863	7813	4954	3800	3587	3597	2678	2740	2395	2415	مواد غذائية
549	594	324	244	212	173	114	145	139	129	الطاقة
1200	1394	1325	843	751	784	689	562	478	428	المواد الأولية
10165	10014	7105	4934	4088	3645	2857	2336	1872	1655	نصف المنتجات
233	174	146	96	160	173	129	148	155	85	تجهيزات فلاحية
15139	13093	8534	8528	8452	7139	4955	4423	3435	3068	تجهيزات صناعية
6145	6397	5243	3011	3107	2797	2112	1655	1466	1396	سلع استهلاكية

39294	**39479**	**27631**	**21456**	**20357**	**18308**	**13534**	**12009**	**9940**	**9173**	المجموع
	2018	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	
	8573	8438	8223	9316	11005	9580	9022	9850	6058	مواد غذائية
	1015	1992	1613	2376	2879	4385	4955	1164	955	الطاقة
	1898	1527	1563	1560	1891	1841	1839	1783	1409	المواد الأولية
	10959	10985	11437	12034	12852	11310	10629	10685	10098	نصف المنتجات
	563	611	503	664	658	508	330	387	341	تجهيزات فلاحية
	13433	13995	15412	17076	18961	16194	13604	16050	15776	تجهيزات صناعية
	9756	8511	8338	8676	10334	11210	9997	7328	5836	سلع استهلاكية
	46197	**46059**	**47089**	**51702**	**58580**	**55028**	**50376**	**47247**	**40473**	المجموع

Source: DGD, Direction Générale de la douane, 2019.

يلاحق من هذا ان التجهيزات الصناعية او المعدات الصناعية احتلت في عام 2018 صداره الواردات حيث استحوذت على ما قيمه 134.33 مليون دولار امريكي من الحجم الاجمالي للواردات حوالي (29%) من اجمالي الواردات تليها المنتجات نصف المصنعة التي تقدر بحوالي 10,959 مليون دولار امريكي ثم تأتي في المرتبة الثالثة المنتجات او السلعة الاستهلاكية بقيمه 9756 مليون دولار امريكي ثم تليها المنتوجات الغذائية بقيمه 8573 مليون دولار امريكي ثم تليها المواد الأولية بقيمه 1898 مليون دولار امريكي وتحتل التجهيزات الفلاحية المرتبة ألاخيرة بقيمه 563 مليون دولار امريكي.

الشكل رقم 02: التوزيع السلعي للواردات الجزائرية (2000_2018)

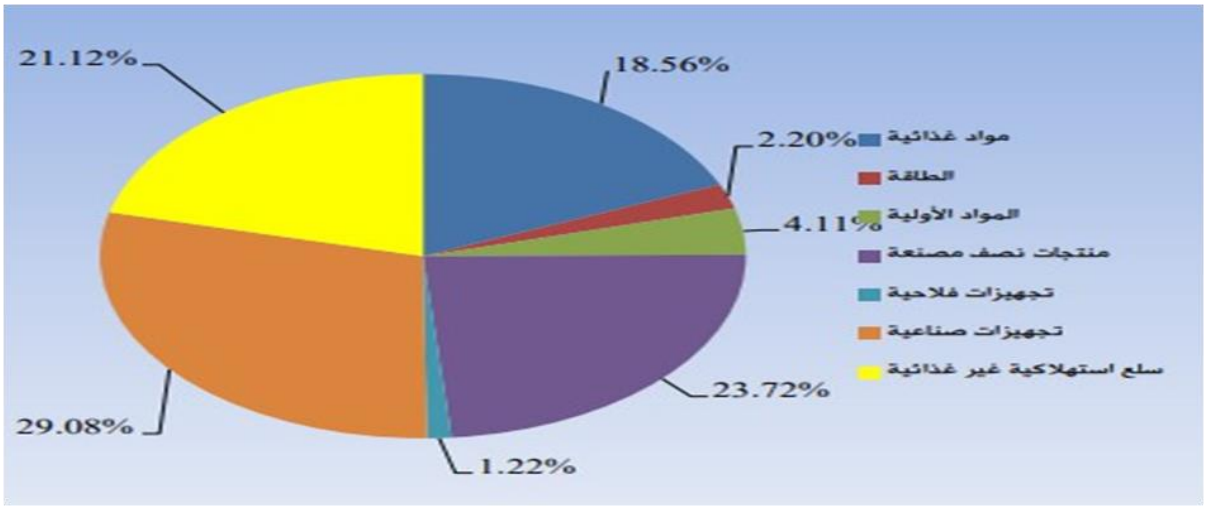

المصدر: اعتمادا على المعلومات الواردة في الجدول اعلاه

اما تطور الواردات من حيث قطاع النشاط يلاحظ من الجدول رقم13 ان قطاع الصناعات الفولاذية والمعدنية احتل الرتبة الاولى في عام 2018 بنسبه50.9% متبوعا بقطاع الكيماويات والمطاط والبلاستيك بنسبه 16.1% اما في الرتبة الثالثة فياتي قطاع الصناعات الغذائية والصبغ والكبريت بنسبه 11.6% متبوعا بقطاع صناعات الاخشاب والفلين والورق والجلود والأحذية بنسبه4.2%

جدول رقم 11: تطور واردات السلع حسب قطاع النشاط(بالمئة)

2018	2017	2016	2015		NSA
8.9	8.3	8.3	9.1	الزراعة والصيد البحري و الصيد	01
0.0	0.0	0.0	0.0	الماء و الطاقة	02
2.3	4.3	3.4	4.6	محروقات	03
0.7	0.4	0.4	0.3	مناجم و محاجر	04
50.9	51.7	52.8	53.1	الصناعات الفولاذية و المعدنية	05
1.4	1.4	1.8	2.0	مواد البناء، السيراميك و الزجاج	07
0.1	0.1	0.1	0.1	المباني و الأشغال العامة	08
16.1	14.3	14.6	13.4	الكيماويات والمطاط والبلاستيك	09
11.6	12.2	10.9	10.3	الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	10
2.4	2.5	2.3	2.0	صناعات النسيج والجوارب والملابس	11
0.5	0.6	0.6	0.5	صناعات الجلود والأحذية	12
4.2	3.3	3.8	3.7	صناعات الأخشاب والفلين والورق والجلود والأحذية	13
1.0	1.0	1.0	0.9	صناعات مختلفة	14
100	**100**	**100**	**100**		المجموع

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات السلعية في الجزائر

يتوزع الشركاء التجاريون للجزائر على عده مجموعات من الدول التي يربطها بالجزائر علاقات اقتصاديه وتجاريه متعددة المستويات حيث يضم ميزان المستوردات الجزائري المئات من الدول العربية والاجنبية التي تتبادل التي تتبادل معها السلع والخدمات بشكل فردي او من خلال بروتوكولات واتفاقات التجارة الحرة ويعرض الجدول رقم 10 توزيع الواردات في الجزائر بحسب الدول المصدرة بملايين الدينار الجزائري، ويمكن قراءته حسب الجدول رقم 11 بالنسب المئوية، حيث يلاحظ ان 45% من واردات الجزائر لعام 2018 وبسبب القرب الجغرافي كان مصدرها الشركاء التقليديين في الاتحاد الأوروبي وعلى اساس هذه الارقام فان الجزائر لا تختلف عن بقيه الدول المتوسطية تليها اسيا بحوالي 25.8% ثم الدول الأوروبية الاخرى بحوالي 9.2% ثم تليها دول امريكا اللاتينية بحوالي 8.2% وحوالي 5% فقط منها مصدرها دول منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى وشكل الدول امريكا الشمالية ما نسبته 4.6% واخيرا شكلت افريقيا نسبه ضعيفة جدا اي حوالي 0.4%

جدول رقم 12: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (مليون دينار جزائري)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
2 466 672.5	2 252 486.5	2 460 200.0	2 559 959.5	2 393 773.5	2 282 239.7	الاتحاد الأوروبي
496 323.1	473 282.3	351 014.7	376 998.3	332 031.4	307 875.6	دول أوروبية أخرى
246 179.6	268 651.7	307 997.0	333 735.7	267 450.5	219 477.6	أمريكا الشمالية
441 256.0	369 006.5	339 854.4	321 428.5	338 480.4	283 865.2	أمريكا اللاتينية
63 932.5	65 647.0	76 708.7	68 256.2	59 441.0	81 675.2	المغرب
223 152.7	170 168.1	210 229.0	193 328.1	157 783.3	191 474.7	الدول العربية
20 445.2	21 612.3	26 824.1	36 997.3	35 767.6	47 321.4	إفريقيا
1 393 677.7	1 425 587.3	1 337 359.1	1 250 925.8	1 093 306.4	924 374.2	أسيا
51 593.5	64 856.1	44 589.8	51 830.2	41 674.3	30 244.7	باقي العالم
5 403 233.0	**5 111 297.6**	**5 1547 776.8**	**5 193 459.7**	**4 719 708.3**	**4 368 548.4**	**المجموع**

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018. p,17.

جدول رقم 13: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية(بالمئة)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
45.7	44.1	47.7	49.3	50.7	52.2	الاتحاد الأوروبي
9.2	9.3	6.8	7.3	7.0	7.0	دول أوروبية أخرى
4.6	5.3	6.0	6.4	5.7	5.0	أمريكا الشمالية
8.2	7.2	6.6	6.2	7.2	6.5	أمريكا اللاتينية
1.2	1.3	1.5	1.3	1.3	1.9	المغرب
4.1	3.3	4.1	3.7	3.3	4.4	الدول العربية
0.4	0.4	0.5	0.7	0.8	1.1	إفريقيا
25.8	27.9	25.9	24.1	23.2	21.2	أسيا
1.0	1.3	0.9	1.0	0.9	0.7	باقي العالم
100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018. p,17.

اما بالنسبة للموردين الرئيسيين فتحتل الصين المرتبة الاولى بنسبة 17.1% تليها فرنسا وايطاليا بنسب على التوالي 10.4% 107.9% من اجمالي الواردات خلال عام 2018 ويعرض جدول رقم 16 توزيع الواردات في الجزائر بحسب الدول المصدرة الأساسية.

جدول رقم 14: حجم الواردات حسب المونون الأساسيون للجزائر (مليون دينار جزائري والنسبة المئوية)

%	2018	الدول	%	2017	الدول	%	2016	الدول	%	2015	الدول
17.1	916 522.9	الصين	18.1	923 051.1	الصين	17.9	920 449.8	الصين	15.9	827 920.1	الصين
10.4	559 246.8	فرنسا	9.3	476 904.8	فرنسا	10.1	522 497.9	فرنسا	10.5	545 187.8	فرنسا
7.9	428 452.6	إيطاليا	8.2	416 701.0	إيطاليا	9.9	508 461.8	إيطاليا	9.4	487 139.4	إيطاليا
7.6	412 699.3	إسبانيا	6.8	347 608.7	إسبانيا	7.6	390 658.3	إسبانيا	7.6	396 695.2	إسبانيا
6.9	371 125.8	ألمانيا	7.0	358 125.8	ألمانيا	6.4	331 420.1	ألمانيا	6.6	344 289.1	ألمانيا
5.0	269 699.0	تركيا	4.4	222 824.2	تركيا	4.1	211 809.0	تركيا	3.9	204 860.5	تركيا
4.1	220 619.6	الأرجنتين	3.3	168 500.2	الأرجنتين	2.8	146 111.8	الأرجنتين	2.5	128 675.6	الأرجنتين
3.6	191 868.0	الولايات المتحدة الأمريكية	3.9	201 688.4	الولايات المتحدة الأمريكية	4.9	251 130.7	الولايات المتحدة الأمريكية	5.3	272 863.8	الولايات المتحدة الأمريكية
2.7	144 566.2	كوريا الجنوبية	3.7	187 510.9	كوريا الجنوبية	2.3	119 506.1	كوريا الجنوبية	2.3	117 626.2	كوريا الجنوبية
2.6	140 185.4	البرازيل	3.0	152 492.0	البرازيل	2.6	132 338.2	البرازيل	2.2	115 524.3	البرازيل

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018. p20-21.

ثالثا: واردات الجزائر حسب الاتفاقيات التجارية

توزعت واردات الجزائر على عدد من الاتفاقيات التجارية التي تمنح العديد من المزايا والاعفاءات الجمركية وازاله القيود الكمية والنوعية وفيما يلي جدول يبين توزيع هذه الواردات حسب الاتفاقيات

جدول رقم 15: توزيع الواردات الجزائرية حسب الاتفاقيات التجارية

الاتفاقية	2016	2017	2018
منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	4.1	3.3	4.1
الشراكة الأوروبية المتوسطية	47.7	44.1	45.7
منطقة التجارة الإفريقية الحرة	0.5	0.4	0.4
المغرب العربي	1.5	1.3	1.2
تونس	0.9	0.7	0.7
الأردن	0.3	0.2	0.2

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018. p20-21.

جدول رقم 16: تطور استيراد السلع حسب الاصناف الاقتصادية الكبرى (مليون دينار جزائري)

التعيين	2015	2016	2017	2018
1-مواد غذائية و مشروبات	**789 238.6**	**779 757.3**	**842 133.1**	**867 284.3**
1-1-مواد أساسية	386 479.4	344 764.4	336 278.7	378 182.3
1-1-1-أساسية خاصة بالصناعة	301 605.4	263 705.5	264 516.7	313 197.6
1-1-2-أساسية خاصة بالاستهلاك	84 874.0	81 058.9	71 762.0	64 984.7
1-2-مواد أدخلت عليها تحويلات	402 759.2	434 992.8	505 854.4	489 102.0
1-2-1-محولة خاصة بالصناعة	182 111.0	217 933.0	273 177.2	265 535.6
1-2-2-محولة خاصة بالاستهلاك	220 648.2	217 059.9	232 677.2	223 566.2
2-تموينات صناعية	**1 669 026.5**	**1 734 306.9**	**1 692 355.7**	**1 879 997.5**
2-1-مواد أساسية	120 256.5	118 514.9	131 817.2	147 260.6
2-2-مواد أدخلت عليها تحويلات	1 548 770.1	1 615 791.9	1 560 538.5	1 732 736.9
3-مازوت و زيوت التشحيم	**238 684.2**	**176 521.7**	**221 034.0**	**125 733.1**
3-1-مواد أساسية	32 450.6	24 096.3	36 460.1	50 450.0
3-2-مواد أدخلت عليها تحويلات	206 233.5	152 425.3	184 573.9	75 283.1
3-2-1-وقود للمحركات	198 955.9	146 254.7	177 964.5	67 356.1
3-2-2-أخرى	7 277.6	6 170.6	6 609.4	7 925.0
4-آلات و مواد تجهيز	**1 283 065.6**	**1 304 621.4**	**1 274 017.7**	**1 261 566.8**
4-1-آلات و مواد تجهيز أخرى	904 774.2	901 951.2	851 744.6	851 799.0
4-2-أجزاء و قطع غيار	378 291.6	402 670.2	422 273.0	409 757.8
5-عتاد النقل	**715 782.5**	**597 887.9**	**570 136.8**	**780 454.5**
5-1-سيارات لنقل الأشخاص	204 667.5	147 946.2	185 716.7	351 955.2
5-2-عتاد آخر للنقل	246 120.5	147 946.2	203 971.4	208 676.8
5-2-1-عتاد نقل خاص بالصناعة	240 645.9	240 075.4	194 272.1	197 751.9
5-2-2-عتاد نقل غير خاص بالصناعة	5 474.5	6 729.9	9 699.3	10 924.9
5-3-أجزاء و قطع غيار	264 994.6	209 866.3	180 448.6	219 822.4
6-مواد صناعية للاستهلاك	**493 830.1**	**556 408.7**	**506 327.7**	**485 826.4**
6-1-دائمة	123 980.9	156 090.2	142 670.2	123 758.6
6-2-نصف دائمة	96 997.1	118 135.8	122 395.7	106 855.0
6-3-غير دائمة	272 852.2	282 182.8	241 261.8	255 212.8
7-مواد مختلفة	**3 831.9**	**5 273.2**	**5 292.7**	**2 380.4**
المجموع	**5 193 459.7**	**5 154 776.8**	**5 111 297.6**	**5 403 233.0**

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018. p22.

يوضح الجدول رقم 16 مستوى تطور الاستيراد حسب الأصناف الاقتصادية الكبرى بملايين الدينارات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي رقم 17 بالنسب المئوية:

جدول رقم 17: تطور استيراد حسب الاصناف الاقتصادية الكبرى (بالمئة)

التعيين	2015	2016	2017	2018
1-مواد غذائية و مشروبات	**15.2**	**15.1**	**16.5**	**16.1**
1-1-مواد أساسية	7.4	6.7	6.6	7.0
1-1-1-أساسية خاصة بالصناعة	5.8	5.1	5.2	5.8
1-1-2-أساسية خاصة بالاستهلاك	1.6	1.6	1.4	1.2
1-2-مواد أدخلت عليها تحويلات	7.8	8.4	9.9	9.1
1-2-1-محولة خاصة بالصناعة	3.5	4.2	5.3	4.9
1-2-2-محولة خاصة بالاستهلاك	4.2	4.2	4.6	4.1
2-قوينات صناعية	**32.1**	**33.6**	**33.1**	**34.8**
2-1-مواد أساسية	2.3	2.3	2.6	2.7
2-2-مواد أدخلت عليها تحويلات	29.8	31.3	30.5	32.1
3-مازوت و زيوت التشحيم	**4.6**	**3.4**	**4.3**	**2.3**
3-1-مواد أساسية	0.6	0.5	0.7	0.9
3-2-مواد أدخلت عليها تحويلات	4.0	3.0	3.6	1.4
3-2-1-وقود للمحركات	3.8	2.8	3.5	1.2
3-2-2-أخرى	0.1	0.1	0.1	0.1
4-آلات و مواد تجهيز	**24.7**	**25.3**	**24.9**	**23.3**
4-1-آلات و مواد تجهيز أخرى	17.4	17.5	16.7	15.8
4-2-أجزاء و قطع غيار	7.3	7.8	8.3	7.6
5-عتاد النقل	**13.8**	**11.6**	**11.2**	**14.4**
5-1-سيارات لنقل الأشخاص	3.9	2.9	3.6	6.5
5-2-عتاد آخر للنقل	4.7	4.7	4.0	3.9
5-2-1-عتاد نقل خاص بالصناعة	4.6	4.5	3.8	3.7
5-2-2-عتاد نقل غير خاص بالصناعة	0.1	0.1	0.2	0.2
5-3-أجزاء و قطع غيار	5.1	4.1	3.5	4.1
6-مواد صناعية للاستهلاك	**9.5**	**10.8**	**9.9**	**9.0**
6-1-دائمة	2.4	3.0	2.8	2.3
6-2-نصف دائمة	1.9	2.3	2.4	2.0
6-3-غير دائمة	5.3	5.5	4.7	4.7
7-مواد مختلفة	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.0**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

Source : ONS, Collections statistiques N° 214/2019, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 a 2018. p23.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 19 تطور ملحوظ لمستوى استيراد بعض الأصناف الاقتصادية، حيث نلمس زيادة خلال سنة 2018 في التموينات الصناعية مقارنة بسنة 2017 وزيادة كذلك في عتاد النقل في حين نسجل انخفاض في المواد الغذائية والمشروبات وكذا المازوت والزيوت والتشحيم وأيضا آلات ومواد التجهيز والمواد الصناعية للاستهلاك.

1_ توزيع التدابير غير التعريفية حسب فئات السلع:

تشير البيانات الخاصة بالجزائر الى ان المنتوجات والألبسة والمواد الكيميائية والخضروات الات واجهزه الكترونيه تتصدر قائمه المنتجات السداسية الارقام الخاضعة لاحد التدابير غير التعريفية او لعده تدابير منها وقائمه التدابير غير التعريفية المطبقة وذلك باحتساب رموز متكررة في النظام المنسق وتشير البيانات ايضا الى ان هذه المجموعات تشكل اكثر من نصف العدد الاجمالي لمجموعات المنتجات الخاضعة لواحد او اكثر من التدابير غير التعريفية والثلثي ذلك العدد الاجمالي في الجزائر ويلي هذه المجموعات مجموعات المنتجات الغذائية والمنتجات الحيوانية اللتان تخضعان بشكل اساسي لتدابير الحواجز التقنية امام التجارة وكذلك تدابير الصحة والصحة الحيوانية.

جدول رقم 18: عدد التدابير غير التعريفية المطبقة حسب فئات السلع

القطاع	نسبة تغطية التدابير غير التعريفية	نسبة تكرار التدابير غير التعريفية*	المنتجات المتضررة من التدابير غير التعريفية–العدد**	حجم التجارة المتأثرة بالتدابير غير التعريفية***	الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية المتأثرة بالتدابير غير التعريفية****
المنسوجات و الألبسة	%100.00	%100.00	715	1.144.988.00	
الخضروات	%100.00	%100.00	311	5.756.528.59	0
منتجات حيوانية	%92.76	%89.42	186	1.850.414.20	
وسائل النقل	%89.36	%76.86	93	5.423.962.20	0.17
مواد كيميائية	%85.79	%85.68	628	4.077.380.77	1.21
الوقود	%83.97	%17.65	6	2.078.185.26	
المعادن	%77.24	%6.17	5	450.850.55	
المنتجات الغذائية	%76.75	%89.89	199	2.452.041.60	
جميع المنتجات المستوردة	%52.90	%53.17	2506	29.378.046.47	0.13
سلع مصنعة متنوعة	%40.07	%29.61	98	591.143.43	0.46
ألات و أجهزة إلكترونية	%36.23	%35.81	275	5.413.823.86	
الخشب	%7.84	%3.64	8	136.670.03	
الحجر و الزجاج	%0.05	%2.79	5	435.78	
البلاستيك و المطاط	%0.02	%2.84	6	514.14	
المعادن	%0.01	%0.19	1	1.107.26	

Source: World Integrated trade solution (WITS) **https://wits.worldbank.org/tariff/non-tariff-measures/en/country/DZA#**

2_اهم التدابير غير التعريفية المطبقة:

تم تصنيف التدابير غير التعريفية الى التدابير التقنية التدابير غير التقنية وتدابير التصدير وتشمل التدابير التقنية على كل من تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية امام التجارة وتشمل التدابير غير التقنية جميع الفصول الاخرى باستثناء التدابير المتعلقة بالتصدير ويأخذ جدول رقم 18 في الاطار في الاعتبار مختلف التدابير غير التعريفية المطبقة على كل رمز من الرموز السداسية الارقام بحيث بحسب تصنيف النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية اي كل مجموعه منتجات ويحتسب المنتج الواحد لأكثر من مره عندما يكون خاضعا لعده تدابير غير تاريخيه وذلك حسب عدد التدابير التي تشمله وهذه الطريقة تؤدي الى رموز متكررة اما احتساب الرمز مره واحده حتى اذا خضع المنتج لعده تدابير غير تاريخيه فيؤدي الى رموز غير متكررة

جدول رقم 19: التدابير غير التعريفية العشرة الاولى المطبقة في الجزائر

	نسبة تغطية التدابير غير التعريفية	نسبة تكرار التدابير غير التعريفية*	المنتجات المتضررة من التدابير غير التعريفية– العدد**	حجم التجارة المتأثرة بالتدابير غير التعريفية***
متطلبات التعبئة والتغليف (B330)	%28.21	%25.53	1203	15.724.479.52
جودة المنتج أو متطلبات الأداء (B700)	%21.99	%19.56	922	12.213.523.22
الممارسات الصحية أثناء الإنتاج (A420)	%18.13	%14.09	664	10.068.622.91
متطلبات وسم (A320)	%17.96	%13.39	631	9.975.661.31
متطلبات الاختبار (A820)	%17.92	%14.39	678	9.953.470.05
متطلبات الترخيص (B140)	%17.50	%19.12	901	9.720.092.16
المعايير الميكروبيولوجية للمنتج النهائي (A410)	%17.17	%14.05	662	9.535.652.86
متطلبات التعبئة والتغليف (A330)	%17.17	%13.94	657	9.535.148.92
ظروف التخزين والنقل (A640)	%17.17	%13.94	657	9.535.148.92
تقييم المطابقة المتعلق بـ SPS (A800)	%17.05	%13.30	627	9.470.547.08

Source: World Integrated trade solution (WITS) **https://wits.worldbank.org/tariff/non-tariff-measures/en/country/DZA#**

المطلب الثاني: تأثير التعريفات غير الجمركية على الصادرات في الجزائر

➢ الإطار التحليلي للقيود غير جمركيه على مستوى الدولي في الجزائر

أصبحت التدابير غير التعريفية الشكل الأكثر استخداما في إطار السياسات الحمائية الجديدة والتي غالبا ما تطبق على صادرات الدول النامية ومن ذلك الصادرات الجزائرية الامر الذي يؤدي الى ضعف قدراتها التنافسية في الاسواق الدولية ومنه تقليص فرص نفادها الى هذه الاسواق

الشكل رقم 03: تدابير مكافحه الاغراق حسب المنتج عالميا خلال الفترة 1995 _2001

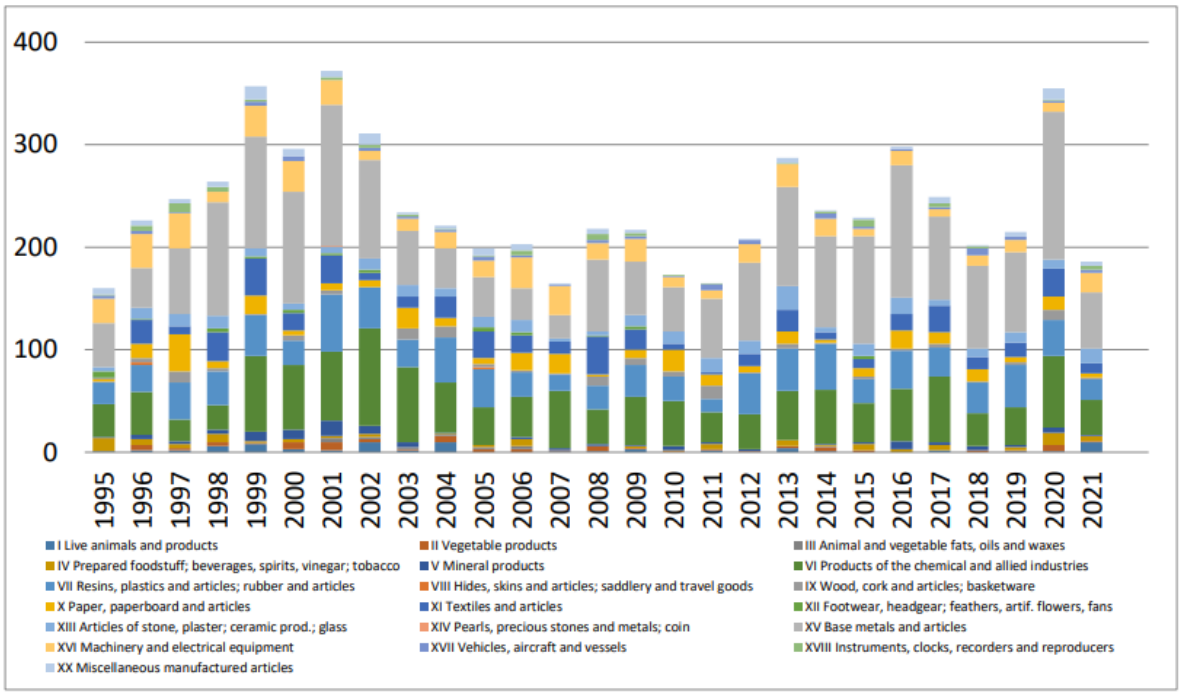

المصدر: (OMC)

من خلال الرسم البياني على والذي يمثل عدد حالات تطبيق تدابير مكافحه الاغراق حسب السنة وفئه المنتج يمكننا ان نلاحظ ان عددها قد عرف تطورا متزايدا منذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة وذلك في عام 1995 وصولا الى سنه 2002 وبعدها اخذت اتجاها شبه مستقر خلال السنوات 2003 الى غاية سنه 2012 حيث تزايد عددها بشكل كبير ابتداء من سنه 2013 اين سجلت ارتفاعا حادا في سنه 2020 وذلك تزامنا مع جائحه كورونا بسبب تدخل الحكومات من اجل التخفيف من اثار الجائحة على اقتصادها.

اما بالنسبة للمنتجات التي صدر عليها أكبر عدد من اجراءات مكافحه الاغراق خلال الفترة الممثلة في الشكل فقط تمثلت في قطاع المعادن بالدرجة الاولى يليه المنتجات الكيمياوية والصناعية ام ثالثا فتمثل في قطاع المنتجات البلاستيكية.

الشكل رقم 04: يوضح عدد الرسوم التعويضية حسب المنتج عالميا خلال الفترة 1995_ 2021

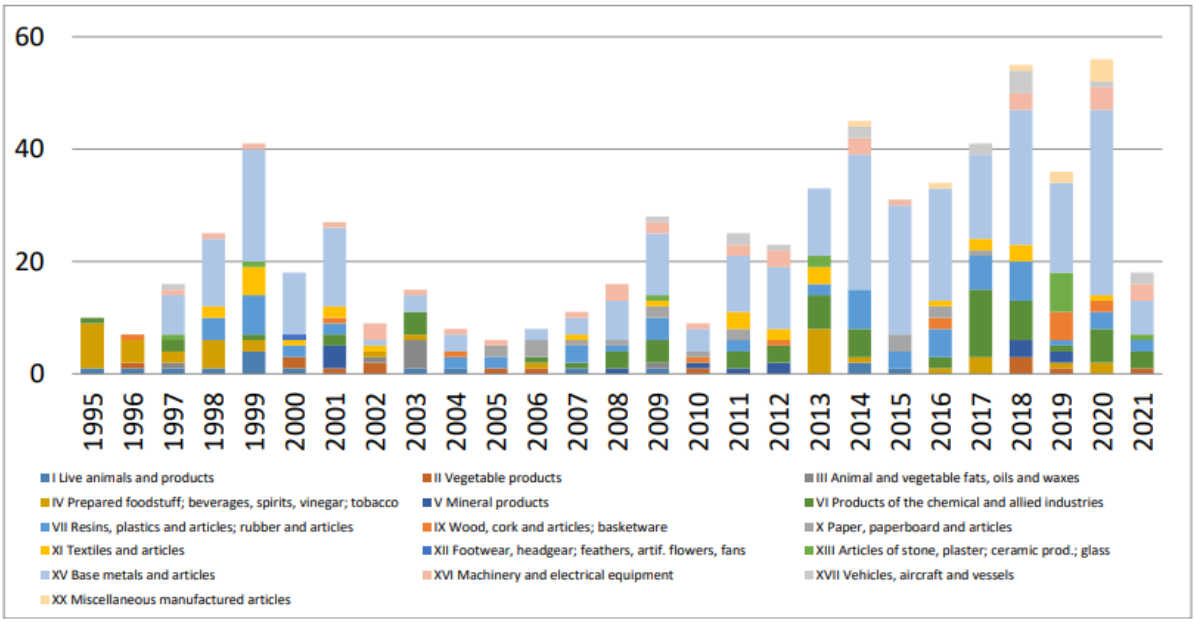

المصدر: (OMC)

كما هو الحال مع تدابير مكافحه الاغراق فقد اتبعت الرسوم التعويضية نفس الاتجاه حيث تزايدت حتى اوائل العقد الاول من القرن 21 عندما استقر عددهم لينمو بشكل حاد منذ سنه 2013 الى ان وصل ذروته سنه 2020 التي عرفت الأزمة الصحية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية على كل دوله، وكذلك بالنسبة للرسوم التعويضية فقط كان تأثيرها الاكبر على قطاع صناعه المعادن يليه قطاع الصناعة الكيميائية ولكن بشكل اقل مقارنه بتدابير مكافحه الاغراق.

الشكل رقم 05: تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 الى 2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (ministére des finances direction générale des douane, 2011-2018)

يلاحظ من الشكل اعلاه ان حجم الصادرات الجزائرية لم يتجاوز عتبه 73 مليار دولار خلال فتره 2010 2017 حيث سجلت سنوات بين 2010 و2014 مستويات مرتفعة من حجم الصادرات لكن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات كون الجزائر ما زالت تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر عليها كثيرا في علاقاتها التجارية الخارجية حيث يستحوذ قطاع النفط على حصه الاسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الاخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا كما يلاحظ ان اقل قيمه للصادرات الجزائرية سجلتها سنه 2016 لحوالي 30 مليار لنعاود الارتفاع في السنه التي تليها بنسبه14.67 بحيث يعود هذا الانخفاض الكبير في حجم الصادرات الى تزايد استخدام القيود غير التعريفية في التجارة الدولية في حين انه في عام 2010 كان 54% فقط من جميع التدخلات الحمائية عباره عن حواجز غير جمركيه فقد ارتفع استخدام الحواجز غير تعريفيه الى 61% في عام 2016 الجزائرية من طرف أكثر شركائها التجاريين تعاملا.

جدول رقم 20: عدد القيود غير تعريفيه المفروض على الصادرات خلال الفترة 1 جانفي 2010 الى 31 ديسمبر 2017

member imposing		SPS	TBT	QR
Europe	France	6	69	
	Italy		19	
	Netherlands	1	2	
	Spain		4	
	United Kingdom		6	
Europe Total		7	100	
North America	United states of America	985	834	2
North America Total		985	834	2
South and Centrale America and the Caribbean	Brazil	674	411	
South and Centrale America and the Caribbean Totale		674	411	
Grand Total		**1666**	**1345**	**2**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع (https://i-tip.wto.org)

يمثل جدول اعلاه عدد التدابير غير التعريفية المفروض من طرف الشركاء التجاريين على الصادرات الجزائرية حسب نوع الاجراء، حيث نلاحظ من الجدول ان التركيز الجغرافي للصادرات الجزائرية في الدول الأوروبية، لان أكثر من 97% هي محروقات واوروبا تمثل المستورد الاول لها كما ان الأمريكيتين تشكلان التوجه الجغرافي الثاني للصادرات بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل.

وبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فان مجموع القيود التقنية تي بي تي بلغ 100 قيد اضافه الى سته قيود متعلقة بمعايير الصحة والصحة النباتية اس بي اس والتي تتعلق في الغالب بالمنتجات الغذائية والزراعية حيث نلاحظ ان دول الاتحاد الأوروبي تفرض قيودا فنيه اكثر ميناء القيود الصحية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل اذ بلغ مجموع ما تفرضه البرازيل من اجراءات 674 قيد و411 قيد تقني على التوالي اما الولايات المتحدة فنلاحظ انها الاكثر فردا للقيود غير التاريخية على الصادرات الجزائرية فبالإضافة الى ما تفرضه من قيود فنيه وصحيه فهي تستعمل ايضا قيودا كميه وهذا ما يفسر انخفاض حجم الصادرات الموجهة اليها في الشكل السابع السابق ويتفاوت تنفيذ الحواجز غير الجمركية تفاوتا كبيرا بين البلدان حيث نفذت الولايات المتحدة الأمريكية اكبر عدد من الحواجز غير الجمركية على وارداتها عالميا ما يقارب 800 حاجز غير جمركي وذلك خلال الفترة 2009

الى غايه 2017 كما نفذت الاقتصاديات الأوروبية الاكثر مثل المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ما بين 50 و100 حاجز غير جمركي وهو ما يمثل حوالي 10 كميه الحواجز غير التعريفية في التجارة العالمية ووفقا للبيانات التي جمعها حديثا فان الحواجز التقنية امام التجارة هي التدابير التنظيمية الاكثر استخداما على نطاق واسع مع تأثر حوالي 30% من المنتجات والقيم التجارية وتؤثر ضوابط الكميه على نحو 16 % من المنتجات وعلى 20% من التجارة ويتأثر اقل قليلا من 10% من التجارة بتدابير الصحة والصحة النباتية ويثير الانتشار الكبير لتدابير الصحة والصحة النباتية والمضادات الحيوية للتجارة شواغل بالنسبة لصادرات البلدان النامية حيث تقرض هذه التدابير معايير الجودة والسلامة تتجاوز في كثير من الاحيان المعايير المقبولة على الصعيد المتعدد الاطراف ورغم ان هذه التدابير ليست حمائية بطبيعتها فأنها كثيرا ما تؤدي الى تحويل التجارة عن البلدان النامية التي كثيرا ما تكون فيها عمليه الانتاج وهيئات اصدار الشهادات غير كافيه وعلاوة على ذلك غالبا ما تكون تكلفه الامتثال لتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية امام التجارة اعلى في البلدان منخفضه الدخل لان الهياكل الأساسية وخدمات التصدير غالبا ما تكون اكثر تكلفه او تحتاج الى الاستعانة بمصادر خارجيه ومن الناحية العملية قد تؤدي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية امام التجارة الى تأكل ميزه التنافسية التي تتمتع بها البلدان النامية من حيث التكاليف اليد العاملة والوصول التفضيلي.

المطلب الثالث: إثر التعريفات غير الجمركية على الصادرات الفلاحية الجزائرية

اولا: اشكال التدابير غير التعريفية المطبقة ضد الصادرات الجزائرية من المنتوجات الفلاحية

اشار تقرير تمكين التجارة لسنه 2016 الى ان من اهم المشاكل التي تواجه الصادرات الجزائرية ومن ذلك الصادرات من المنتجات الفلاحية مشكل التعرف على متطلبات واحتياجات المستهلكين في الاسواق الدولية وصعوبة التكيف مع المتطلبات الفنية والمواصفات ومن ذلك المعايير ومواصفات الصحة والصحة النباتية كما يبينه الشكل التالي:

شكلرقم 06: اهم التدابير غير التعريفية التي تعرقل الصادرات الجزائرية من المنتوجات الفلاحية

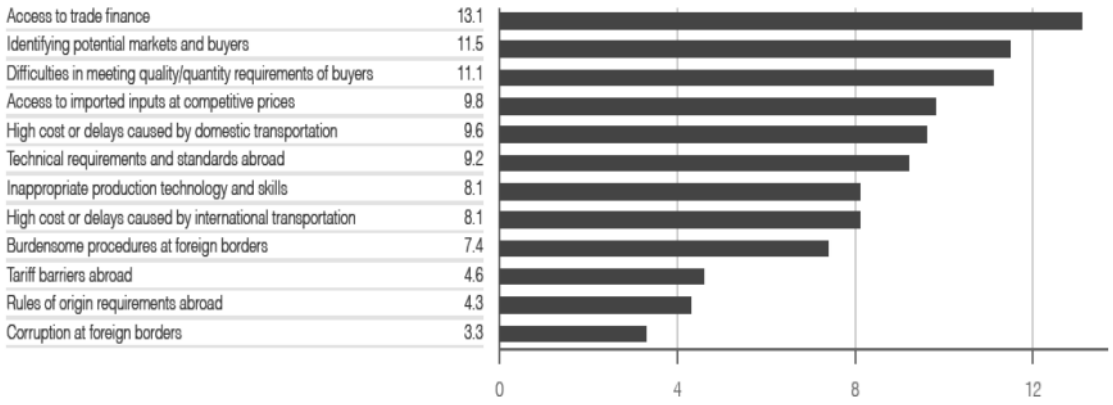

Source : World Economic Forum The Global Enabling Trade Report 2016, p .51

يتضح من الشكل ان اغلب مشاكل تصدير المنتوجات الفلاحية في الجزائر مرتبطة بضعف القدرة على دراسة الاسواق وتحديد المستهدفة منها والتكيف مع متطلبات المستهلكين كم من ونوعا اضافه الى المشاكل المرتبطة بتكنولوجيا الانتاج وعدم القدرة على احترام المعايير الفنية والانتاجية وغيرها من التدابير غير التعريفية المطلوبة في الاسواق الدولية.

اذ يواجه المصدرون صعوبة في نفاذ منتجاتهم الفلاحية الى الاسواق الدولية بسبب تطبيق التدابير غير التعريفية حيث تطبق 32% من حالات التدابير غير التعريفية ضد الصادرات الفلاحية في دول الاتحاد الأوروبي مقابل 15% فقط ضد صادرات المنتجات الصناعية في حين تطبيق 16% في بقية دول العالم و24% في دول الجزائر بلد المنشأ و28% من حالات التدابير غير التاريخية في الدول العربية (مركز التجارة الدولي 2018 صفحه9)

والتي شهد عددها نموا جد ملحوظ من سنه 2000 الى غاية سنه 2020 كما يوضحه الشكل التالي

الشكل رقم 07: تطور عدد التدابير غير التعريفية المطبقة في الدول العربية خلال الفترة 2000_ 2020

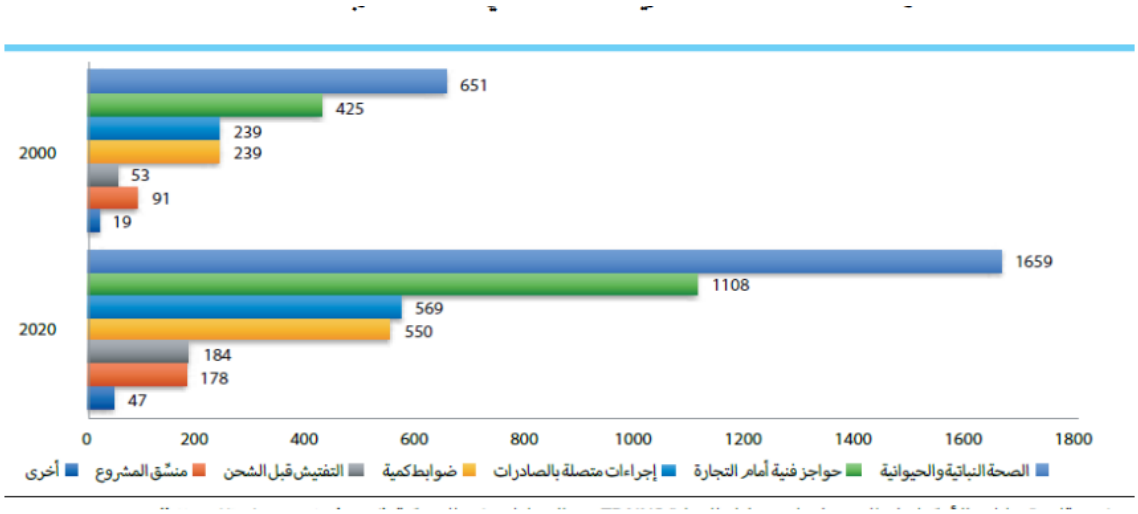

المصدر: البنك الدولي: تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الاقليمي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، ص.57.

يلاحظ من الشكل ان عدد التدابير غير التعريفية المطبقة في الدول العربية امام الواردات من المنتجات الفلاحية قد تضاعف خلال الفترة (2000_ 2020) إذ ارتفع عدد التدابير المرتبطة بالصحة والصحة النباتية من 651 في عام 2000 الى 1659 في عام 2020 وهي تمثل حوالي 40% من اجمالي التدابير غير التعريفية المطبقة وارتفع عدد التدابير الفنية امام التجارة من 425 الى 1108 خلال نفس الفترة وهي تشكل حوالي 25% من اجمالي التدابير غير تعريفيه.

وترتبط معظم هذه التدابير بتدابير سلامه الأغذية والصحة النباتية والحيوانية والعوائق الفنية المتعلقة بالتجارة والتي تشمل المتطلبات الفنية المرتبطة بخصائص المنتجات الفلاحية مثل معدل المستويات المسموح بها للمخلفات ومعايير الصحة وشروط التغليف والتعبئة والاجراءات المتعلقة بالاستجابة للوائح الفنية اضافه الى الصعوبات المرتبطة بقواعد المنشأ للحصول على تفضيلات التجارية سواء في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي او مع الدول العربية في اطار منطقه التجارة العربية الكبرى كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 08: التدابير غير التعريفية المفروضة من طرف الشركاء التجاريين على الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

المصدر: مركز التجارة الدولي 2018 تفعيل التكامل الاقليمي وجهه نظر الشركات حول التدابير غير التعريفية في الدول العربية ص9

ثانيا: أثر استخدام التدابير غير التعريفية ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية

يمكن حصر اهم الاثار الناتجة عن استخدام التدابير غير التعريفية ضد الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية في:

1_ ارتفاع تكاليف تكيف الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية مع التدابير غير التاريخية:

اكدت دراسة(Cador et Gourdon) انه في الوقت الحالي الذي تراجع فيه استخدام التدابير الكميه وقيود الحظر تزايد استخدام المعايير الفنية ومعايير الصحة والصحة النباتية بشكل جد واضح كقيد امام صادرات الدول الأفريقية الى الاسواق الدولية وتسبب الالتزام بتطبيق معايير الصحة والصحة النباتية في رفع اسعار المنتجات الغذائية بمعدل يتراوح بين 12% 25% في حين تطبيق القيود الكميه يسمح برفع الاسعار بحدود لا تتجاوز19%في(Evdokia ,p14)كما اشارت بعض التقديرات الى ان الرسوم الجمركية المكافئة لهذه التدابير غير التعريفية في المنتجات الغذائية الزراعية اكبر بثلاث مرات في المتوسط من التعريفات الجمركية وان التدابير غير التاريخية يمكن ان يكون لها اثار على تعزيز الطلب وزياده التكاليف على حد سواء حيث تتسبب التدابير غير التعريفية المرتبطة خاصه بمعايير الصحة والصحة النباتية والتدابير التقنية في رفع تكاليف التكيف مع متطلبات الاسواق الدولية ورفع الاسعار في حدود 13% بالنسبة للمنتجات الفلاحية الحيوانية والمنتجات الفلاحية المصنعة وبحوالي 10% بالنسبة للمنتجات الفلاحية النباتية في حين يقل الاثر الناتج عن التدابير غير التقنية المرتبطة بأجراء

مراقبه المنتجات عبر الحدود واجراءات المراقبة الكميه في رفع الاسعار الا في حدود 2% بالمتوسط كما يبينه الشكل الموالي

الشكل رقم 09: متوسط ارتفاع الاسعار الناتج عن تطبيق التدابير غير التعريفية على المنتجات الفلاحية

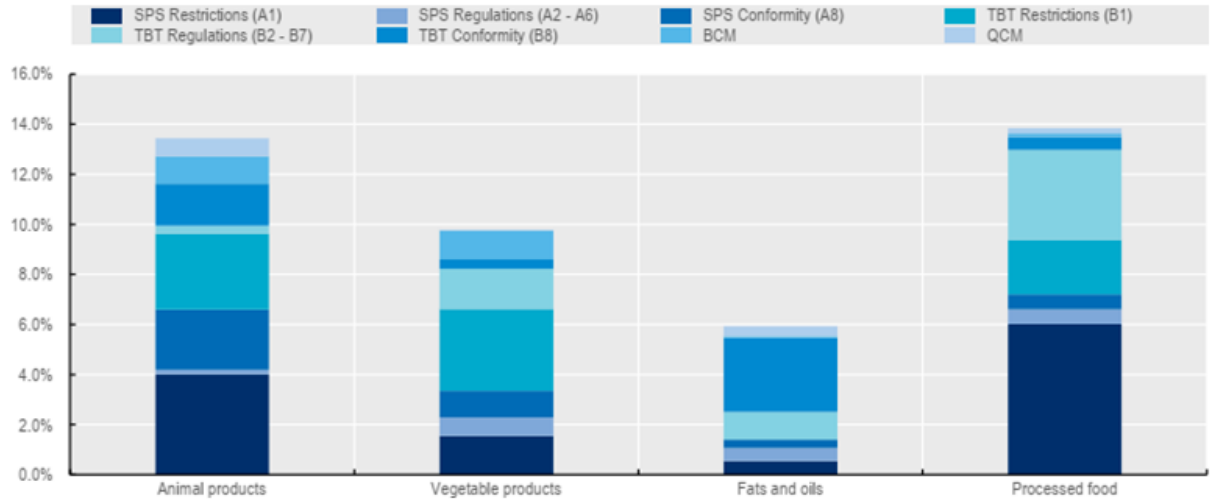

المصدر: julien Gourdon,Non_Triff Measures inAgriculture,OECD Food,Agriculture and Fisheries Papers No147 p,7

حيث

SPS:تدابير الصحة والصحة النباتية ، TBT:التدابير الفنية في التجارة، BCM :Measures Involtini Border Control Measures:تدابير تنطوي على تدابير مراقبه الحدود. QCM :Quantitative Control Measures تدابير مراقبه الكميه

فرغم قيام هذه التدابير غير التعريفية على مبدا حمايه صحه المستهلك وسلامه غذائه وصحه الحيوان والنبات وعدم الاضرار بالبيئة الا ان استخدامها اضر بفرص نفاذ الصادرات الجزائرية من مختلف المنتجات الفلاحية النباتية او الحيوانية الى الاسواق الدولية واسهم في تزايد حجم الاجراءات وارتفاع تكاليف المعاملات التجارية اذ شكلت هذه التدابير اعباء ماليه اضافيه امام المنتجين والمصدرين الجزائريين للمنتجات الفلاحية الى الاسواق الدولية للتكيف معها والالتزام بتطبيقها كما تسبب غياب خدمات دعم الصادرات وقصور اتاحه المعلومات بشأنها في تقويض القدرة التنافسية والتجارية للمنتجات الفلاحية الجزائرية في الاسواق الدولية.

والحد من معدل نفاذها الى الاسواق واغتنام الكثير من الفرص التجارية المتاحة حيث تساهم في رفع تكاليفهم وجعلهم يتحملون تكاليف اضافيه للتكيف معها على المدى القصير(تشير بيانات البنك الدولي الى ان الكلفة الادارية السنوية بشان تنفيذ ثلاث اتفاقيات رئيسيه لمنظمه التجارة العالمية والتي تتعلق بالصحة والصحة النباتية والجمارك والحقوق الجمركية تبلغ 4.4 مليار دولار امريكي بالنسبة لكافه الدول النامية) مما يؤثر على

هيكل النفقات والاسعار النسبية ومن جهة اخرى هناك كثير من هؤلاء المصدرين غير قادرين على ودود توفير المبالغ المالية للتوافق مع هذه المعايير غير انه يتوقع على المدى الطويل ان يكون لها اثر ايجابي وتساهم في انخفاض تكاليف التصدير نظرا لتطابق المنتجات المصدرة مع المعايير والمواصفات الدولية وتحسين جودتها وزياده الطلب عليها في الاسواق الدولية كونها تعطي المستهلك اشاره واضحة على سلامه وامن المنتجات الغذائية المصدرة

2_ صعوبة امتثال الصادرات الجزائرية من المنتجات الفلاحية للتدابير غير التعريفية على المدى القصير

نصت المادة15 من اتفاقيه المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة التزام الدول الاعضاء بالمقاييس والمعايير والمواصفات المحددة من طرف المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمنظمة غير ان المؤسسات الجزائرية المصدرة للمنتجات الفلاحية بإمكانياتها الحالية غير قادره في الوقت الراهن على استيفاء هذه المعايير وتوفيرها في منتجاتها حيث تعتبر الكثير منها ان مثل هذه الاشتراطات تشكل عقبه امام تصدير منتجاتها وتزيد من التكلفة وتضعف قدراتها التصديرية والتنافسية لا سيما وانها عملت لسنوات طويله في غياب المنافسة على مقاييس وطنيه بحث موجهه لسوق واحد مع ضعف المعلومات المتعلقة بالمعايير والمقاييس الدولية(هواري يوسف وسدي 2019 صفحه 33) وفي هذا الاطار تعترض الصادرات الفلاحية الجزائرية والعربية الموجهة الى اسواق الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الصعوبات منها المعايير البيئية والصحية(بلغت نسبه السلعة المصدرة المحجوزة بسبب مخلفات المبيدات 2%) وعدم القدرة على الامتثال الى المعايير الأمريكية المتعلقة باستخدام المعلبات التي تحتوي على نسبه الحمض في تصدير الفواكه(نسبه الحجوزات 9%) ووجد ان اهم مشكل يواجهها هو نظام وضع الملصقات التجارية وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بنظام وضعها وتامين التصريحات الضرورية حول مكونات البيئة والصحة وسلامه المنتجات الغذائية التي اصبحت اكثر تعقيدا منذ اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على قانون مكافحه الارهاب البيولوجي سنه 2002 الذي يستوجب تزويد مصالح الجمارك الأمريكية بمعلومات دقيقه من قبل المستوردين قبل خمسه ايام من الاستيراد تسمح لها بمعرفه وتتبع كل الواردات من المنتجات الفلاحية.

كما ان الدول التي تطبقها لم تأخذ بعين الاعتبار خصائص المؤسسات الجزائرية ومؤسسات الدول النامية عند صياغه قوانينها واشتراطاتها بالرغم من ان اتفاقيه الصحة والصحة النباتية تؤكد على ضرورة مراعاه مصالح الدول النامية والاخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم عند صياغه وتطبيق هذه المعايير الا ان الواقع يبرز عدم حصول منتجات هذه الدول على اي معامله تفضيليه ومن ذلك تصدير الجزائر لزيت الزيتون الذي يلقى صعوبة كبيره في التوزيع في الاسواق الدولية نظرا لاعتباره ذو درجه حموضه مرتفعة والاستخدام عبوات بلاستيكية ذات تكلفه منخفضه تعد غير مقبولة في الاسواق الدولية وفي هذا الاطار افادت الدول منخفضه ومتوسطه الدخل ان

اجراءات الصحة والصحة النباتية تشكل عائقا فنيا كبيرا امام صادراتها كونها غير قادره على استيفاء كافه الشروط والمتطلبات الصحية المتعلقة بسلامه النباتات الصحية في اكثر من 50 من صادراتها من اللحوم والفواكه والخضر الطازجة والاسماك الموجهة الى اسواق دول الاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل الذي تناولنا فيه تأثير التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر، نصل إلى فهم عميق للدور المتنوع والمعقد الذي تلعبه هذه الأدوات في شكل وطبيعة التبادلات الاقتصادية الدولية. من خلال فرض الرسوم والقيود، تحاول الجزائر حماية صناعاتها الناشئة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمي.

مع ذلك، من الضروري الإشارة إلى التوازن الدقيق الذي يجب أن تحافظ عليه السياسات التجارية. فمن جهة، تساعد هذه الاجراءات على حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الغير عادلة وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات؛ ومن جهة أخرى، قد تؤدي إلى مخاطر التجزئة التجارية وتعقيد العلاقات مع الشركاء التجاريين الدوليين. هناك أيضًا تحدي في ضمان أن تكون التعريفات والحواجز المفروضة متماشية مع التزامات الجزائر تجاه المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية.

إن فهم وتقييم التأثير الفعلي للتعريفات والحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر يتطلب تحليلاً دقيقاً لبيانات الاقتصاد الكلي والقطاعي، وفهم التوازنات الدقيقة بين الحماية والانفتاح، وبين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية.

توجه هذه المعقدات الاهتمام نحو الحاجة إلى تبني استراتيجيات تجارية متطورة تعزز من فرص النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للجزائر، بينما تحافظ على مرونة عالية تمكنها من التكيف مع تغيرات الاقتصاد العالمي المتسارعة.

الخاتمة العامة

تم التطرق في هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاث فصول حيث تمحورت حول لتقييم مدى تأثير التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية على التجارة الدولية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث كانت الدراسة على الجزائر، باعتبار أن الجزائر خطت خطوة هامة نحو تحرير التجارة الخارجية، من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق منذ تسعينات القرن الماضي، فالجزائر قامت بإصلاحات تعريفية تتمثل في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وتفكيكها نحو الإلغاء التدريجي للحقوق والرسوم الجمركية سعيا منها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بمدى تأثير التعريفة الجمركية على التجارة الخارجية الجزائرية.

اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى المتغيرات محل الدراسة والمتمثلة في: التعريفة الجمركية، الصادرات والواردات الميزان التجاري، الحصيلة الجمركية وميزان المدفوعات.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الجزائر سعت لتحرير التجارة الخارجية من القيود والاجراءات الجمركية وكذا غير الجمركية، وذلك من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما سجلنا أن تأثير التعريفة الجمركية يظهر على جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، أيضا تبني سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج إطار المحروقات.

ومن خلال هذه الدراسة التي شملت إجراءات جمركة البضائع المعمول بها في إطار التشريع والتنظيم الجمركي الجزائري يتبين الدور الأساسي الذي تلعبه مصالح الجمارك، ونظرا لعدة ظروف ومعطيات بدأت إجراءات الجمركة تدريجيا تتبنى صيغا جديدة مبسطة وأكثر تلاؤما مع الضروريات الاقتصادية المتطورة باستمرار والاستجابة إلى حاجة المتعاملين الاقتصاديين للسرعة مع إدخال وسائل تقنية جديدة للجمركة عن بعد، فضمان سرعة عملية الجمركة مرتبط بتوفير آليات وموارد بشرية ومادية لدى إدارة الجمارك ومنح تسهيلات أكبر للمتعاملين الاقتصاديين خاصة في حالة وجود صعوبات والاعتماد على إجراءات تقليدية جدا وقلة النشاطات المسجلة وعدم توفر المعايير الأساسية في المخازن ومساحات الإيداع المؤقت والمستودعات.

تعتبر عملية الاستيراد والجمركة داخل المؤسسة عملية إدارية وتقنية مركبة، إدارية من حيث ارتباطها بإدارة الجمارك ومجموعة إدارات أخرى وتقنية من حيث اعتمادها على تقنيات تنظيمية ومالية مرتبطة أساسا بعناصر الملفات المستعملة الأعوان الاقتصاديون المختصون المراحل التنظيمية الواجب اعتمادها، كما أن نجاح المؤسسة في تسيير تنظيم وتأطير هذا النوع من العمليات مرتبطة عادة بقدراتها الانتاجية من حيث اعتمادها على موارد إضافية غير متوفرة محليا قدرات مالية متعلقة بتمويل هذا النوع من العمليات مما ينتج عنه عملية الاستيراد وبالتالي فالمؤسسة مرتبطة بقطاع التجارة الخارجية تكون ملزمة دائما بإتقان جميع إجراءات الاستيراد وإقامة علاقة وحيدة

مع جميع المؤسسات والإدارات الداخلية في ميدان التجارة الخارجية عامة ونشاط الاستيراد خاصة، سواء تعلق الأمر بمؤسسة الجمارك أو مؤسسات مالية (البنوك)، أعوان العبور، مؤسسات النقل البحري أو الجوي، مؤسسات التأمين.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

- يوجد تناسق ما بين الواردات والإيرادات الجبائية الجمركية يترجم العلاقة الطردية بين هاذين المتغيرين، ما يدل على أن الجزائر تستعمل التعريفة الجمركية في الواردات أكثر منها في الصادرات؛
- لتعريفة الجمركية أثر مباشر على المستهلك يعزى لفرض الدولة قيوداً فنية على عمليات الاستيراد والتصدير لحماية المستهلك والبيئة؛
- التعريفة الجمركية تعمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريفة الجمركية مما يشجع على دخول السوق الجزائري؛
- للتعريفة غير الجمركية أثر ايجابي على الصادرات من خلال مساهمتها في خفض تكاليف التصدير وكذا أثر إيجابي على الواردات من خلال مساهمتها في التقليل من حجمها.

ثانيا: نتائج الدراسة

على ضوء ما توصلنا إليه في الدراسة يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

- تتم الإصلاحات الجمركية وفق المعايير الدولية؛
- بالنسبة لأنظمة الوصف وتصنيف وتقييم البضائع تم إصلاحها وفق ما توصلت إليه المفاوضات المتعددة الاطراف في إطار اللغات والمنظمة العالمية للتجارة؛
- الإصلاحات الجمركية تأتي في إطار حتمية التحول: إن الظروف الدولية التي تم فيها تحرير التجارة الدولية والدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية، خاصة مع تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية من خلال القروض المشروطة بالالتزام بوصفة الإصلاح الاقتصادي جعل هذه الدول ومن بينها الجزائر أمام حتمية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كسبيل للتنمية؛
- توفر الإصلاحات الجمركية مرونة تخدم الصادرات والواردات على حد سواء: ذلك أن القطاعات الاقتصادية والصناعية في الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المواد الأولية وبالتالي فان الإصلاحات الجمركية من

خلال ما توفره من مرونة تساهم في انسياب الواردات من والمواد الأولية والمعدات الضرورية للعملية الانتاجية بتكلفة اقل، إضافة إلى أن غياب المرونة في السياسة الجمركية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة قيام مستويات التعريفة الجمركية على دراسة علمية لتركيبة القطاعات الاقتصادية وترتيبها من حيث أهميتها الاجتماعية وقابليتها للتطور وضرورة حمايتها تحقيقا لاحتياجات التنمية مع مراعاة التوازن بين المصلحة التجارية والمصلحة الجبائية واتباع المنهج الانتقائي في توزيعها على القطاعات بما لا يتعارض وأحكام المنظمة العالمية للتجارة؛
- إصدار الأحكام التنظيمية التي تنظم قواعد المنافسة الواردة في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والمتعلقة بالدعم، الاغراق والتدابير الوقائية المتضمنة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبناء الأجهزة الادارية القادرة على تطبيقها بما يساعد على حماية الانتاج الوطني من المنافسة غير العادلة؛
- تقليص الخسائر المتوقعة من عملية تفكيك الحقوق الجمركية التي تأتي ضمن التزامات منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي بالعمل على:
  - ✓ التدرج في تخفيض نسب التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية باعتباره قطاعا استراتيجيا؛
  - ✓ الاستفادة القصوى من التدابير الحمائية المسموح بها والمتعلقة بإمكانية مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي في حدود المدة المتفق عليها، وكذا إمكانية رفع نسبة الحقوق الجمركية إلى غاية25%؛
  - ✓ تحسين مردودية النظام الجبائي بإعادة صياغة السياسة الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الاداء الجبائي.
- من المهم البحث عن تحقيق اكتفاء ذاتي محليا وخاصة في المواد الأساسية الغذائية والصناعات الخفيفة على أدنى حد القمح ومشتقاته، الزيت، السكر، الصناعات الالكترونية والتكنولوجيا الخفيفة؛
- لا بد من النهوض بقطاع السياحة باعتباره مجال استثماري ممتاز في ظل الإمكانيات الهائلة والتي تتمتع بها الجزائر.
- تشجيع الاستثمارات وإعادة النظر في القاعدة 49/51 حتى وأنها في شقها تحمي سلطة القرار الجزائرية وبالتالي التخفيض من استنزاف العملة الصعبة نحو الخارج وتوجيه الأرباح المحققة نحو الاستثمار في الداخل؛

- دعم المؤسسات ذات الانتاج التصديري مع المتابعة والرقابة لمدى استغلال هذه المؤسسات للإعانات الممنوحة مع إعادة النظر في سياسة الإعانات التصديرية وتوزيعها على قطاعات أخرى خلافا للقطاع الصناعي؛
- العمل على توفير بنك معلومات فعال للجمارك عن الأسعار وتغيرات الأسعار في مختلف الاسواق الدولية لتفادي التلاعب في القيمة من أجل تحويل العملة الصعبة إلى الخارج؛
- تفعيل وتعميم الميكانيزمات المتعلقة بالتسهيلات الجمركية على كافة المكاتب الجمركية؛
- التنسيق أكثر مع الهيئات الاقتصادية الأخرى مثل الضرائب والانفتاح أكثر على القطاعات الاقتصادية وجمعيات المنتجين لتوفير التسهيلات أكثر لاستغلال الامتيازات الممنوحة للمنتجات الجزائرية لدخول مختلف الاسواق الدولية كأفضل سبيل لتعويض خسائر ما نمنحه من امتيازات لدخول المنتجات الاجنبية للسوق المحلية؛
- تفعيل الآليات الرقابية المعتمدة في إطار تسهيل الاجراءات الجمركية خاصة فيما يتعلق بالية تسيير المخاطر لتقليل المخاوف من إمكانية استغلال هذه التسهيلات لوضع حد للتلاعب؛
- تحسين الظروف المهنية والاجتماعية للموارد البشرية لقطاع الجمارك لضمان نجاعة ونجاح الإصلاحات الجمركية باعتبار الفرد عنصر فعال في هذه العملية.

رابعا: آفاق الدراسة

إن موضوع التعريفة الجمركية وغير الجمركية وأثرها على التجارة الدولية يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن تساهم في إثرائه، وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

- علاقة الاجراءات الجمركية مع بيئة المؤسسة؛
- نمو وتحسين الاجراءات الجمركية في الاستيراد؛
- الاتجاهات الحديثة لعمليات الاستيراد والتصدير والرقابة عليها؛
- دراسة السياسات التجارية ودرجة الانفتاح التجاري للدول العربية ورهان منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، أي دراسة آثار الشراكة العربية المتوسطية على مشروع السوق العربية المشتركة؛
- دراسة قواعد المنافسة والسلوك (سياسة الاغراق والدعم (...) في التجارة الدولية وإبراز البعد الحمائي في استعمالها كذريعة لتقييد المبادلات التجارية؛
- دراسة مقارنة بين المشروع الإقليمي المتوسطي والشرق أوسطي والخيار الثالث للمنطقة العربية السوق العربية المشتركة؛

- دراسة السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، واستعمالها كجدار صد أمام الصادرات الزراعية لدول جنوب المتوسط؛
- دراسة آثار حالات الاتحادات الجمركية ومناطق التبادل الحر على قطاعات أو فروع إنتاجية معينة؛
- دراسات نظرية للسياسة التجارية الاستراتيجية في النظرية المعاصرة للتجارة الدولية وإبراز مبرراتها الجديدة للحمائية؛
- دراسة مستوى الحماية الفعلية في القطاعات الصناعية ودورها في حماية القيمة المضافة بدول جنوب المتوسط؛

وفي الأخير نسأل الله تعالى أننا وفقنا في دراسة الموضوع وأصبنا في النتائج المتوصل إليها

قائمة المراجع

1) الجريدة الرسمية الأربعاء 15 ماي 2024 الموافق لـ: 7 ذو القعدة 1445 هجري
2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 89 المؤرخة في 29 ديسمبر 2022
3) جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
4) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة للطباعة والنشر، الأردن، 2000.
5) خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، إدارة التلخيص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6) حفاف وليد، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009
7) الأونكتاد. مجلس التجارة والتنمية، تطور النظام التجاري الدولي وتوجهاته من منظور إنمائي، 2012.
8) الدليمي، د. سعد عبد الكريم حماد، كتاب تجارة خارجية، (تطبيقات اقتصادية كلية)، دار الدكتور للعلوم، العراق، 2023.
9) زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر1، 1994.
10) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1993.
11) سهير محمد السيد حسن، محمد محمد البنا، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004_2005.
12) طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الرّاهنة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2002_2001.
13) عمر سالمان، الجمارك بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، 2001
14) عيسى خوذري، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في ظل اضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في علوم 10 التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017- 2018
15) غزالي نصيرة جامعة عمار ثليجي الاغواط/ الجزائر. تاريخ إرسال المقال: 1212/41/41 تاريخ قبول المقال: 1214/24/41 تاريخ نشر المقال: 41/ 20 /1214
16) غنيم أحمد فاروق، تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004.

17)قانون رقم79_07 المتضمن قانون الجمارك 1979/07/21، المعدل والمتمم بالقانون رقم 10/98

18)المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني 7404-2661 العدد الأول المجلد الخامس سنة 2021

19)محمدي الحريري، محمد خالد المهاين، خالد شحادة الخطيب، اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006.

20)محمود محمد أبو العلا، آليات تسهيل التجارة الدولية من منظور جمركي، دار الجميل للنشر والتوزيع، مصر الطبعة الثانية2012.

21)محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1993.

22)الموقع الإلكتروني لمصالح الوزير الأول – باب نظام الجمركة.

23)موقع تاريخ الجمارك المصرية.

24)موسى بودهان، قانون الجمارك، الدار الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر1996.

25)↑"The Loss Prevention Foundation (2018-7-2), "What Is Customs?"، lossپreventionmedia.com, Retrieved 2021-3-30. Edited.

26) CLAUD J, berr et heneri, TREMEAU, LEdroit douanier, 2éme édition revaug, Paris ,librarie général de droit des junis prudence, 1981 p 92

27)Non-tariffbarriers – مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية نسخة محفوظة 2019-03-27 على موقع واي باك مشين.

28) OMC: guide de l'accord sur l'évolution en douane, 3éme édition,Aout 1996 p 3